وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة تاريخ

المسألة الديمغرافية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من 1830 الى 1954م .

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ /تخصص المقاومة و الحركة الوطنية .

-إعداد الطالبتين :

– الزهراء خريبش

– سارة عيسى ديلمي

–إشراف الأستاذ:

يعيش مناد

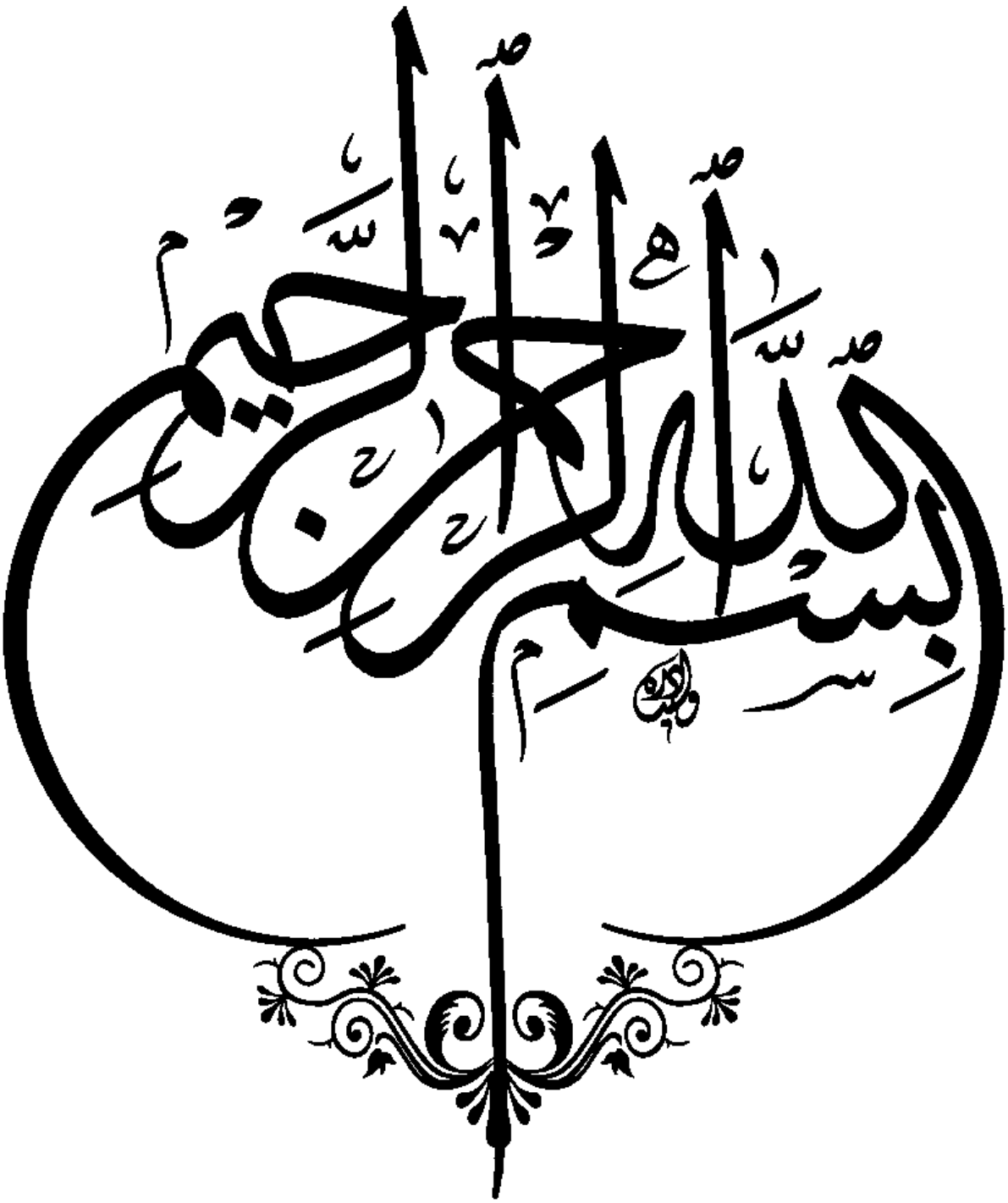
أعضاء لجنة المناقشة:

أ/ بوقرو ناصر..... رئيسا

أ/ يعيش مناد..... مشرفا

أ/ أصفصاف شريفة..... مناقشا

الموسم الجامعي : 1443–1444 هـ / 2021–2022 م .


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

قال تعالى ، " **لئن شكرتم لأزيدنكم** "

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمه العقل، وأرشدنا إلى طريق العلم وهدانا دوما إلى ما فيه الصلح والثبات، وجعل من الصعب هين وامدنا بتوفيق منه لإتمام هذا العمل له وحده جل جلاله حمدا يليق بجلال وجهه وفضله علينا وعلى الناس أجمعين

الف شكر إلى الأستاذ المشرف " يعيش " الذي كان نعم الموجه، والذي نكن له فائق التقدير والاحترام، ونتمنى له دوام الصحة والعافية ومزيدا من التألق والنجاح

الذي تابع هذا العمل وامدنا بتوجيهات ونصائح علمية ساعدتنا في إنارة طريق البحث

كما لا يسعنا إلا أن نتوجه باسم آيات الشكر والامتنان إلى من استفدنا منهم خلال إعداد هذا العمل

أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة يحي فارس بالمدية ولهم منا جميل العرفان وكامل الشكر والتقدير

إهداء

إلى نبع الحنان وبر الأمان من منحتني الحياة والحب أمي الغالية " فتيحة "
إلى من أعطاني الحنان ورعاني منذ كنت صغيرة ، وحثني على المثابرة وقوة التحدي
أبي العزيز " حسين "
إلى زوجي وسندي الدائم ودافعي القوي إلى الحياة بكلماته المشجعة والمحفزة لي " نور الدين "
إلى إخوتي واخواتي : " ياسمين ، عثمان ، ياسمين ، نسيمة "
إلى خالي وخالاتي وأعمامي وعماتي وأخص بالذكر خالتي " حنان "
إلى عائلة زوجي من الكبير إلى الصغير
إلى صديقتي التي كانت يدا معي في انجاز هذا العمل " زهرة خريبش "
إلى أرواح الشهداء الطاهرة إلى كل من ساندني وامدني بالعون من قريب أو أو بعيد

" سارة "

إهداء

الحمد لله أولا وأخيرا على فضله وامتنانه ونسأله ان يباركنا ويحفظنا

إلى من ربتني وانارت دربي واعانتني بالصلوات والدعوات

إلى أغلى إنسان في الوجود أمي الغالية " نصيرة "

إلى رمز القوة والكفاح الذي غرس في نفسي حب العلم ووقف بحياتي في كل كبيرة وصغيرة أبي الغالي محفوظ

إلى إخوتي وأبناء أخوتي، وأخي العزيز " محمد "

إلى صديقتي " سارة عيسى ديلمي "

إلى أستاذي المشرف " يعيش مناد " ، وإلى كل أساتذة مشواري الدراسي أهدي لهم ثمرة نجاحي

وإلى كل من لم يذكرهم لساني سهوا ، أهدي ثمرة نجاحي

" زهرة "

قائمة المختصرات

- ص : صفحة

-د ط : دون طبعة

-ط : طبعة

-ط خ : طبعة خاصة

-تر : ترجمة

-ج : جزء

-د ب : دون بلد

-تح : تحقيق

-دس : دون سنة نشر

page: p.

مقدمة

مقدمة

تعتبر المسألة الديمغرافية أحد المواضيع التي لقيت إهتمام العديد من الباحثين واستلهمت الكثير من الدراسات المختلفة لتخصصات علمية، وموضوع المسألة الديمغرافية للجزائر في الفترة الإحتلال الفرنسي يأخذ أبعاد عديدة والمتعلقة أساسا بالإضطهاد والدفاع عن الكرامة وهذا مايجعل هذه المسألة في غاية التعقيد، وهذا منذ أن وطأت أقدام المحتلين أرض الجزائر منذ 1830م، عمل على إستهداف النمو الديمعرافي للجزائريين بعدة طرق وأساليب والذي أثر على النمو الديمغرافي وخصائصه مستهدفا بشكل رئيسي قوة وخصائص الواقع الديمغرافي وهذا ماانعكس سلبا على المقاومات الشعبية وعلى البنية الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لسكان الجزائر وهذا طيلة فترة الإحتلال الفرنسي، إضافة إلى السياسة الممنهجة نحو تهجير سكان البلد وتشجيع حركة الإستيطان وهذا ماأدى إلى ظهور مجتمع دخيل متحكم في دواليب الحكم ونسيير شؤون البلد .

وإذا تكلمنا عن المسألة الدسمغرافية للجزائر كان لزاما أن نتعمق في السياسة الفرنسية في شتى المجالات(الإقتصادية، السياسية، الثقافية ...) إتجاه سكان الجزائر، فهذه السياسات أثرت بشكل واضح على سكان البلد وخاصة بعد سنة 1870م حيث برزت تشريعات كان لها آثار وخيمة على المجتمع الجزائري .

دواعي إختيار الموضوع: يرجع أسباب إختيار موضوع الدراسة إلى عوامل ذاتية وموضوعية، فالأسباب الذاتية تكمن في الرغبة الشخصية لدراسة تاريخ الجزائر والجانب الديمغرافي على وجه الخصوص، إضافة إلى تشجيعات أستاذة القسم في هذا التخصص الدقيق، وأيضا لأجل توسيع الرصيد المعرفي في هذا الجانب وتذليل بعض الصعوبات وتفكيك بعض الإشكاليات والتساؤلات.

أما الأسباب الموضوعية تكمن في معرفة الخصائص والتطور الديمغرافي لسكان الجزائر وربطه بالعديد من المتغيرات المحيطة بذلك.

أهمية موضوع البحث:

يعد الجانب الديمغرافي أحد المواد الخام في الدراسات التاريخية في مختلف الأبعاد.، إذ يصور لنا الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المزرية التي آل إليها الشعب الجزائري

إشكالية الدراسة: تكمن الإشكالية الرئيسية في دراسة وتحليل وتتبع التطور الديمغرافي وخصائصه لسكان الجزائر منذ دخول المحتلين الفرنسيين إلى الجزائر 1830–1954م وبناءا على هذه الإشكالية الرئيسية إنبثقت عنها أسئلة فرعية وهي:

–ماهي الظروف المحيطة بالمجتمع الجزائري قبيل الإحتلال الفرنسي ومدى تأثير ذلك؟

– ماهو واقع التركيب السكاني وخصائصهم الديمغرافية ؟

– كيف تطورت وتيرة النمو الديمغرافي لسكان البلد؟

– ماهي مجالات السياسة الفرنسية الممنهجة اتجاه سكان الجزائر وماتأثيرها على الجانب الديمغرافي ؟

الدراسات السابقة:

من خلال البحث صادفنا من مجموعة الدراسات السابقة منها :

-شيرة صبرينة، حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية شعبة التاريخ بسكرة، 2013.

-سقاي نوال وشريفة يوسف، الاوضاع الاجتماعية والثقافية في اواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، بوزريعة، كلية العلوم الانسانية، 2006.

-قريشي محمد، الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945_1954)، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001_2002.

-شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939_1945)،دراسة سياسة اقتصادية واجتماعية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2014.

-عباس امينة، السياسة الفرنسية اتجاه يهود الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، 2013_2014.

-زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830_1914)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2014.

المنهج المتبع في الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من القواعد العامة المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم، والمنهج في النهاية يعني الطريق الموصل إلى الحقائق العلمية تبعا لقواعد يستهدى بها الفكر، ولأجل تحقيق والوصول إلى أهداف البحث إعتمدنا على المناهج التالية:

- منهج تاريخي ، حيث قمنا بإستعراض الوقائع والأحداث.
- منهج تحليلي، وذلك بتحليل وقائع وأبعاد الأحداث.
- المنهج الإحصائي، إعتمدنا عليه في كل مباحث الدراسة ، إذا قمنا بسرد حقائق تاريخية في شكلها الإحصائي.

خطة الدراسة: جاء عمل المذكرة في شكله النهائي في ثلاثة مباحث وهذا للإجابة على اشكالية البحث من وقد سبقتها مقدمة وتلحقها خاتمة وقائمة المراجع ومجموعة من الملاحق وتناولت المقدمة تمهيدا ثم تحديدا لمنطقة الدراسة وأسباب اختيار الموضوع واهداف الدراسة ومشكلة البحث إضافة الى مناهج الدراسة ومصادر الدراسة واهم الصعوبات التي واجهتنا اثناء القيام بالبحث ، اضافة الى الدراسات السابقة

لأجل الإجابة قسمنا البحث بدراسة ثلاثة مباحث إضافة إلى مدخل تمهيدي والمعنون بأوضاع الجزائر قبيل الإحتلال الفرنسي في حين تمحور المبحث الأول توزيع سكان الجزائر وخصائصهم الديمغرافية والتي عالجنا فيها خصائص التوزيع السكاني والتركيب السكاني حسب العمر والجنس والعرق، أما المبحث الثاني تحت عنوان تطور الخصائص الديمغرافية لسكان الجزائر في فترة الأحتلال الفرنسي مركزين على النمو الديمغرافي والهجرة الجزائرية وتأثيراتها أما المبحث الثالث الذي عالجنا فيه السياسة الإستعمارية إتجاه سكان الجزائر وتأثيراتها على وتيرة الواقع الديمغرافي.

أهم المصادر و المراجع

وللإلمام بالموضوع اعتمدنا جملة من المصادر والمراجع نذكر أهمها: كتاب " هذه هي الجزائر" للمؤلف محمد توفيق المدني، وقد تطرق فيه إلى أصل العناصر السكانية المشكلة للمجتمع الجزائري، والسياسة الاستعمارية التي طبقتها الإدارة الفرنسية على الشعب الجزائري

كتاب كمال كاتب الذي جاء تحت عنوان " أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830م – 1962م، تحدث فيه الكاتب إلى التركيبة السكانية للجزائر والعلاقات التي كانت سائدة آنذاك بين عناصر التشكيلة السكانية، واستفدنا منه كثيرا في المبحث الثاني.

كتاب المؤلف أحميدة عميراوي ومجموعة من المؤلفين المعنون بآثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م . 1954م)، الذي ركز على سياسة الاستيطان

ومصادرة الأراضي الزراعية الخصية التي كانت بيد الجزائريين اضافة الى كتاب ناصر الدين سعيدوني دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة و المعاصرة ، اضافة الى كتاب تجريد الفلاحين من اراضيهم من 1830 –1960م للمؤلف جيلالي صاري .

مصدر ابن سحنون الراشيدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني اضافة الى أهم مصدر حمدان خوجة المرآة .

صعوبات البحث:

يعد موضوع بحثنا أكثر إرتباطا بطبيعية ووفرة الإحصائيات، وهي أحيانا قليلة وغير معمقة وهي في الأساس تخدم مصالح السياسة الإستعمارية، وأحيانا واجهنا ندرة في بعض الحقائق والإحصائيات التي تخص كل الخصائص الديمغرافية لسكان الجزائر.

مدخل

أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي1830/1800م

تمهيد:

شهدت الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي تدهورا عاما طرأ على جميع المجالات منها السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]، وهذا يرجع إلى سيرورة تاريخية مرتبطة بفترات زمنية أخرى لايمكن فصلها أو إلغائها .

1-الأوضاع السياسية:

تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بعدم الاستقرار في الجهاز الإداري وكثرة الانقلابات والاضطرابات، والاغتيالات، وتصارع على المناصب بين الحكام، حيث كان كلهم يتميزون بالضعف، وعدم القدرة على التحكم في زمام السلطة[2] .

اضافة الى اقصاء الجزائريين من الحكم و الانضمام في الجيش، وعدم تقلدهم لأي منصب في الادارة العثمانية، حيث سيطر الاتراك على مقاليد كل من الادارة وهذا من أجل الحفاظ على امتيازاتهم داخل الجزائر، ومارسوا سياسة العزلة عن السكان الاصليين[3] إضافة إلى الصراع بين الجيش الانكشاري والرياس حيث تبعت طائفة الانكشارية سياسة التهدئة، وهذا بعد انعزالهم عن تقلد مناصب السلطة في الجزائر، فترة من الزمن والترقب من بعيد لاستغلال اي فرصة للظهور من جديد على الساحة السياسية[4].

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار العربي الاسلامي، بيروت، 1947 ص76.

[2] مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830،ج2 ،ط2، دار الأمة،الجزائر، 2007 ص326.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر وتوزيع الجزائر،1979م، ص42.

[4] حنيفي هلايلي، بنية الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة الجزائر،1428 هـ 2007 ص127.

وشهدت الجزائر أواخر العهد العثماني عدة ثورات وتمردات شعبية منها ثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري قسنطينة[1] وثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري من (1515 – 1805) م، لكن ضعف الدولة العثمانية أثر سلبا على الحكام الجزائريين وكان من الصعب عليهم مواجهة الدول الأروبية التي تحالفت فيما بينها ضد الجزائر[2]، وتعددت عوامل الضعف والانهيار في الجزائر خلال العقود الأخيرة من العهد العثماني إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، ومن بين العوامل الداخلية، ضعف الحكام الذين تداولوا على الحكم، وكانوا غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، وعن الدولة من الجيوش الأوربية في العقدين الاولين من القرن 19 عندما أقدم الجنود على إغتيال خمس دايات لأسباب مختلفة وواجهوا عجزا في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية[3]، بالإضافة إلى فساد السياسة العسكرية عامة وسياسة التجنيد بصفة خاصة بعد ما زال العمل بالمعايير العثمانية الصارمة، وأصبح الإنخراط في الجيش لمتناول الجميع، من بين المجندين يهود ويونانيين، وهذه العناصر الغريبة والدخيلة على الجيش ما فتئت أن وضعت يدها على كل المجالات الحساسة في البلاد وامتصاص كل الطاقات الحية وشرعت حسب مصادر معاصرة في تلك الفترة في ارتكاب الجرائم ضد الجزائريين[4].

وكذلك من العوامل الداخلية لهذا الضعف والانهيار قيام انتفاضات وثورات داخلية في القرن 19 م مثل: انتفاضة بلاد القبائل وانتفاضة التيجانية وواد سوف وثورة النمامشة

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري، الشركة الوطنية لنشر وتوزيع ،الجزائر ،1972 ص28.

[2] عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519–1830، دار السلطان نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة وهران 2013–2014م ص131.

[3] عمار هلال، ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)، ا ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1995، ص91.

[4] فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص107.

عام 1818م، وثورة الأحرش في الشرق وشريف درقاوي في الغرب[1]. إضافة إلى سوء التسيير الإقتصادي فمنذ ضعف الأسطول قلت موارد البلاد ما ترك عجزا في الميزان التجاري للإيالة ، وقد عمل الحكام على مواجهة هذا العجز بالزيادة في الضرائب وتشجيع الإحتكارات التجارية اليهودية الأجنبية، وهو ما أثار غضب الرعية عليهم[2]، بالإضافة إلى ظهور الكوارث وانتشارها كالمجاعة وغزو الجراد الذي تسبب مع الجفاف في أزمة غذائية انعكست مباشرة على الأمن الغذائي والوضع الصحي بالإضافة إلى الزلازل العنيفة التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة كزلازل عام 1818 لمدينة الجزائر، وزلزال 1825م بمدينة البليدة مما أدى إلى تخريبها.[3]

أما العوامل الخارجية فيمكن حصرها إلى عاملين أساسيين وهما:

تنازل الدولة على نظام الإحتكار التجاري لليهود في عهد الداي مصطفى باشا حيث لم تعد أموال التجارة الخارجية تدخل إلى خزينة الدولة بل تذهب إلى الشركات اليهودية الأجنبية فنصيب الجزائريين من الأرباح كان محدودا جدا مما أدى إلى ضعف خزينة الدولة[4].

بالإضافة إلى الحملات العسكرية الخارجية على الجزائر سواء من طرف جيرانها أو من أوروبا التي تحالفت دولها منذ القرن 18م على محاربة ومحاصرة الجزائر ومن بين

[1] عمار هلال، مرجع سابق، ص24.

[2] فوزي سعد الله، مرجع سابق، ص107.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص128.

[4] يحي بوغريز، علاقات الجزائر مع دول ومماليك أروبا (1500، 1830م)، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ص11.

هذه الحملات في القرن 18م حملة الدنمارك والحملات الثلاثة الإسبانية أما حملات القرن 19م فمنها الحلمة المشتركة الهولندية والبريطانية والحصار البحري الفرنسي للجزائر[1].

في 14 جوان 1830م نزلت القوات الفرنسية في ميناء سيدي فرج وهو يبعد عن العاصمة بحوالي عشرين كيلومتر ويقع غربها[2] وجيش الجزائر كان بقيادة إبراهيم آغا وهو صهر الداي حسين والذي خلف يحي آغا ولم يتخذ إبراهيم آغا أي نوع من التدابير برغم أنه كان على علم بمخططات فرنسا، وفي 19 جوان 1830م، وانطلاقا من معسكر سطاوالي أعلن إبراهيم آغا الهجوم على الفرنسيين، لكنه باء بالفشل، وانهزم الجيش الجزائري واستولى الفرنسيون على معسكر اسطوالي، وبهذا غادر إبراهيم آغا وترك جيشه واختفى في دار الريفية مع ثلاثة أو أربعة من جنوده، ولم يستطع مصطفى بومزراق الذي خلف إبراهيم آغا أن يوقف تقدم دي بورمون[3]، وفي 4 جويلية 1830 سقط حصن الإمبراطور والمعروف ببرج الطاووس في يد الفرنسيين بعد أربعة أيام من المعارك العنيفة وعندما يئس الأتراك من ايقاف الهجوم الفرنسي على الحصن أضرموا النار في الخزينة الذخيرة وفجرو الحصن، وبعد سقوط المدينة أجبر الداي على توقيع معاهدة الإستسلام مع القائد دي بورمون، وفي5 جويلية سقطت حاميات مدينة الجزائر وسلم الداي بشرط السماح له بمغادرة البلاد بعائلته وثروته تحت حماية وضمان الجيش الفرنسي[4].

[1] فوزي سعد الله، مرجع سابق، ص108.

[2] صبرينة شيرة، حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، بسكرة، 2013-2014م، ص33.

[3] سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص44.

[4] جون وولف، الجزائر وأوروبا (1500-1830) ترجمة أبو قاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص453.

كانت هذه المعاهدة دليل على نهاية الحكم العثماني في الجزائر وبداية الإحتلال الفرنسي حيث شرعت فرنسا في تطبيق كل سياساتها العسكرية والإقتصادية والثقافية من أجل السيطرة على أوضاع البلاد[1].

2-الأوضاع الاقتصادية:

عرفت الجزائر أواخر الحكم العثماني تغيرات مست مختلف المجالات خاصة النشاط الاقتصادي، وذلك لما له من آثار وانعكاسات على الأحداث السياسية والأوضاع الاجتماعية، إذ ميز هذا النشاط عدة خصائص سنحاول التطرق لها من خلال استعراض بنية النشاط الزراعي وابراز اهم الأنشطة الحرفية والمبادلات التجارية:

أ. **الزراعة:** لقد مارس سكان الجزائر في أواخر العهد العثماني مجموعة من الأنشطة وزراعة محاصيل متنوعة، وتعددت مع تعدد المناطق من مختلف الجهات، إذ مثلت الزراعة المورد الأساسي لتلبية حاجات غالبية السكان.

كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني مجتمعا فلاحيا، إذ قدرت نسبة سكان الأرياف بأكثر من 90%، ذلك أن العائلة كانت تشكل النواة الإنتاجية والإستهلاكية في نفس الوقت، فالأساس هو الإنتاج من أجل تلبية حاجات الأفراد أما السوق فيأتي في المرتبة الثانية بعد تحقيق الفائض والحصول على منتجات زراعية[2].

انتشرت زراعة الحبوب بأراضي البايلك بسهول متيجة سواء في المناطق الداخلية أو السهول الساحلية وسهول داخلية كسهل حمزة، وبني سليمان وبني يعقوب بإقليم التيطري وبأحواش البايلك التي كانت تخصص في غالبها لزراعة الحبوب لكونها من أخصب

[1] أحمد توفيق المدني، مذكرات شرف الزهار، أشراف الجزائر (1719-1830)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974م، ص176.

[2] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة، الجزائر، 2005م ص ص 335-336.

الأراضي وأوفرها انتاجا[1]، وكان يتم الإحتفاظ بالحبوب لسنوات متعددة دون أن يلحقها ضرر، وذلك بوضعها في مطامير بعيدة عن الهواء والرطوبة[2].

كما اختصت أيضا نواحي غريس، وهران، مجانة وقسنطينة بإنتاج الحبوب الذي يعد محصولا أساسيا موجها للإستهلاك الداخلي[3]، كما إهتم سكان الأطلس الصحراوي بإنتاج التمور والحرير، أما في ضواحي القليعة وشرشال إنتشرت طريقة و أسلوب تربية دودة القز، واشتهرت عنابة بإنتاج العناب، ومليانة بإنتاج الأرز، وكذلك واد ميلة الذي بلغ انتاجه في المنطقتين ما بين 5 آلاف و6 آلاف قنطار[4]. وسهول وهران هي الأخرى كانت صالحة للزراعة[5].

كانت الفلاحة الجزائرية تعاني من عدة صعوبات ومشاكل حالة دون تطويرها، وتكمن أهم الصعوبات في سيادة وانتشار الوسائل البدائية المستعملة لخدمة الأرض، إضافة إلى عدم استصلاح الأراضي من المستنقعات ،والأوضاع المزرية التي كان يعيشها الفلاح الجزائري الذي لم يصمد أمام الحملات العسكرية، إضافة إلى الظروف الطبيعية الصعبة المتمثلة في الجفاف، الفيضانات، الجراد، العواصف وتراكم الثلوج في الشتاء مما تسبب في انتشار الأوبئة والمجاعات، وهلاك المزارعين هذا ما جعل الانتاج يتذبذب من سنة إلى أخرى.[6]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية الوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص351.

[2] حمدان خوجة، المرآة، (تق، تع، تح، محمد العربي الزبيري)، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص37.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830) مرجع سابق ص32.

[4] صالح عباد، مرجع سابق ص336.

[5] أبو القاسم، مرجع سابق ص151.

[6] ناصر الدين سعيدوني مرجع سابق، ص32.

ب-الصناعة: تعتبر الصناعة من أهم الأنشطة التي مارسها المجتمع الجزائري في العهد العثماني كونها مكملة للنشاط الزراعي، لأنها كلما تنوعت مواد الخام، كلما تنوع الإنتاج الصناعي، فتنوعت مختلف النشاطات المنتشرة في كل من المدينة والريف، فكانت معظم الأسرة الريفية تنتج حاجاتها الضرورية بأنفسها، فكانت الأنشطة الحرفية مصدر رزق للكثير منهم، ولم تكن الحرف مقصورة على الرجال فقط، بل كانت على النساء أيضا[1].

ومن أهم الصناعات المنتشرة آنذاك، الصناعة النسيجية التي تعتبر من أهم الصناعات المحلية التي تعتمد في نشاطها على إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف ولعل من أبرزها صناعة البرانس، والزرابي، والحصير[2]، إضافة إلى الصناعة النسيجية هناك صناعة مكملة لما تتمثل في الصناعة الجلدية أبرز منتوجاتها تتمثل في صناعة الأحذية ولوازم الخيول[3]، كما توجد أيضا صناعة أخرى متمركزة في المناطق الجبلية والحضرية ، وهي الصناعة المعدنية، حيث انتشرت صناعة البنادق، المكاحل ، السيوف والمدافع في منطقة ابن عباس وفليسة[4].

ج-التجارة: تنوعت التجارة مابين تجارة داخلية خارجية، فالتجارة الداخلية كانت محدودة نظرا لضعف الانتاج وضيق الأسواق، فكانت نشيطة بين الشمال، والجنوب، وضعيفة بين الشرق والغرب[5].

---

[1] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830) رسالة دكتورة غير منشورة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (إشراف: د، عمار بن خروف) الجزائر 2005-2006م ص318.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830) مرجع سابق ص34.

[3] عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ط1، دار الريحانة الجزائر2002 ص 106 .

[4] سعد الله محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال مرجع سابق ص152.

[5] احميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة(1838-1850)، دار الهدى الجزائر،2004 ص109.

فالتجارة الداخلية كانت منظمة تنظيما دقيقا مراقبة من قبل محتسبيه وأعوانه الذي يمنع أي غش في البضائع، أما عن الأسعار فكانت تحدد من قبل الدولة، حيث تعد مدينة الجزائر من أهم القوافل التي تقصد من مختلف جهات الوطن[1].

اما التجارة الخارجية اعتمدت فيها الجزائر على تصدير الحبوب، والزيتون والتمور والأقمشة الصوفية والحريرية، والمرجان، والبرود، وريش النعام وغيرها، ولم تكن الدولة العثمانية تهتم بالتجارة الخارجية نتيجة الاوضاع الداخلية التي تسربت إليها الفوضى والإضطرابات، وعلاقات الدولة الجزائرية السياسية التي كانت تتأثر بالمؤتمرات الخارجية[2].

3-الاوضاع الاجتماعية:

كان تصنيف سكان مدينة الجزائر في العهد العثماني يخضع لمعايير وأسس مختلفة، فقد قسم الاوربيون المجتمع الجزائري خلال العهد العهد العثماني إلى عدة مجموعات، معتمدين في ذلك على عنصر العرق، فقد قسمهم بعضهم إلى سبعة مجموعات: هي الأتراك، الكراغلة، العرب، البربر، الأندلسيين، اليهود، والزنوج[3]، وهناك من قسمها على معيار الجنس إلى قسمين ذكور، وإناث، فكان عدد الرجال يفوق عدد الإناث وذلك راجع إلى ان أغلب الأسرى والمهاجرين كانوا من الذكور، كما تميز سكان الجزائر بخاصية الإمتزاج والإختلاط عن طريق الأندلسيين والأتراك والعثمانيين،والأعلاج، الذين اختلطوا بالعنصر المحلي الأمازيغ والعرب[4].

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج1، ط1، دار المعرفة الجزائر، 2006 ص195.

[2] صالح فركوس، مختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم، الجزائر 200 ص124.

[3] صالح فركوس، تاريخ الجزائر (ما قبل التاريخ إلى الاستقلال)، دار العلوم ،الجزائر، 2005، ص170.

[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات في ابحاث تاريخ الجزائر، ط2، دار البصائر، الجزائر 2009 ص58.

وعلى هذا الأساس نرى أن المجتمع الجزائري يمكن تقسيمه في العهد العثماني إلى مجموعتين أساسيتين هما: سكان المدن الذين تتراوح نسبتهم ما بين 5 و10% وسكان الأرياف الذين يمثلون الأغلبية الساحقة، وكل مجموعة من المجموعتين تتكون من عدة فئات يختلف وضع كل واحدة عن الأخرى من حيث العدد والمكانة الإجتماعية، ولقد حافظ العثمانيون على التنظيم الإجتماعي للأرياف بابقائهم سلطة شيوخ القبائل وتدعيمهم لمرابطي الطرق وشيوخ الزوايا، وهو ما كان يمثل ازدواجية السلطة الإدارية، بحيث اكتفى العثمانيون بالإشراف المباشر وأعطيت للعيان والموظفين المحلين المتعاملين مع السكان صلاحيات محدودة خاضعة لتوجيهاتهم[1]، وقد انقسم سكان الأرياف إلى عنصرين أساسين هم: العرب والأمازيغ الذين كانوا يعيشون وفق تنظيماتهم الموروثة[2].

كان المجتمع الجزائري غني بالعديد من العادات والتقاليد المتمثلة في الإحتفالات الإجتماعية مثل: حفلات الخطبة أو استقبال الحجاج أو حفلات الزواج واستقبال المنتصرين من رياس البحر وخروج الولاة وعودتهم، وهناك حفلات أخرى تتبعها بعض من الفنون والطلوع الفلكلورية وهي متمثلة في حفلات صغيرة[3] كالحضرة والبارود وغيرها[4]، وهناك احتفالات أخرى تعتبر من أهم الاحتفالات الإجتماعية الجزائرية، ومن بينها الزواج فهو يحمل العديد من العادات والتقاليد فنجد أن صيغ عقد الزواج للبنت البكر والبنت الثيب فارق فيما بينهما في المهر إلا أنه ليس باهضا[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،مرجع سابق ،ص ص 254 – 255.

[2] أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص70.

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (1500–1830)، ج1، ط1 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص159.

[4] أحمد مريوش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، 2007، ص135.

[5] أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات، دراسة للحياة الإجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج2، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ص ص 94 –95.

الواقع الديموغرافي والصحي:

عرفت الجزائر في نهاية القرن الثامن عشر أوضاع مزرية نتيجة الحالة الصحية التي عاشتها المدن الجزائرية بسبب انتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة التي تسببت في وفات عدد كبير من السكان الذي ساهم في تراجع الكثافة السكانية.

وقد اختلفت الإحصائيات حول عدد سكان الجزائر، حيث تعد مشكلة تقدير السكان في العهد العثماني من أهم القضايا الشائكة والمعقدة نظرا لعدم وفرة المعلومات والبيانات الرسمية، ولهذا فإن الإحصائيات التي وردت في مختلف المصادر تعتبر جزئية ولا تعكس بصدق العدد الإجمالي لسكان الجزائر[1].

كما تقدر المصادر الأخرى أن عدد السكان الإجمالي بلغ في نهاية العهد العثماني ثلاثة ملايين نسمة وهذا حسب الإحتمالات الواردة[2]، أما حمدان خوجة فقدر عدد السكان بعشرة ملايين نسمة وتتكون هذه الإيالة من مدن وقرى وأرياف وموانئ، غير أن الجزء الأكبر الذي هو قاعدتها ومصدر ثرواتها[3]وإذ قارنا قول حمدان خوجة بالمصادر الأوروبية نلاحظ أن الإحصائيات بالغ فيها كثيرا وهذا ما أشارت له إحصائيات أخرى كما نجد الإحصاء الذي قام به الجاسوس الفرنسي بوتان سنة 1808م الذي يقدر السكان بما لا يقل عن مليون وثمانية ألف نسمة، ولا يزيد عن 30000 نسمة، أما عن إحصاء بيرو الذي يحدد السكان[4] بـ 520000 نسمة، أما عن تقديرات النشر الإعلامية للبحث الفرنسي في سنة 1830م التي ترجع أن عدد سكان الجزائر إنخفض إلى 187000 نسمة.

---

[1] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، مرجع سابق، ص74.

[2] الحاج أحمد باي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة (تح، تق: محمد العربي الزبيري)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص131.

[3] حمدان خوجة، المرآة، مصدر سابق، ص13.

[4] ناصر الدين سعيدوني،ورقات جزائرية، دراسات، في ابحاث تاريخ الجزائر مرجع سابق، ص 566.

أما عن مدينة الجزائر لا يمكن معرفة عدد سكانها قبل سنة 1830 بدقة لعدم وجود أي إحصاء أو تقرير موثوق[1].

وقد عدد الأتراك انخفاض في الجزائر ابتداءا من أواخر القرن 18م ويبدو أن السبب الرئيسي يعود إلى قلة المجندين[2]

أما عن الوضع الصحي فإن المستوى المعيشي لأي دولة أو بلد يقاس بالأحوال الصحية السائدة، التي لها دور هام وحاسم لفهم الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، وقد عرفت الجزائر في هذه الفترة العديد من الأمراض الخطيرة، كالطاعون والكوليرا التي ادت إلى وفاة العديد من سكان المدن الكبرى مثل وهران، عنابة وقسنطينة[3].

و رأى بعض الاطباء والرحالة الأوروبيين أن الجزائر كانت خالية من الأمراض المعدية والأوبئة وإنما وصلتهم عن طريق أقطار المشرق الإسلامي وبلاد السودان والمغرب الأقصى وبعض المناطق الأوروبية، كما كان طريق الحج من أهم مصادر الوباء وهذا ما يؤكده أحمد الشريف الزهار في قوله :"عندما بلغت المراكب المهداة من اسطنبول جاء معها الوباء إلى الجزائر واشتعلت ناره عام 1817م، وكان الوباء يتسرب إلى الجزائر في غالب الأحيان عن طريق البحر لذا نجد أول من كان يصاب به هم عمال الموانئ وبعد ذلك ينتشر في بقية أنحاء البلاد"[4]

[1] مصطفى أحمد بن حموش، المدينة و السلطة في الإسلام – نموذج الجزائر في العهد العثماني، ط1، مطبوعات مركز الجمعة الماجد للثقافة والتراب، دمشق، 1999،ص159.

[2] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، مرجع سابق، ص 251.

[3] نفسه، ص255.

[4] احمد الشريف الزهار،مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار ،نقيب اشراف الجزائرٍ(تح،احمد توفيق المدني)،ط خ،دار البصائر،الجزائر،2009،ص78

ومما زاد في حدة هذه الأمراض جهل أغلبية الأهالي بأبسط قواعد الصحة وبالتالي لم يهتمو بمحاربة الأوساخ ولم يعملوا على استصلاح المستنقعات المنتشرة في سهول متيجة ووهران وعنابة[1].

كما أن قلة الأدوية زادت الحالة الصحية سوء فالبلاد كانت تكاد تخلوا من الصيدليات، فحسب المعلومات المتوفرة لم تكن توجد بالبلاد سوى صيدلية واحدة بمدينة الجزائر.

أما عن انتشار الأمراض فقد عرفت مقاطعة الجزائر كغيرها من الأقاليم الأخرى انتشار الطاعون في السنوات 1799، 1800، 1801، 1802، 1804م وا شتدت وطأة المجاعة، فكانت سنوات 1800م، 1804م م فترة قاسية عانى منها السكان بفعل الكوارث المتعددة بدون انقطاع[2]، وامتد هذا الوباء إلى غاية 1822م مما أدى إلى هلاك عدد كبير من الأهالي فقدر عدد الضحايا 20 ألف وفاة.

أما في الشرق الجزائري حدثت عدة كوارث طبيعية كالزلازل، وانتشار الأوبئة الفتاكة كان لها الأثر البالغ على الوضع الصحي والاجتماعي، وكانت هذه الوضعية سيئة لاسيما في المناطق التي ينعدم فيها الأمن وما تعرف بالأرض الخلاء، حيث يلجأ إليها السكان هروبا من سياسة الضرائب المجحفة في حقهم زيادة على تعرضهم للأمراض والأوبئة ومعاناتهم من الفقر والمجاعات، يقول محمد صالح العنتري في انعدام الأمن :"ان أهل الأعراش قاموا على بعضهم بالنهب والفساد وعلى إثره انعدمت الحراثة في سنة 1804م

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830) مرجع سابق ص 54.

[2] محمد الزين، نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في اواخر عهد الدايات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ع17، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر،2012، ص129.

بسبب مجاعات وقحط، وهول أضر بلد قسنطينة ووطنها ودام الحال مدة ثلاث سنين متوالية" وتزامن ذلك مع وفاة عثمان باي في الجهات الأخرى[1].

أما في مدينة الجزائر تميزت سنوات 1800م حتى 1819م، إنتشار المجاعات خاصة في سنة 1819م، مما أدى بالداي مصطفى باشا إلى استيراد الحبوب من موانئ البحر المتوسط، ونفس الاجراءات اتخذها "حسين باشا"عندما سارع إلى شراء 50الف صاع من الحبوب من موانئ البحر الأسود لتغطية استهلاك مدينة الجزائر[2]، واخراج كميات كبيرة من الحبوب من مخازن البايلك، وطرحها في الأسواق مدن الجزائر، والبليدة، والقليعة بهدف تخفيض الأسعار، وتمكين الناس من الحصول على حاجاتهم من الحبوب بأسعار معقولة[3].

ويقول وليام شالر: "ولما بلغتني أخبار نشر القراصنة الطاعون في السفن في عرض البحر قصدت إلى الداي وقلت له: انه نظرا لأن الجزائر ليست في حالة مع اي دولة، فينبغي له ان يأمر قواد البحر بعدم زيارة اي سفينة تجارية امريكية في عرض البحر، ما دام الوباء موجودا في البلد[4].

عرفت مدينة عنابة موجة من القحط والمجاعة هلكت الناس نتيجة الجوع، مما جعل الحالة المعيشية لسكان المدينة في بعض السنوات غير محتملة، ففي سنة 1800م، اضطر الحكام على خلاف العادة إلى توفير الغذاء الضروري للسكان بجلب كميات كافية

[1] محمد صالح العنتري، مجاعات قسنطينة (تق، تح: رابح بونار)، سلسلة دخائر المغرب، شق، ون، ت، الجزائر، 1974 ص27.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية.....، مرجع سابق ص33.

[3] احمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني (تح، تق، المهدي البوعبدلي)، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مطبعة البحث، الجزائر 1973، ص-ص 135، 136.

[4] شارل وليام، قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، (تع، تق، تح: اسماعيل العربي)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968، ص176 -177.

من الحبوب من مناطق البحر الأسود، ووضعها تحت تصرف الأهالي بسعر 28 ريالا للصاع الواحد خشية الفوضى والاضطراب[1].

لقد ارتبط الإنتاج الزراعي بالجزائر أساسا بالعوامل المؤثرة في الحياة الريفية، وذلك لتأثير سنوات القحط والوباء على تطور كمية الإنتاج وأسعاره، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي، فمنها ما هو ناتج عن العوامل الطبيعية أو ما هو ناتج عن اجراءات وممارسات ادارية[2].

اضافة إلى الكوارث الطبيعية كالزلازل، حيث عرفت الجزائر هزات ارضية عنيفة في عدة جهات وفي سنوات مختلفة، ففي سنة 1810م أصابت مدينة عنابة الزلزال، وفي 1818م اصابت مدينة الجزائر ومناطق الأطلس البليدي ومتيجة عام 1825م، وقد تسببت هذه الزلازل بالخصوص في هدم بعض الدور في مدينة الجزائر، وخراب مدينة البليدة[3].

إضافة إلى الجراد التي ساعدت في على ظهوره المناخية السائدة بالجزائر، والمرتبطة بالمناخ الصحراوي في الجنوب وتأثيره على مناطق الهضاب العليا الخصبة المحاذية للبحر المتوسط في الشمال فكان زحفة كل اربعة وخمس سنوات، وكان يؤثر في الغالب على المحاصيل الزراعية، وقد اصاب مدينة الجزائر الجراد لسنوات 1778م، 1800م، 1804م وأيضا قسنطينة سنة 1804م[4].

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات .... مرجع سابق ص468.

[2] محمد الزين، مرجع سابق ص131.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الاحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر اثناء العهد التركي، مجلة الثقافة، ع92، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1986 ص105.

[4] محمد الزين، نظرة عن الاحوال الصحية بالجزائر .....،مرجع سابق ص131.

ومن هنا نرى ان الحالة الصحية في الجزائر شهدت الكثير من الأمراض والأوبئة كانت نتيجة لظواهر طبيعية كالجفاف، القحط، الزلازل، إلى جانب ذلك تفاني السلطة الحاكمة، بإلاهتمام في توفير الإمكانيات المادية لمواجهة ذلك ربما لنقص الإمكانيات.

4-الأوضاع الثقافية:

سيطر التصوف والدروشة على الحياة الثقافية، فابتعد بذلك التصوف عن مفهومه الحقيقي، حيث تحولت الزوايا من مفهومها الحقيقي من الخرافة والإنزواء[1]، حتى كادت الحياة الثقافية تخلو من الإبداع والاصالة وسارت في مجال التقليد والإتباع بحيث لم يكن اهتمامهم بإكتساب معارف جديدة بل فقط على التقليد والحفظ وعدم تحكيم العقل[2]، اضافة إلى أن العثمانيون كان انشغالهم منصب على التجارة وجمع المال وليس على العلوم[3].

ونتيجة لتركيز اهتمامات الحكام على القرصنة والإتاوات والإحتكارات التي اخذت الجانب الاوفر من العناية[4]، حال هذا دون اعطاء الجانب الحضاري أولوية مقارنة بالجانب العسكري، إضافة إلى أن الاتراك لم يعطوا اهتماما للعقيدة والثقافة[5] وعدم اهتمامهم باللغة العربية[6].

---

[1] ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال القرنين ونصف قبل الحماية ،ط1 مكتبة الدار البيضاء المغرب، 1985 ص23.

[2] احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر مؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1984 ص90.

[3] حسين ابن محمد الورتلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخير، دار الكتاب العربي ،بيروت، لبنان، 1974 ص92.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ... مرجع سابق ص188.

[5] ابن ميمون، تحفة المرخية في الدولة البكداشية في البلاد الجزائر، تقديم محمد بن عبد الكريم ،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ،1981م، ص56.

[6] الورثلاني،نفسه،ص92.

وبالرغم من فترة الانحطاط التي شهدتها الجزائر فلم تمنع بعض علماء الجزائر من البروز في علوم عصرهم، وان كان عددهم يعد على اصابع اليد[1] فقد برز علماء أجلاء في الدين واستطاعوا بعصاميتهم واهتمامهم بالعلم أن يحتلوا مكانة مرموقة بين مشاهير الإسلام[2].

في العهد العثماني بالجزائر تعددت المؤسسات الثقافية واختلفت مشاربها حسب اختصاص كل واحدة منها لكن بمجملها اعطتنا تلك الصورة البارزة لما عرفه النشاط الثقافي في الجزائري، ومن أهم المؤسسات الوقفية المنتشرة في أواخر العهد العثماني في الجزائر والتي كان لها دور هام في المجتمع[3]أهمها الوقف الذي يقوم على الوازع الديني وهو صدقة جارية يقوم بها الشخص للتبرع بشيء يبقى أجره يلحق به حتى بعد مماته[4] وله ثلاث أبعاد، حيث أن البعد الديني يتمثل في بناء المساجد ووقف عليها وعلى ما يتعلق بها بأجور الموظفين والأئمة[5]، أما البعد الاجتماعي فيتمثل في انشاء المراكز الخيرية وانشاء حمامات والسواقي ولها بعد اقتصادي يتمثل في البناء والتعمير واستثمار الأراضي الزراعية ونرى بعدها الثقافي يكمن في بناء المكتبات والمدارس[6]، حيث عرفت الجزائر العثمانية هذا النشاط الديني بدرجة كبيرة لذلك يعتبر الوقف من المؤسسات الخيرية في الايالة، حيث ان للجزائر مذهبين في الفقه الاسلامي المذهب الحنفي

[1] محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي ،ج1، مؤسسة موقيم لنشر والتوزيع ،الجزائر، 2000، ص13.

[2] محمد الصالح الصديق،المرجع السابق ص14.

[3] سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ط1 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998 ص91.

[4] محمد البشير الهاشمي المغلي،التكوين الاقتصادي لنظام الوقف في الجزائر ودوره المقاوم للإحتلال الفرنسي ،مجلة المصادر المركزية الوطنية الدراسات والبحث في الحركة الوطنية 1 نوفمبر 1954، العدد السادس ،الجزائر،2002 ص161

[5] محمد الهاشمي المغلي نفسه ص161.

[6] حسن عبد الله الأمين،ادارة وتسيير ممتلكات الأوقاف البنك الإسلامي لتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب العهد 16 ،جدة ،1994، ص15.

والملكي[1]، من اهم المؤسسات الوقفية التي لعبت دور هاما في تسيير وتنظيم العلم والعمل في الجزائر هي مؤسسة الحرمين الشريفين[2] ومؤسسة أوقاف اهل الأندلس ومؤسسات سبل الخيرات[3]

أما المساجد فتعتبر من المظاهر والمنشآت المعمارية التي لا يمكن أن تخلوا أي مدينة من المدن الإسلامية منها فهي تعتبر روح وجوهر العقيدة الاسلامية لأهل المدينة وهي من أبرز مميزات مدينة الجزائر التي تجلت في معالم الحضارة الإسلامية وتأثيرات العثمانية[4] ولقد لعبت هذه المساجد دور هاما في الحياة الاجتماعية لدى الجزائرين، فكانت تقدم حلقات الدروس اليومية وتقام فيها العبادة والصلاة[5]، وكانت المساجد والجوامع تابعة لزوايا معينة[6]، ومن أهم المساجد التي كانت في تلك الفترة الجامع الكبير ويسمى بالجامع الأعظم وهو من أقدم وأهم المباني في مدينة الجزائر، إضافة إلى مسجد الجامع الجديد الذي يسمى أيضا بمسجد الصياد[7] وجامع كتشاوة وهو اشهر مساجد العاصمة[8].

أما عن الزوايا تعتبر من أهم المؤسسات التعليمية فهي خاصة بالمعوزين والفقراء وكانت مقسمة إلى قسمين: القسم الأول يقوم بتحفيظ القرآن، أما القسم الثاني فيقوم

---

[1] فارس مسدور، كمال منصور ،التجربة الجزائرية في ادارة الاوقاف (التاريخ الحاضر والمستقبل) ،مجلة الأوقاف ،العدد 5 الجزائر 2008/11 ص14.

[2] محمد البشير الهاشمي المغلي، مرجع سابق ص161.

[3] عبد الجليل التميمي،الحياة الفكرية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العلمية والموركيسية وتوثيق المعلومات ،تونس ،1991، ص57.

[4] مصطفى احمد حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني في الجزائري (1549-1830) من واقع الأوامر السلطانية والعقود المحاكم الشرعية ،ط1،دار التراث الإسلامية احياء التراث، دبي، 2000 ص124.

[5] سقاي نوال ويوسف حشيرة شريفة، اوضاع اجتماعية والثقافية في أواخر العهد العثماني ،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بوزريعة، كلية علوم الإنسانية 2006، ص29.

[6] سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ج1 مرجع سابق ص2058.

[7] سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ج5، ط،خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص31.

[8] سيد أحمد بایاني،الجزائر، سلسلة الفن، والثقافة، وزارة الإعلام والثقافة ش، و، ن، ت، الجزائر، 1974 ص89.

بتدريس بعض الفقهيات والفنون وبعض المبادئ في علم الفلك والعقائد وقواعد النحو والصرف واللغة والنطق[1] ويوجد نوعين من الزوايا: زوايا حرة أي أنها لا تنسب إلى أي والي أو طريقة صوفية يدير شؤونها مجلس أما النوع الثاني فهي زوايا غير حرة وهي تخضع للتسيير من قبل شيخ مؤسس[2] وقد تتلمذ في الزوايا غالبية علماء الجزائر خلال الفترة العثمانية ومنهم سعد قدوره والأمير عبد القادر وكانت مدينة الجزائر تحتوي على العديد من الزوايا منها زاوية الشيخ عبد الرحمان الثعالبي[3] وزاوية الجامع الكبير[4].

اعتمدت الجزائر في نشر التعليم والنهوض بالحركة الفكرية في المجتمع الجزائري على عدة وسائل تعليمية ومن أهم هذه الوسائل الكتاتيب التي هي عبارة عن مركز ومؤسسة تعليمية ،إضافة إلى المدارس فكانت في أواخر العهد العثماني منتشرة في جميع المدن والأرياف سواء في الجزائر أو تلمسان أو قسنطينة[5].

[1] محمد بن ميمون الجزائري، مصدر سابق، ص59.

[2] محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها ومبادئها ج2، ط1، المطبعة العربية الجزائرية، 1981، ص ص 44، 50.

[3] محمد بن ميمون الجزائر، مصدر نفسه ص59.

[4] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص165.

[5] احمد مريوش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني في الجزائري (1549-1830)، مرجع سابق ص15.

المبحث الأول

توزيع سكان الجزائر وخصائصهم الديمغرافية:

أولا : توزيع السكان وتركيبهم
ثانيا: التركيب السكاني حسب العمر والجنس

تمهيد:

يعد موضوع توزيع السكان أحد المواضيع الهامة المحورية في الدرسات التاريخية السكانية لما لها من تأثير واضح على مجالات عدة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والاداري وحتى على الحركة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

أولا- توزيع السكان وتركيبهم

1-1-التوزيع الجغرافي لسكان الجزائر :

لقد توزع سكان الجزائر عبر القطر توزيعا جغرافيا تحكمت فيه عدة عوامل بيئية، واجتماعية، وسياسية، وأخرى عسكرية، فقساوة الطبيعة حتمت على عدد منهم الاستقرار في المناطق الأكثر عطاء رغم سياسة أخذ الأراضي التي انتهجها الإرادة الاستعمارية، حيث فرض على السكان الجزائريين الإنتقال إلى الأراضي الفلاحية التي استغلها المعمرون، وعمل بعضهم كخماسين، والبعض الأخر كأجراء بكثرة، خاصة بالمناطق الشرقية، وبالسهول الجزائرية عموما، كما نلاحظ، أن هؤلاء السكان، قد عرفوا تطورا كبيرا بالمدن الحضرية، نتيجة الانتقال المكثف لهم إلى البلديات الحضرية، وبعض المدن الكبرى، سبب التسارع الديموغرافي التي شهدته الجزائر في تلك الفترة[1].

[1] مجاهد يمينة، انعكاس الاحوال الاقتصادية من خلال التشريعات والمراسيم على النمو الديمغرافي للسكان الجزائر والمستوطنون (1830-1954)، مجلة البشائر الاقتصادية،العدد 3 ديسمبر 2019 ص808.

الجدول رقم 1:التوزيع العددي لسكان الجزائر عبر الريف والمدينة مابين 1830الى 1954م

		عدد السكان		نسبة الريفين
السنة	الحضريين	الريفين	المجموع	
1886	523 441	3 228 606	3 752 037	%86.0
1906	783 090	3 937 884	4 720 974	%83.4
1926	1 100 143	4 344 218	5 444 361	%79.8
1931	101470731	4 440 267	5 588 000	%79.5
1936	1 431 513	5 078 125	6 509 638	%78.0
1948	1 838 152	5 948 939	7 787 091	%76.4
1954	2 157 935	6 456 766	8 449 332	%75.0

Source: ONS. Recensement Général de la Population et de l'Habitat 1998, In collections statistiques, N°80, p11.

عرفت منطقة العاصمة وضواحيها تواجد 293 الف ساكن جزائري سنة 1954 بعد ما كان عددهم 226 الف نسمة سنة1948، في حين بلغ تعداد سكان مناطق وهران من الجزائريين سنة 1948 حوالي 91 الف نسمة، وتعدى 131 الف نسمة سنة 1954، أما مناطق عنابة بلغ عدد سكانها من الجزائريين سنة 1954، أكثر من 66000 ساكن، أي بزيادة قدرها 10000 ساكن مما كانت عليه سنة 1948، وفيما يخص مناطق قسنطينة، فقد بلغ تعداد سكانها أكثر من 103000 جزائري سنة 1954م، بعدما كان لا يتجاوز 77000 جزائري عام 1848[1] .

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ص60.

و نلاحظ ان مدينة قسنطينة هي المدينة الوحيدة من بين المدن الجزائرية الكبرى التي عرفت سيطرة السكان الجزائريين على الوضع بها وبقيت كذلك حتى خلال مرحلة الثورة التحريرية.

ونظرا للظروف الاجتماعية الصعبة سعى السكان الجزائريون إلى الاستقرار في المناطق الأكثر هدوء وأمنا، وهي المناطق التي كانت أغلبها أهلة بالسكان الجزائريين، لتمتين العلاقات فيما بينهم، وحتى ولو كانت السيطرة فيها للكولون

الجدول رقم 2:وضعية العامل الجزائري في الزراعة ما بين 1930 الى 1954:

وضعية العامل	1930	1938	1948	1954
مالك الارض	617.544	549.395	537.800	494.500
مزارع	630.600	713.000	132.900	60.400
خماس	50.771	55.600	–	–
عامل دائم	428.032	462.467	448.100	1.088.000
عامل يومي	438.032	46.247	448.100	357.500
عامل موسمي	–	–	35.800	77.100

Source Benjamin stora histoire de l'Algérie coloniale 1939-1954 la découverte paris 1991 p49.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تناقص عدد الفلاحين المالكين للأراضي، في نفس الوقت تزايد عدد العاملين الدائمين في اراضي الكولون، مما ترتب عليه عنه تدني المستوى المعيشي للفلاحين وعائلاتهم مما اضطر بهم الانتقال نحو المدن الكبرى لطلب القوت (وهران، قسنطينة، الجزائر العاصمة وتحديدا حي القصبة)، كما خضع هذا التوزيع الى ظروف سياسية، اذ أن تجمع السكان الجزائريين كان وفق مخطط السياسية الاستعمارية لدى اغلبهم، وذلك في كل المناطق التي تحتاج الى يد عاملة رخيصة ،وحتى ان اقتضى الامر ارغامهم على ذلك، والملاحظ هنا ان المناطق التي وضعت بها الحاميات العسكرية الفرنسية كانت تحوز ايضا على عدد كبير من الايدي العاملة الجزائرية لحاجتهم الماسة اليها، وإذا كان السكان الاوربيون قد توقفو عند رقم 709000

اوربي ساكن بالمدن طيلة فترة 1836-1948، فإن عدد السكان الجزائريين عرف تطورا كبيرا خلال هذه الفترة بالذات إذ قدر عددهم من 722000جزائري ليرتفع إلى أكثر من 1129000 ساكن، وبهذا فان الانتقال المتواصل للجزائريين نحو المدن قد امتص ثلث الزيادة السكانية ،ومن جهة اخرى فان هذه الظاهرة تمثل اتجاها جديدا سيسلكه الجزائريون لاكتساح المراكز الحضرية الكبرى بعد ان حدثت القطيعة معها سنة 1830.

وجاء احصاء 31اكتوبر 1954 ليؤكد هذا حيث وصل عدد السكان الجزائريين من الارياف باتجاه المدن بسبب سوء المعيشة وقساوتها بالمناطق الريفية ،مع انعدام امكانيات المعيشة ،زيادة على رغبة هؤلاء في حياة افضل بالمدن ،بعدما سمعوا الكثير عن حياة الرفاهية التي كان يعيشها اهلها.[1]

ومن خلال هذا نلاحظ ان سكان الجزائر توزعوا توزيعا متذبذبا ،وهذا حسب ما تمليه سياسة الاستعمار الفرنسي.[2]

1-2-التركيب السكاني حسب العرق:

اذا اعتمدنا على اساس العرق والطبقات فيمكننا القول ان المجتمع الجزائري في العهد العثماني كان متباين الاصول، اذا كان يتألف من الأهالي الأصليين والاتراك والكراغلة والمهاجرين من الداخل والاندلسيين والعبيد والزنوج واليهود[3] .

وقد قسمت هذه الفئات إلى ستة حسب مؤرخو العهد العثماني وقسمت أيضا حسب المكانة التي يحضى بها السكان اثناء الوجود العثماني وهي كالآتي:

[1] مجاهد يمينة، مرجع سابق،ص811.

[2] مصطفى خياطي، الطب والاطباء خلال الفترة الاستعمارية ،مطبعة المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، د،ب،ن،2014 ،ص63.

[3] عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، مطبعة العربية للفكر الإسلامي ،(دن)، 1972، ص-ص 258-268.

ا-فئة الأتراك:

كانوا في أعلى السلم الاجتماعي، وتشكلت هذه الفئة من اصول واجناس مختلفة اللسان والعرق، وكانت تجمعهم روابط الإسلام والولاء للخلافة العثمانية[1]، وأغلبهم ينحدرون من اقليم الأناضول والروميلي[2] واغلبية هذه الجماعة تتشكل من الجنود الأتراك (الإنكشارية) الذين يستقرون ويقمون في ثكنات مدينة الجزائر، ومن أشهر الثكنات ثكنة الخراطين وماكرون وأسطى موسى والدروج وأكسي، وغيرها[3] ، أو يتوزعون على حاميات المدن التي بلغ عددها خمسة عشر حامية، ولابد من الإشارة إلى أن هذه الفئة كانت قليلة العدد حيث قدرها هايدو في القرن 16 م حوالي 1600 مسكن[4] فلم يتجاوز عدد افرادها عشرة ألاف نسمة، و بحلول القرن 17 م إلا أن ارشيف الجزائر اطلعنا على احصائيات العنصر العامل بالجيش من خلال دفاتر الإنكشارية قدر عددهم بواحد وستين وستمائة وثلاثة ألاف جندي في الإيالة الجزائرية عام 1828م.

هذا ما دفع بالحكام إلى جلب عناصر تركية جديدة، من حين إلى آخر للعمل في الأجواق، وهذا سبب قلة العنصر التركي[5] وأيضا إلى حالة العزوبة التي كان يعيشها أغلب أفراد الجيش وتعرض منهم إلى حالة الأمراض والأوبئة[6].

---

[1] سعد الله تاريخ الجزائر ..... ج1 مرجع سابق ص133.

[2] مختار حساني، موسوعة وتاريخ وثقافة المدن الجزائرية مدن الوسط ،ج1 ،دار الحكمة ،الجزائر، 2007 ص19.

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني (1793-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د،س،ن)، (د،ب،ن)، ص ص 92-94

[4] HaedoFraydiego, topagraphie et histoire d'alger, in 1870, P96.

[5] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي ،المرجع نفسه ص93.

[6] عائشة غطاس، اوضاع الجزائر أواخر العهد العثماني المجاعات والأوبئة (1787-1830) ،مجلة الدراسات العثمانية ع17-18، تونس، 1988 ص396.

فلولا قدوم العناصر التركية القادمة من الأناضول لإنتهى امر العنصر التركي إلى التلاشي بين الانصار في أوساط سكان الجزائر[1]، أما بخصوص عزلتهم نرجعها إلى رغبة الحكام "العثمانيين" في المحافظة على امتيازاتهم، وميل غالبية العناصر التركية إلى التمسك بعاداتها وأسلوب عيشها ونمط حياتها، وايضا إعتقاد الكثير من العناصر التركية أنهم جماعة متميزة عرقيا ومتفوقة على باقي العناصر الأخرى، ولهذا امتنع اغلب الموظفين عن الزواج بالجزائريات، وفضل الديات وقادة الجيش حياة العزوبة[2]، والنزاع الذي حدث بين فرق الاوجاق وفئة الرياس، والصراع بين عناصر التركية والكراغلة مما ادى إلى ابعاد الأتراك عن باقي السكان وتفضليهم لسياسة العزلة[3].

ولهذا واجه الانكشاريين حياة صعبة وخاصة الذين لا يرتبطون بعلاقات الزواج وليست لهم وظائف تدر عليهم بالمال، فكانوا يلجأون إلى حياة المجون والتردد على المواخر اليهودية.

واكثر الاتراك استقرارا هم المنعزلين عن شواغل السياسة ومشاكلها عكس المندفعيين نحوها.

حيث تدفعهم المطامح إلى كسب الثروة، ومن المؤكد هذا ما يدفعهم للتمسك بالولاء لحكومتهم والشعور بالوطنية والتي كانت نقدية التغيرات والثورات المتوالية في الحكومة والإدراة[4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، مرجع سابق ص93.

[2] ابي راسي الناصري الجزائري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، ج1، دار، تح محمد بوركبة ،الجزائر ،2011 ص35.

[3] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع، تق عبد القادر زبادة ،(ش،و،ن،ت،د) ،ص77.

[4] وليام شالر، مذكرات قنصل امريكا في الجزائر (1816-1824م) تع، تق: اسماعيل العربي، الجزائر، ش،و،ن،ت 1982 ص57.

ب-فئة الكراغلة:

مجموعة سكانية تحتل المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي خلال العهد العثماني، وقد بلغ عددهم في مدينة الجزائر في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي حوالي 600 نسمة[1]، وظهرت لأول مرة في المدن التي تقع فيها الحاميات العثمانية وفي مقدمتها مدينة الجزائر[2].

وبهذا أصبحوا يشكلون، شبه حكومة خاصة بهم ويتقاسمون المدينة مع طبقة الحضر، واصبح لهم ديوان خاص بهم وصلاحيات معترف بها ،لذا زادت صلتهم بالأتراك وعلاقتهم الخاصة بالأهالي، وكان لهم نشاط تجاري خاص بهم، فشغلوا في بعض المهن واستثمروا الأراضي الزراعية وايضا الوظائف الإدارية متوسطة الأهمية[3].

حاول هؤلاء بحكم الميلاد واللغة والإنتماء العائلي إلى تبوء مكانة صغيرة في المجتمع، والحصول على امتيازات ممنوحة لأبائهم[4]، هذا أدى إلى تخوف الأتراك من تكاثر الكراغلة الذين أصبحوا مع نهاية القرن السادس عشر ميلادي يقدرون بنصف عدد الأتراك خاصة وأنهم اصبحوا يتقلدون مناصب هامة في الدولة والحكم ونيل الإمتيازات، هذا ما دفع بالأتراك يحترزون منهم خاصة عند توليهم الوظائف السامية في الجيش والإدارة، لذا ساءت العلاقة بين الطرفين سنة 1596م، فدفع هذا الأمر بالداي شعبان إلى انتهاج سياسة الترضية، فسمح لهم بالانتساب للأجواق[5]، وفي سنة 1813م استغلوا خطة الداي الحاج علي باشا التي كانت تهدف للقضاء عليهم ووقفوا إلى جانب الداي علي

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق ص74.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص94.

[3] ابي راس الناصري، مصدر سابق ص36.

[4] ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1 مرجع سابق ص149.

[5] وليام شاكر، مصدر سابق، ص84.

خوجة من أجل اخماد تمرد الإنكشارية عام 1817م[1]، وفي أواخر العهد العثماني إزدادت قوة الكراغلة لكنهم إكتفوا بالحصول على الإمتيازات، فلم يعد يهمهم الإرتقاء إلى المناصب السياسية وتولي المهام العسكرية، وانما اصبح اهتمامهم مركز أساس على التنمية ثرواتهم وتنشيط تجارتهم، ولهذا اهتمامهم مركز أساسا على التنمية ثرواتهم وتنشيط تجارتهم، ولهذا فشلوا في التعبير عن طموحاتهم وطموحات الشعب وايصال صوتهم إلى الحكام بإعتبارهم طبقة وسطى تقرب الحاكم من المحكوم[2].

ج-فئة الحضر: وهم يحتلون المرتبة الثالثة في الهرم الأجتماعي وتضم هذه الفئة كل من العلماء والتجار وأصحاب الحرف والصناع والكتاب والادرايين، كما تتألف أساسا من المجموعات السكانية القاطنة بالمدينة دائم، وما انضم إليهم من أندلسيين وأشراف، وهو بذلك خليط من قبيلتي بني هلال المتواجدة في سهل متيجة والمغاربة من قبيلتي بني مزغنة أحفاد الصنهاجيين[3]، وقد كان لهذه الفئة دورها الاجتماعي والاقتصادي والعسكري لكونها محرومة من المهام السياسية وذلك بإحتكار العثمانيين للسلطة[4].

ومن أهم العناصر المشكلة لهذه الفئة:

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص96.

[2] جوون وولف، الجزائر وأوروبا (1500-1830) تر، تع ابو قاسم سعد الله (،لمؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1986) ص163.

[3] ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1 ص149.

[4] نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من اقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، مطبعة البحث قسنطينة ،الجزائر ،1965 ص138.

1-جماعة الأشراف:

يعود نسب هذه الفئة إلى أهل البيت، وقد اشتهر معظم افرادها بالاحترام والتقدير للحاكم، وباقي السكان، واقتصر نشاطهم في المحافظة على امتيازاتهم اضافة إلى انهم لم يؤثروا في نظام الحكم[1]، وقد استقر الأشراف في المدينة منذ القديم، وهم أحسن وضعية من الأهالي كونهم معفون من الرسوم من خلال الإمتيازات التي منحهم إياها عروج ويشتغل افرادها في التجارة والصناعة والفلاحة، وتتمثل منتوجاتهم في القمح والشعير والحرير والأغنام والأبقار[2]

2-الجالية الأندلسية:

يعتبرون من ابرز العناصر السكانية المشكلة للمجتمع الجزائري، نظرا لقوتهم العددية ولدورهم في شتى مجالات الحياة، ويعود تواجدهم في الجزائر إلى الفترة الاسلامية ثم تواصلت هجراتهم إلى الجزائر حتى قوي شأنهم وزاد نفوذهم خلال القرن 15م مع اضطهاد الاسبان لهم وتهديداتهم في عقيدتهم ولغتهم[3]، وكان للأندلسيين تأثير في المجتمع الجزائري ومكسب تاريخي في المرغب الاسلامي وخسارة للاسبان لكونهم أكثر ثقافة، وتطور ونشاط، واستقرت هذه الجالية في كل من شرشال وتنس ودلس ومستغانم[4].

كما ساهموا في تطوير البحرية الجزائرية بأموالهم وخبرتهم في صناعة السفن والاسلحة وكذا معرفتهم بالملاحة، اضافة إلى مساهمتهم في المجال الاقتصادي بتطويرهم المهن والأشغال اليدوية كالخياطة، والحرف و التجارة، والفخار خاصة صناعة الحرير،

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق ص268.

[2] صالح عباد ،الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830) مرجع سابق ص358.

[3] صالح عباد المرجع السابق ص385.

[4] سعد الله ،التاريخ الثقافي ج،1،مرجع سابق ص148.

بإدخالهم لدودة القز، ولم يكتفوا بهذا الحد بل ساهموا في تطوير الفلاحة من خلال وضع تقنيات الري بإنشاء السواقي[1] .

أما الجانب العمراني فقاموا بتحصين المدينة بواسطة بناء الحصون والقلاع منها حصن الجزيرة ،اضافة إلى هذا تفننوا في النحت والموسيقى والخط والتعليم والطبابة والوراقة[2]، كما عملوا على اثراء الحياة الإجتماعية بعاداتهم وتقاليدهم حيث تميزوا بدقة وتميزهم في المأكولات كطبق اللحم الحلو والملبس كالقفطان رغم مشاركتهم في الأعمال التجارية والبحرية والاقتصادية، إلا أنهم لم يطمعوا في الإرتقاء إلى المناصب السياسية[3].

3-فئة البرانية:

عرفت الجزائر تنوع كبير فيما يخص هذه الفئة وتحتل المرتبة الرابعة اذا تتألف من مجموعات سكانية التي هاجرت إلى الجزائر للإقامة والعمل من مختلف الأقاليم، وهم ينتسبون إلى موطنهم الاصلي من هذه الجماعة يتميزون بوضع اجتماعي ونشاط اقتصادي هام وعلى رأس كل من هذه الجماعة امين مكلف بالسهر على مصالحها وتولي شؤونها.

واختصت كل طائفة من جماعة البرانية بالقيام بأعمال معينة وابرز هذه الجماعات السكانية التي كانت تشكل جزءا هاما وفعالا في المجتمع الجزائري منذ استقرارها بالجزائر، ونجد جماعة المزابيون وجماعة البساكرة والجيجليون والأغواطيون والقبائل وغيرهم[4].

[1] سعد الله ، مرجع سابق، ص148.

[2] جوون وولف، مصدر سابق، ص163.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص57.

[4] عبد الله بن متولي الشوهد، قانون أسواق مدينة الجزائر، تر: ناصر الدين سعيدوني، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2009، ص26.

4-فئة أهل الذمة (اليهود):

يعود الوجود اليهودي إلى مدينة الجزائر إلى عصور عابرة، وكان وجودهم منذ العهد الفينيقي وزاد عددهم في العهد الروماني[1].

وعلى الرغم من الإضطهاد الذي تعرضوا له على يد الوندال، فقد ظلوا متواجدين في المنطقة[2] وهم يتواجدون ايضا في تلمسان وقسنطينة ووهران ومدية وبوسعادة وهناك بعض العائلات المنتشرة في المناطق الريفية والصحراوية، احتكر اليهود التجارة، في الداخل والخارج، فمنهم الصرافون والأمناء وتركزت حرفتهم الرئيسية حول كل ما يدور حول النقود وما فيه رائحة الذهب، وكان اليهود في الجزائر يستحوذون على المال والسلطة، ولكن نفوذهم السياسي قد ضعف بعد مقتل مصطفى باشا 1805م، ومع هذا بقيت التجارة الرسمية بيدهم[3].

ولقد مال كبارهم من التأثير على الحياة السياسية، وخاصة في المراحل الأخيرة من العهد العثماني ومن أهم العائلات التي استقرت في الجزائر عائلتي بوشناق 1720م وبكري 1774م، وكان يتولى تسيير شؤونهم مقدم اليهود ولقد مارسوا الكثير من الحرف اهمها التجارة[4] فكان لديهم متاجر لبيع الخردوات، وكان منهم البقالون والخياطون وصانعوا الزجاج، بالاضافة إلى صك العملة وصناعة المجوهرات خاصة الحلي والمرجان وكذا بروزهم في بيع الغنائم البحرية كالخمور واللحوم[5].

---

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر .....، مرجع سابق، ص 120.

[2] عبد الحميد بن اشنهوا، احوال الاتراك العثمانيين في الجزائر ،دار الطباعة الشعبية للجيش،الجزائر، 1872م ص88.

[3] نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700م-1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004م-2005 ص50.

[4] محمد امين، يهود ليفورن بالجزائر في أواخر العهد العثماني، عائلتا بكري وبوشناق نموذجا – العثمانيون والعالم المتوسطي- وقربات جديدة ط1، 2003 ص30.

[5] اسعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 مرجع سابق ص146.

وأيضا لعبوا دور الوساطة التجارية والسمسرة حتى اصبحوا من كبار الأغنياء وهذا ما مكنهم من احتكار التجارة الخارجية من طرف عائلتي بكري وبوشناق[1]، كما ساهموا في التأثير على الحياة السياسية والاقتصادية خاصة في المراحل الأخيرة من الحكم العثماني، رغم حرمانهم من ممارسة الحياة الإدارية إلا أنهم تمكنوا من الدخول إلى خزينة الدولة الجزائرية واطلعوا على اسرارها[2].

5-المسيحيون:

تعد الفئة المسيحية في المجتمع الجزائري الإسلامي من العناصر الاجنبية، التي تقطن بها، وهم يعرفون بالدخلاء، أما بالنسبة للأهمية التي تعتريها هذه الطبقة فقد تكاد ان تكون منعدمة على عكس باقي الطبقات الاخرى، ومن بين الذين تحتويهم هذه الفئة التجار وكذلك القناصل[3]، اضافة إلى جماعات الأسرى والمسيحين فهم يشكلون الجزء الأكبر من الأغلبية في المجتمع الجزائري خلافا عن العناصر الأخرى[4]، وقد عمل البعض في النشاط البحري على السواحل الجزائرية، أما البعض الآخر فقد عملوا في المزارع ولهذا استغل الجزائريون هاته الفئة من اجل أخذ التجارب منهم والمهارات العسكرية ومن بين هذه المهارات صناعة السفن[5]، وقد بلغ عدد المسيحيين في القرن 18 نحو 1800-2000 أسير، وقد كانوا نتيجة الحملات التي قام بها الاوربيون غلى الايالة الجزائرية و كان مصدرهم القرصنة، وقد توافد هؤلاء من ايطاليا وفرنسا واسبانيا، وكانوا يحملون من اجل نيل حريتهم[6]، وكان الفرنسيون يمثلون نسبة كبيرة من الوافدين

[1] عبد الحميد بن اشنهو، المرجع سابق ص90.

[2] نفسه، ص91.

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 مرجع سابق ص150.

[4] ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي، مرجع سابق، ص45.

[5] صالح عباد، المرجع السابق ص263.

[6] عمار عمورة، المرجع السابق ص263.

الأروبيون، وكان استقرارهم مؤقتا في الجزائر، اذا انهم مجرد ما ينتهون من اعمالهم يعودون إلى مواطنهم، وكانت أسماء الوافدين، تقيد في السجلات القنصلية التابعة لبلاده، وتتكلف قنصلياتهم بكل شؤونهم، وكانوا يقمون في فنادق ذات طابع تجاري وتحت اشراف القناصل[1].

وقد خصصت للجالية الأوربية أماكن خاصة لدفن موتاهم، ففي مدينة الجزائر تقع مقبرة المسحين المعروفة بمقبرة القناصل خارج باب الوادي[2]، اضافة إلى كل ما ذكر عن الجالية الاوروبية في الجزائر بمختلف شرائحهم، وما كانوا يقمون به من أدوار سواء من الجانب الدبلوماسي أو من الناحية الإقتصادية أو الدينية، فترى منهم من تقمص أدوار أخرى، مثل الجوسسة أي التجسس لصالح حكومتهم، وذلك من خلال مراقبة تحركات اعدائهم من اجل الإطاحة بهم وهدفهم كل التربع على التجارة في البحر الأبيض المتوسط وضرب منافسهم فيه اضافة إلى التلطع لغزو الجزائر[3].

وعلى سبيل المثال نذكر القسيس غرامي الذي اعد مشروعا،حرض فيه الحكومة الاوروبية على غرق الدول المغاربية، تونس، الجزائر، طرابلس والقضاء على الأتراك[4]، إلا اننا نرى الجالية الاوروبية في الجزائر كانت ضئيلة، وقد كانوا يشكلون اقلية في المجتمع بحيث لا يتجاوز عددهم اثني وسبعين أوروبيا عام 1774م[5].

[1] احمد بحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية ابان الحقبة العثمانية، ج2، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ص48.

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1 مرجع سابق ص144.

[3] ارزقي شويتام، المرجع سابق ص66.

[4] نفسه ص67.

[5] ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق ص100.

6-الزنوج:

تتكون من الاحرار والعبيد السود الذين جاؤوا عبر الواحات الصحراوية بحثا عن العمل[1]، وكان اغلبهم من السنغال والسودان، وقد بلغ عددهم في القرن 18م ما بين 2000-3500 نسمة بمدينة الجزائر واشتغل هؤلاء العبيد في الأعمال المنزلية من خلال قيامهم بالتنظيف والغسيل[2] ،أما الأحرار فكانوا في شكل جماعات منظمة يرأسها أمين يدعى قائد الوصفان و مارسو مختلف المهن البناء والنسيج اضافة الى ممارسة بعض الفنون كالرقص والغناء والموسيقى[3].

ثانيا : التركيب السكاني حسب العمر والجنس

يمكن تقسيم سكان مدينة الجزائر في العهد العثماني اذا اعتمدنا على معيار الجنس إلى قسمين ذكور واناث شأنهم في ذلك شأن بقية سكان العالم في كل مكان وزمان، وكان عدد الرجال يفوق عدد النساء وذلك راجع الى ان اغلب المهاجرين والاسرى كانو من الذكور كما ان النساء كانوا لا يختلطن بالرجال، ويرجع ذلك إلى تعاليم الدين الإسلامي القيمة، وكانت المرأة اذا ظهرت خارج بيتها تتستر باللباس الطويل من الرأس إلى الرجلين[4].

كثرة المواليد من الجزائريين جعلت منه بلدا شابا أكثر من نصف سكانه 53% منهم أقل من 20 سنة و05% فقط كانوا أكثر من 60 سنة، وعليه فإن 100 طفل يقابله حوالي 74 شخص فاق عشرين سنة[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق ص100.

[2] نفسه ص101.

[3] عبد القادر نورالدين، المرجع السابق ص138.

[4] عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، مرجع سابق ص ص258 -268

[5] Jeanson, colette et francais, L'Algéroie hors la loi, 2émédition du seuil, paris, France, 1955, p156.

جدول رقم 3:توزيع فئات الاعمار لسكان الجزائر خلال 1835م

العمر	النسبة المئوية
من الولادة إلى 19 سنة	%48.9
من 20 إلى 59 سنة	%45.7
أكثر من 60 سنة	%5.4

source :Ageron C.R. les Algériens musulmans et la France .op cit. p816

من خلال هذا الجدول نلاحظ سكان الجزائر في مطلع القرن 20 كان يغلب عليهم فئة الشباب الذين ولدوا بعد انتفاضة المقراني 1871م 1872م، حيث ان غلبهم ولدوا في حالة جهل وسلم وفقر ، بإستثناء فرقة بوعمامة، فهذه الفئة الشبابية أكثرها ريفية، عاشت وضعية الجمود الفكري وانعدام تجربتها في المقاومات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي، أما فيما يخص الفئة الثانية من 20 سنة حتى 59 سنة فالذين تجاوزو 40 سنة أنهكتهم سنوات الفقر والقهر والمرض، والذين تجاوزوا 60 سنة كان عددهم قليلا بسبب الموت المبكر نتيجة الفقر والمرض، كما أن نسبة الذكورة في الأعمار أكثر من الأنوثة في المرحلة الاولى ومتساوية معها في المرحلة الثانية وأقل منها في المرحلة الثالثة، وهذا ما يؤكد بأن النساء أكثر تعميرا من الرجال يقودنا هذا الأمر إلى تحديد أمل الحياة وفرص العيش المتاحة، فأمل الحياة بالنسبة للجزائري يبلغ 46 سنة، بينما يبلغ لدى الأوروبي 64 سنة للفرد وهذا للأسباب نفسها التي ذكرناها سابقا.

والجدولين التاليين للمجموعتين الجزائرية والأوروبية يسهل المقارنة وهذا حسب إحصاء سنة 1954م.

الجدول رقم 4: التركيب العمري للسكان الأوروبيون خلال 1954.

العمر سنة	الذكور		الإناث	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة
20 – 0	173700	37	169900	33
60 – 21	250300	53	272400	53
فوق 60	45000	10	69700	14
المجموع	469000	100	511000	100

المصدر: رشيد مياد، التطور الديموغرافي للسكان الجزائريين بين سنوات 1900–1954،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية،مجلد2،العدد4،جوان 2014،ص247.

من خلال الجدول رقم 4 تبين لنا أن هرم الأعمار بالنسبة للسكان الجزائريين[1] واسع من القاعدة وضيق من الأعلى، وكلما ارتفعت الأعمار كلما ضاق الهرم بخلاف هرم أعمار الأوروبيين.

الجدول 5: التركيب العمري للسكان الجزائريين خلال 1954:

العمر	الذكور		الإناث	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة
20 – 0	2311000	53	2266000	52
60 – 21	1833000	42	1840000	42
أكثر 60	216000	5	264000	6

المصدر: رشيد مياد، ، ص 248.

أما الجدول رقم 5 فهو متسع أكثر شيء في الوسط أي في مرحلة الرجولة والنضج، فقد كان عدد الشيوخ بالنسبة للسكان الجزائريين قليلا مما يخفف عبء المجتمع[2].

رغم أن كتاب الإدارة الفرنسية كانوا يرون في هذه الظاهرة كثرة فئة الشباب نتيجة ايجابية لسياسة فرنسا الديموغرافية بالجزائر، إلا أن الواقع يثبت أن هذه الظاهرة مرتبطة إلى حد كبير بالبؤس وسوء التغذية[3].

[1] رشيد مياد، المرجع نفسه ،ص248.

[2] محمد قريشي، الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002 ص40.

[3] نفسه، ص40.

المبحث الثاني

تطور الخصائص الديمغرافية لسكان الجزائر في فترة الاحتلال.

أولا : تطور عدد السكان
ثانيا : النمو الديمغرافي
ثالثا : الهجرة الجزائرية و أثارها الديمغرافية نحو المشرق وفرنسا

تمهيد:

لم تكن الجرائر بمنأى عن التغيرات السكانية التي عرفتها الدول فقد شهد المجتمع تحولات ديمغرافية عامة، نتجت عنها تأثيرات اقتصادية، اجتماعية....الخ هذه دفعت بالسكان إلى النمو بوتيرة مختلفة حسب الفترة والظروف التي كان يعشها آنذاك، ومن أجل الدراسة الجيدة لهذا العنصر سنقوم بالتطرق اليه في هذا المبحث:

أولا : تطور عدد السكان:

يرى أغلب المؤرخين بأن عدد سكان الجزائر كان لا يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة غداة الاستعمار الفرنسي سنة 1830م، فيما يرى البعض منهم بأن عدد سكان الجزائر انذاك قدر بـ 10ملايين نسمة[1]وقد عمل الاستعمار على تزييف هذه الأرقام ليبرر احتلاله على اساس أن الجزائر خالية تقريبا من السكان الذين لا يتعدى عددهم مليون نسمة حسب تقديره لهم[2].

أما تقديرات الجنرال بيجو فقد تراوحت بين 4 و8 ملايين شخص، وفي غياب الطريقة التي اعتمدها كل طرف في عملية الإحصاء يجعلنا نعتقد بأن الاعتبارات السياسية والعسكرية هي المؤثرة في التقديرات الموضوعية لسكان البلد أنذاك والكثير من المؤرخين اهتم بهذه التقديرات ومنه كزفيه ياكونوا الذي قدر سكان الجزائر بـ 1.983,918 نسمة حسب احصاء 1845/1844، اضافة إلى 695,000 غير محصات.

[1] حمدان خوجة ،المرآة ،مصدر سابق ص46.

[2] اندري برنيان واخرون، الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1984 ،ص200.

وحسب جدول المؤسسات الفرنسية في سنة 1846 فإن اجمالي عدد سكان الجزائر يقدر بـ 3 ملايين نسمة على الأقل[1].

وكانت المدن الجزائرية الكبرى تضم مالا يقل عن 45 ألف نسمة للمدينة الواحدة، وقد قدم نوشي من جهته رأيا حدد به عدد سكان المدن الجزائرية بنسبة تتروح ما بين 10% و20% من مجموع السكان ،بينما رأى الباحث الأكاديمي ناصر الدين سعيدوني أن عدد السكان الجزائريين في المدن والحواضر لم يتجاوز في أحسن الأحوال 6%، وبرى بعض المؤرخين أن عدد السكان كان يصل إلى 8%[2].أما في إحصاء 1856 فقد بلغ عدد السكان أكثر من 2,307,349 نسمة وهذا دون حساب سكان بلاد القبائل ومناطق الصحراء لأن منطقة القبائل لم تحتل إلا في سنة 1857، أما الصحراء فلم يتم إحصاء كل سكانها[3].

فقد أدى تدهور الأوضاع المعيشية في واحات قورارة وتوات وتيديكلث إلى تناقص عدد السكان في هذه المناطق، فبعدما كان في حدود 400 ألف نسمة عند منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر، فقد أصبح عددهم سنة 1906 حوالي 60 ألف نسمة، ويوضح لنا ذلك الكاتب أندري نوشي بقوله «... فانخفض عدد سكان ثوات وغورارة والساورة، واندثر منهم 4,000 إلى 8,700 نسمة بين سنتي 1906 و1921»[4].

---

[1] كمال كاتب، اوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830–1962 تر: رمضان زبادي ط5، دار المعرفة ،الجزائر، 2011 ص35.

[2] أحميد عميراوي وآخرون، آثار السياسة الإستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1954)، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص10.

[3] مجمد قريشي، الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية .....، مرجع سابق، ص34.

[4] أحميدة عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 1916، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص ص 148 – 149.

فبعدما كان النمو السكاني ضعيفا في بادئ الأمر بسبب الأوضاع التي كان يعيشها السكان الجزائريون ثم تزايد بانتظام، بقي في الحقيقة مستقرا ومعتدلا حتى عام 1930، إلا أنه أدى إلى إفقار طبقة ريفية لم تكن مواردها تنمو، فالسكان الجزائريين الذين كان عددهم 2,733,00 نسمة في عام 1861 ارتفع إلى 3,577,000 نسمة في عام 1891[1]، ليصل إلى حوالي 4,923,186 نسمة في عام 1921 بزيادة قدرها 1,182,660 نسمة على ما كانت عليه حسب احصاء 1911[2] وفي عام 1930 يمكن القول أن عدد السكان قد تضاعف في 70 سنة ورغم هذا الإزدياد الكبير إلا أنه شهد حالات تباطؤ مرتبطة بالأزمات الإقتصادية (1886-1896) وبالحرب العالمية الأولى (1914 1918) التي أبعدت عدد كبير من الشبان عن الجزائر[3].

الجدول رقم 6: اهمال تسجيل الولادات لدى السكان الجزائريين ما بين 1914-1921م.

السنة	ولادات مسجلة	ولادات محسوبة	الفرق بين الولادات المحسوبة والمسجلة	الفارق بـ%
1914م	119,255	168,000	48,745	29,01
1915م	106,297	154,100	47,803	31,02
1916م	106,213	148,000	41,787	28,67
1917م	115,247	175,400	60,153	34,29
1918م	112,505	193,700	81,195	41,92
1919م	110,754	180,000	69,246	38,47
1920م	121,477	193,200	71,723	37,12
1921م	102,746	163,400	60,654	37,12

المصدر: كمال كاتب، المرجع السابق، ص185.

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1871-1954، مرجع سابق، ص103.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج1، تر: محمد بن البار، ط،خ، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص19.

[3] شارل روبير أجيرون، مرجع نفسه، ص103.

وصل عدد الجزائريين المقيمين في المدن بمختلف دوائرها في تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى إلى حوالي 1,140,000 نسمة، وكان عدد السكان المسلمين الجزائريين في المدن الكبيرة وفي الدوائر التي تمركز بها المعمرون، إما أقل من عدد الأوربيين مثلما كان عليه الحال في وهران وسيدي بلعباس وإما مساويا له كما كان في الجزائر وعنابة، وباستثناء دائرتي معسكر وتيزي وزو، فقد كانت نسبة السكان تساوي أربعة جزائريين مقابل أوروبي واحد تقريبا[1]، ومما أدى إلى هذه النتائج هو الإهمال الشديد من طرف السكان الجزائريين في تسجيل الولادات، وإذا ما نظرنا إلى تقاليد المجتمع الجزائري وأعرافه، فربما نجد أن أغلب هذه الولادات غير مقيدة في سجلات الحالة المدنية من الإناث، ففي الجدول الآتي سنلاحظ أنه في الفترة (1914-1921م)، تم إهمال ثلث الزيادات ولم يتم تسجيلهم، وهو ما أثر سلبا على معرفة العدد الحقيقي للسكان الأصليين الجزائريين[2].

الجدول رقم 7: تطور النمو السكاني للجزائريين في فترة ما بين الحربين

المرحلة	نسبة النمو
1921-1926م	%0.19
1926-1931م	%1.64
1931-1936م	%2.10

المصدر: كمال كاتب، المرجع السابق،ص 329

ان الإحصائيات المتتالية رغم صعوبة مصداقيتها تبين واقعا لا شك فيه وهو تزايد المحسوس للسكان الأهالي الجزائريين حيث انتقل من خمسة ملايين ساكن حسب احصاء 1921م كان مرتفعا بنسبة 6.2% سنة 1936 ليصل إلى 8.4% مليون سنة 1954م.

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص20.

[2] كمال كاتب، مرجع سابق، ص185.

إن تحليل نسب النمو لهؤلاء السكان يبين تزايدا واضحا فإنتقل المعدل من 1% في السنوات العشرينيات إلى 2% في منتصف سنوات الثلاثينيات، ثم انخفض في مرحلة 1936م 1948م متأثرا بالحرب العالمية الثانية، وكذا الأوبئة والمجاعة[1].

وقد تزايد عدد السكان الجزائريين بالمدن الصغيرة والأرياف (البلديات المختلطة الشمالية) سنة 1936 بنسبة 15.3% حيث بلغ 3,790,670 نسمة بالرغم من ان الطابع الريفي بقي هو المتغلب على السكان الجزائريين، إلا أن كل المدن الجزائرية التي كانت بها اقلية جزائرية[2] قبل عام 1930م (عام 1886 كان 6.9% من المسلمين فقط يسكنون المدن، 7.6% في عام 1907 و 10.8% في عام 1931م)[3]

قد تحولت في فترة وجيزة إلى مدن ذات أكثرية سكانية جزائرية حيث اضطر الكثير من سكان الأرياف إلى النزوح نحو المدن طمعا في حياة كريمة فخلال عام 1936م مثلا انتقل إلى المدن نحو ما يزيد عن 320 ألف من سكان الارياف كان لمدينتي الجزائر ووهران الحصة الأكبر من ذلك[4] بسبب الظروف الطبيعية التي كانت في اغلب الاحيان غير مساعدة على بقاء الفلاح في اراضيه لإستغلالها والاستقرار بها، ونتيجة لذلك تفاقمت هجرة الريفيين نحو المدن واقامة الأحياء القصديرية فيما حولها إلا أنه على الرغم

[1] كمال كاتب، مرجع سابق، ص330.

[2] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص322.

[3] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص129.

[4] محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939–1945) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، اش: بلقاسمي بوعلام، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران: 2014م – 2015 ص60.

من عمليات الإبادة والنزوح الريفي المتزايد فإن نسبة السكان بالأرياف ظلت مرتفعة 1% يسكنون الأرياف مقابل 19% يسكنون المدن[1].

يمكن ان نستنتج فيما سبق ان التراجع في نسبة الوفيات منذ بداية الثلاثينيات حتى اندلاع الثورة ساهم في زيادة عدد السكان الجزائريين وان هذه الثورة الديمغرافية زادت من الخلل في التوازن، فبعد ان كان عدد السكان الجزائريين في البلديات 5.150,000 نسمة عام 1926م ارتفع عددهم 8.450,000 نسمة في عام 1954م أي ارتفع من معدل 1.4% قبل عام 1914م إلى 2.85% سنة 1954م، وبهذا يكون سكان الجزائر في تلك الفترة من شعوب العالم الفتية إذا ان 52.6% منهم أعمارهم دون 20 سنة[2].

في البداية لم تكن هناك معطيات تسمح بمعرفة الإحصائيات الأولية الدقيقة لدخول المعمرين أرض الجزائر ومتابعة توزيعهم حسب المناطق وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تولي اهتماما كبيرا لهذا الموضوع حوالي سنة 1833م التي كان فيها عدد السكان الأوروبيين حوالي بضعة آلاف، حيث انتقل إلى 280,000 نسمة تقريبا بين سنوات 1833م،1872م، وهذا رغم نسبة الوفيات المرتفعة والتي أقلقت السلطات الإستعمارية.

توسعت مسألة الإستيطان والإستعمار كثيرا في عهد الجنرال بيجو، حيث شجعت الحكومة الفرنسية على الهجرة إلى الجزائر، فبين سنتي 1840 و1846م جاء إلى الجزائر 194,887 فرنسي في حين رجع إلى فرنسا 117,722 أي بقي 77,165 مهاجر من الملاكين الصغار من جنوب فرنسا والشمال الشرقي مثلا وكذلك من المغامرين الفقراء ومع هذه بقي عدد الفرنسيين أقل من الأجانب، ففي سنة 1847م كان عدد الفرنسيين 47,274 مقابل 62,106 أجنبي منهم 31,582 اسباني و8,758 مالطي

[1] عدة بن داهة، الاستطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م ج2، ط، خ، د، م، 2008، ص53.

[2] شارل روبير اجيرون، المرجع السابق ص129.

و8,624 ألماني وسويسري و8,175 إيطالي[1]، وفي سنة 1911 قامت السلطات الفرنسية باحصاء مدقق عن العنصر الأوروبي بالجزائر فكانت النتيجة أن عدد الأوروبيين بلغ 746,000 نسمة، منهم 480,000 ولدوا بارض الجزائر و154 ألف ولدوا بالبلاد الأجنبية ز113 ألفا ولدوا في فرنسا أو مستعمراتها[2]

تضاعف عدد السكان الأوربيون في عهد الجمهورية الثالثة فوصل سنة 1921 إلى 400,791 نسمة، أي ارتفع بمعدل نمو قدره 4,8% متجاوزا معدل نمو السكان المسلمين[3]

ثم ارتفع عددهم من 833000 نسمة في عام 1931، ثم قفز سنة 1936 إلى 946,000 [4].

لقد كان عدد الأوروبيين المقيمين في المدن ومختلف الدوائر في تلك الفترة 3000,000 نسمة، وعموما كانت نسبة السكان الأوربيين متفوقة على نسبة السكان الجزائريين في العديد من المدن الرئيسية، وهذا لكونهم كانوا يسيطرون على الوظائف الإدارية، لاسيما الاقتصادية منها[5].

أما سكان الريف الأوربيين فقد كان عددهم يتزايد بوتيرة بطيئة، فقد وصل سنة 1900 إلى 200,000 نسمة بعدما كان 119,000 نسمة عام 1871م غير أن هذا العدد ظل ثابتا تقريبا بين عامي 1906م و1926م، لكنه تراجع بعد هذا التاريخ من

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954م، تر: محمد المعراجي، ط،خ، منشورات ANEP، وزارة المجاهدين، دت، ص159.

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، د،ط، المطبعة العربية، الجزائر،1931، ص152.

[3] أحميدة عميراوي وآخرون ،آثار السياسة الاستعمارية .....، مرجع سابق ص48.

[4] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق ص124.

[5] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص20.

34.6% إلى 28% من مجموع السكان الأوربيين في الجزائر، وفي سنة 1930 نقص سكان الريف إلى أقصى مستوى له بسبب عدول السلطات الفرنسية عن الإستيطان الزراعي ونقص الهجرات الأوروبية[1].

إن معدل الزيادة في نمو السكان الأوروبيين بين 1921م و1954 وصل في الواقع إلى ما يقارب 200,000 نسمة أي بمعدل سنوي للنمو قدره 0.7% وتعتبر هذه النسبة طبيعية إذ ما نظرنا إلى حركة الهجرة التي خسرت في المرحلة 1936 – 1948 حوالي 61,000 مهاجر[2].

ثانيا–النمو الديمغرافي في الجزائر

تعتبر الجزائر من أقدم الدول العربية والإفريقية التي أدخل عليها نظام التعداد السكاني وأول تعداد لها كان عام 1856م من طرف الإدارة الاستعمارية ليتبعه فيما بعد تعداد سنتي 1861، 1866، واستمرت الإدارة الاستعمارية في إجراء التعدادات السكانية كل 5 سنوات ،غير أنه كان تعديل جزئي لم يشمل جميع سكان الوطن إلى غاية عام 1954 أين ولد أول تعداد وطني يشمل كل الأفراد[3].

برغم من النقائص التي صاحبت عملية لاجراء إحصائيات شاملة لسكان خلال مختلف العقود إلا أنه يمكن أن نتبع تطورات التي عرفها المتغير الديمغرافي للجزائر من خلال الجدولين التاليين، الأول الذي يضم معدل المواليد، وفيات وزيادة الطبيعية، والثاني يعرض احصائيات تطور السكان، ومعدلات نموه.

[1] شارل روبير اجبرون، مرجع سابق، ص91.

[2] كمال كاتب، مرجع سابق، ص328.

[3] مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 36–37.

نعتبر المواليد من أهم العناصر المكونة للنمو السكاني، وقد يفوق تأثيرها الوفيات والهجرة في الظروف العادية، ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا بشكل مفصل اسباب التغيرات التي حدثت في حجم سكان الجزائر قبل الاستقلال من خلال عرض تطور كل من المواليد والوفيات.

جدول رقم 08: تطور معدلات المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية

الفترة	معدل المواليد ‰	معدل الوفيات ‰	معدل الزيادة الطبيعية %
1905-1901	37.8	32.8	0.5
1910-1906	35.5	30.5	0.5
1915-1911	35.3	27.4	0.8
1920-1916	34.9	31.4	0.35
1925-1921	37.2	29.4	0.78
1930-1926	42.3	26.6	1.57
1935-1931	43.4	25.3	1.81
1940-1936	42.1	25.1	1.7
1945-1941	42.9	43.1	0.2
1950-1946	47.4	32.2	0.1
1955-1951	47.6	20.6	2.68

Source ; Dominique Maison, la population de l'Algérie, population (Franche edition), 28, Année, N° 5NON-D2C°) P1094.

من خلال الجدول نلاحظ ان معدل الولادات بلغ ذروته ما بين سنتي 1951م-1955م، حيث بلغ 47.4% وهذا يعود لإرتفاع معدل الزواج، وكذا انخفاض سن المرأة والرجل عند أول زواج، حيث انخفض المعدل من 20.8 سنة للإناث و25.8 سنة للذكور سنة 1948م إلى 19.6 سنة للإناث و25.8 سنة للذكور سنة 1954 ،اضافة الى الانعدام الكلي لوسائل منع الحمل الحديثة، وكذا إلى ارتفاع عدد النساء المتزوجات حيث بلغ عددهن سنة 1954 حوالي 462587 امرأة[1].

[1] مجاهد يمينة، مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر والعوامل المتحكمة فيه، مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة العدد 00، ديسمبر 2007 ص189.

أما فيما يخص معدل الوفيات فقد بلغ ذروته ما بين 1941م – 1945م بسبب الخسائر البشرية في الحرب العالمية الثانية، حيث قضت هذه الحرب على الكثير من الجزائريين الذين جندوا فيها، بإلاضافة إلى مجازر 8 ماي 1945التي ذهب ضحيتها حوالي 45 ألف شهيد، من جهة اخرى نجد استمرار سوء الأوضاع المعيشة للمواطنين، والتي انعكست على صحتهم، فارتفعت معدلات الوفيات، أما عن معدل النمو الطبيعي فقد ظل هو الاخر منخفضا حتى سنة 1925م ليشرع بعدها في الارتفاع، حيث قدر سنة 1935م بـ 18.1% وبإستثناء فترة الحرب العالمية الثانية التي شهدت نسبة سالبة (0.2) نجد المعدل يرتفع من جديد، حيث قدر سنة 1955م بـ 26.8%[1] نتج عن تغير نسب المواليد والوفيات أثر على الحجم الكلي لسكان الجزائر والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم 9: تطور عدد سكان الجزائر من 1856 – 1954 .

سنة التعداد	عدد السكان بالألف نسمة	معدل الزيادة السنوية %	معدل النمو السنوي	سنة التعداد	عدد السكان بالألف نسمة	معدل الزيادة السنوية %	معدل النمو السنوي
1856	2310	–	–	1906	4477	1.9	1.83
1861	2738	3.71	3.46	1911	4740	1.17	1.15
1866	2656	−0.6	−0.61	1921	4923	0.39	0.38
1872	2134	−3.28	−3.58	1926	5151	0.93	0.91
1881	2479	3.23	3.04	1931	5588	1.7	1.64
1886	3287	2.99	2.82	1936	6201	2.19	2.1
1891	3577	1.76	1.71	1948	7670	1.97	1.79
1901	4089	1.43	1.35	1954	8444	1.68	1.62

يبين الجدول أن سكان الجزائر عرف خلال هذه الفترة[2] نمو متذبذب نتيجة لمجموعة من المتغيرات، فبعدما قدر عدد السكان خلال فترة الإستعمار بحوالي 3 ملايين نسمة بقي العدد متقارب إلى هذا العدد لفترة محددة ،أما معدل النمو السكاني كان سالب ومتناقص

[1] Jeanson, colette et francais, L'Algéroie hors la loi, 2éméedition du seuil, paris, France, 1955, p156.

[2] Dominique Maison,op, cit pp 1079 -1107.

بشكل تدريجي إلى غاية عام 1872م ليعود ويرتفع ثم ليعاود الإنحدار من جديد ويرجع عدم الاستقرار هذا إلى الأسباب التالية:[1]

– المقاومات الشعبية التي نشبت في أرجاء القطر الجزائري كمقاومة الأمير عبد القادر (1832–1847) في الشرق الجزائري، ثورة القبائل (1851–1857) ، أحمد صالح باي ... إلخ.

– شن غارات متتالية وحرق جماعي للشعب الجزائري، القمع الوحشي الإبادة الجماعية، وسياسة الأرض المحروقة، وفي موازاة ذلك ظهرت الأمراض المختلفة والمجاعات مما أدى إلى ارتفاع عدد الوفيات، وقد أطلق المؤرخون على هذه الفترة باسم "المجزرة الديموغرافية الحقيقة"، و لاعجب أن بعض القرى كانت الإبادة والقتل الوحشي فيها قد قضى على ثلث سكانها وكانت هذه هي المأساة الكبرى التي المت بالشعب الجزائري.

– أزمة الجفاف التي مست الوطن والتي امتدت ثلاث سنوات (1846–1848) وأدت إلى النقص الحاد في الغذاء.

– استمرار انخفاض عدد السكان خلال (1849–1851) لإنتشار الأمراض الفتاكة، والأوبئة كالكوليرا.

– تعرض السكان خلال الفترة 1867–1870 إلى نفس الشيء كوارث طبيعية أمراض، جفاف، موت الحيوانات، انتشار مجاعة قاسية والتي تفاقمت مع أمراض الكوليرا والتيفوئيد، حيث توفي ما بين 500 – 600 ألف نسمة وللأسباب السابقة رأى الجزائريون أن بقائهم مرهونا بالتفوق العددي الذي أصبح بالنسبة لهم امرا ضروريا[2]، وذلك لتعويض وفياتهم والوقوف في وجه الأجانب، منذ سنة 1876 عرف سكان الجزائر نمو مستقر

[1] Dominique Maison,op, cit pp 1079 -1107.

[2] مربيعي السعيد، مرجع سابق، ص34.

فبعدما كان معدل النمو السكاني سالب (-0.61 في المئة) سنة1866(-3.85في المئة) سنة 1872 قفز الى 3.04 في المئة سنة 1881 وترجع هذه الزيادة الى تحسن طرق الإحصاء كذلك ظهور ولايات جديدة مثل: ورقلة، غرداية عام 1882م، ليعرف السكان في ما بعد نمو بمعدلات متذبذبة خلال الفترة 1886 – 1954 باستثناء فترتين وهما (1911 – 1921) و (1936 – 1946)[1].

ويمكن تلخيص النمو الديمغرافي في الجزائر عبر ثلاث مراحل ويمكن تقسيمها حسب سنوات الإحتلال وهي كالآتي:

2-1-المرحلة الأولى: معدل النمو السكاني في الجزائر ما بين 1856 – 1896:

في أول احصاء للسكان بالجزائر سنة 1856م قدر عدد السكان الجزائريين أكثر من 2307349 نسمة وهذا دون حساب سكان بلاد القبائل ومناطق الصحراء، لأن منطقة القبائل لم تحتل إلا في سنة 1857م، أما الصحراء فلم يتم احصاء كل سكانها واقتصر الاحصاء على شريط ورقلة عين الصفرة سنة 1872م واد ميزاب سنة 1883، المنيعة 1891[2].

ان عدد سكان الجزائر مع بداية الاحتلال كان مرهونا بالأوضاع التي كانت سائدة انذاك، ما أدى بطبيعة الحال إلى تراجع في حركة النمو السكاني، بحيث كانت الوفيات تفوق عدد الولادات في بعض الاحيان، كما عرفت زيادة متوسطة وأحيانا سلبية خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1861-1866 و 1866-1872 كما يوضحه الجدول:

[1], Dominique Maison,op, cit P 1081.

[2] محمد قريشي الاوضاع الاجتماعية ..... مرجع سابق ص50.

الجدول رقم 10: تطور معدل النمو السنوي في الجزائر (1896-1956م)

الفترة	معدل النمو الطبيعي %	الفترة	معدل النمو الطبيعي %
1861 – 1856	+2.9	1881 – 1876	+2.8
1866 – 1861	-0.5	1886 – 1881	+3
1872 – 1866	-3.6	1891 – 1886	+1.2

المصدر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) الجزء1، دار المعرفة ،الجزائر 2006 ص59

عرفت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الجزائريين تذبذبا كبيرا في الفترة الممتدة ما بين 1830 – 1886م فلم يكن النمو السكاني في الجزائر مستقرا اذا عرفت تارة زيادة انخفاض، والسبب يرجع إلى المقاومات الشعبية للقرن التاسع عشر بين الجزائريين وقوات الاحتلال الفرنسي والتي كانت نتيجتها التهجير للسكان الاصليين، إلى المناطق النائية الصحراوية والجبلية بهدف السيطرة على المناطق الساحلية والمناطق الخصبة[1].

2-2-المرحلة الثانية 1886 – 1921: تعرف بمرحلة النمو البطيء، وتمتد من 1886 إلى 1921 حيث بدأت الزيادة في عدد السكان الجزائريين في الارتفاع لكن بشكل بطيء، أين انتقل عدد السكان من 3.287,000 نسمة إلى 4.923,000 نسمة سنة 1921م.

الجدول رقم 11: مرحلة النمو الديمغرافي البطيء الذي عرفه السكان الاصليين.

السنة	التعداد (نسمة)
1901	4.072.089
1911	4.740.625
1921	4.923.186

المصدر: شارل روبيرا جيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، باريس ص815.

من خلال الجدول نلاحظ ان الزيادة بلغت حوالي 668.536 نسمة ما بين 1901 – 1921م أما ما بين 1911 و1921 بلغت 18225661 أي انخفاض نمو عدد

[1] مجاهد يمينة ،مرجع سابق ص801.

السكان خلال عشر سنوات بـ 485975 نسمة، وهذا يعود بدرجة أولى إلى تجنيد الشباب في الحرب العالمية وتعرض الجزائر إلى أزمة اقتصادية حادة بسبب فساد الموسم الزراعي[1].

ونشير هنا إلى نقطة مهمة وهي أن الإدارة الفرنسية اختلفت طرقها لمعرفة وتقدير عدد السكان الجزائريين، حيث ان في هذه المرحلة بالذات أي ما بين (1830-1886) كان تقدير السكان يعتمد على معرفة عدد المساكن الذي كان يقدمها "القايد" والذي كثيرا ما كان يكتفي بالعدد الذي يدلى به الاسرة، وفي الكثير من الاحيان ليس بالعدد الحقيقي، والسبب يعود إلى التهرب من الضرائب أو الخوف من الحسد.

وبالنسبة لمطلع القرن (20)م، فقد عرف نموا ملحوظ في عدد سكان الجزائر حيث وصل إلى أكثر من اربع ملايين نسمة، وهذا بطبيعة الحال بعد الاحتلال للبلاد، رغم ذلك ظلت معدلات الوفيات في تزايد مستمر وسبب يعود دائما الى الامراض والمجاعات والحروب ففي سنة 1904 ارتفع معدل الوفيات بسبب انتشار حمى المستنقعات أو الملاريا بين صفوف الأوربيين والجزائريون على حد سواء[2] .

2-3-المرحلة الثالثة 1921 – 1954 م:

تعرف بمرحلة التزايد السكاني المتأخر، فهي المرحلة التي تعيشها الدول ذات الخصوبة المتوسطة والوفيات المنخفضة، ويتميز النمو السكاني بأنه اقل من مستواه سنويا بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الأولى وتميزت بالإنخفاض الواضح والثابت للخصوبة مع استمرار في إنخفاض معدلات الوفيات وهو إنخفاض عام وثابت في معدلات الزيادة الطبيعية في الدول المتقدمة ومازالت الكثير من الدول النامية تعيش هذه المرحلة التي

[1]Stora Benjamine, histoire de l'Algérie colonial 1830-1954 paris, 1991, p48.

[2]مجاهد يمينة، مرجع سابق ص 804، 803.

تمتد تقريبا بين عامي 1830_1930، مع أن الإنخفاض الذي طرأ على معدل الوفيات خلال هذه المرحلة كان أيضا أكثر بكثير من الإنخفاض الذي طرأ على معدل المواليد[1].

الجدول رقم 12: النمو الديمغرافي في الجزائر 1921 إلى 1954

السنوات	عدد السكان الجزائريين
1921	4.323.186
1926	5.150.756
1936	6.201.144
1948	7.679.078
1954	8.449.332

المصدر: بشير بلاح، مرجع سابق ص201

من خلال الجدول نلاحظ في الفترة ما بين 1931 – 1935 ارتفاع في عدد السكان الجزائريين، حيث بلغت اقصاها، فقدرت بـ 2.10% وهذا لإرتفاع معدل الولادات والانخفاض النسبي لمعدل الوفيات، لوحظ أيضا ارتفاع في عدد السكان بـ 1.7 مليون خلال 12 سنة.

بين سنة 1936 – 1940 رغم المرحلة الصعبة التي مرت بها البلاد خلال الحرب العالمية الثانية، وما عقبتها من انتشار الأوبئة والأمراض[2].

لقد تجاوز تزايد عدد السكان الجزائريين خلال القرن من الزمن كل التوقعات رغم ان الاحصاءات السكانية السابقة التي جرت في القرن التاسع عشر ميلادي (19م) لم تكن دقيقة بل كانت احتمالية في مجملها، والملاحظ ان الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين تختلف كثير من تلك الزيادة التي كان يشهدها الأوربيون بالجزائر فقد كانت نسبة المواليد لدى الجزائريين اقل منها لدى الاوربيون، حيث بلغت نسبة 272 مولود حي لكل عشرة ألاف

[1] بوهراوة عزدين و عمراوي صالح الدين، النمو الديمغرافي و تحولاته في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة حاج لخضر باتنة ، الجزائر ، 2018 ، ص 59

[2] مصطفى خياطي ، مرجع سابق ص25.

ساكن عام 1910 وتطورت بسرعة لتصل في فترة 1931 – 1936 إلى 232 مولود حي كل عشرة آلاف ساكن وقد وصلت قيمتها سنة 1947 إذ بلغت 451 مولود لكل عشرة آلاف ساكن لتستقر في حدود 432 مولود سنة 1954، وهذه النسبة تعادل ضعف نسبة المواليد الاوروبية[1].

ثالثا : الهجرة الجزائرية نحو الخارج و تأثيراتها الديمغرافية

3-1-نحو فرنسا:

لقد عرفت الجزائر منذ سنوات طويلة من الاحتلال الفرنسي، عدة هجرات منها الداخلية والخارجية (التهجير والنفي) وذلك بعدما انقطعت عنهم وسائل العيش بالأرياف الفقيرة والذين شدو رحالهم صوب المدن الحضرية القريبة منهم على أمل تحقيق جزء من طموحاتهم المحدودة، أما الخارجية فقد غادرت فيها عدة أسر وقبائل الحدود الجزائرية نحو المغرب الأقصى، ومنها من اتجهت نحو تونس و ليبيا، ولعل القسم الأكبر منها قد اتجه نحو المشرق العربي وبالضبط نحو بلاد الشام وخاصة بعد فشل مقاومة الأمير عبد القادر، وتطورت حركة الهجرة قبيل الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد فرض قانون التجنيد الإجباري وعرفت هذه الهجرة "بهجرة تلمسان"، رغم أن مناطق عديدة من الجزائر عرفت هجرة مكثفة في هذه الفترة وكانت أغلب هذه الهجرات نحو البلدان الأوروبية وبالضبط نحو فرنسا[2] وذلك لأسباب تاريخية استعمارية نذكر منها:

الأسباب السياسية التي تعتبر من العوامل الأساسية التي أدت إلى هجرة الجزائريين وذلك بسبب السياسة العامة التي انتهجتها الدولة الإستعمارية ضدهم وتتمثل في مجموعة من القوانين الزجرية و الاستثنائية التي حطمت آمال الجزائريين[3].

[1] مجاهد يمينة ،مرجع سابق ص805.

[2] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914، 1939) نجك شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2007، ص12.

[3] محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية ...، مرجع سابق، ص198.

لقد اعتبر القانون الفرنسي الجزائريين كرعايا، فلم يعترفوا لهم بحقهم في التمتع الكامل بالحريات المدنية والسياسية كمواطنين، وبالإضافة إلى ذلك فإن ملامح الإضطهاد للحكم الفرنسي، حيث طبقوا "قانون الأهالي " الذي أفقدهم حرية التعبير، لقد جعلت الجزائريين يكتشفون بأنه لا يمكن البقاء في وطنهم[1]

إضافة إلى الأحوال الاقتصادية التي كانت سببا مهما في دفع الجزائريين إلى الهجرة وهو كبر حجم الأسرة الجزائرية ونظرا لدخلهم المتواضع تعذر عليهم طلبات أفراد العائلة، كما أنّ اختفاء بعض الصناعات التقليدية[2] وكثرة الضرائب الثقيلة التي كانوا يدفعونها كالضرائب الدينية مثل الزكاة والعشور، بالإضافة إلى ذلك فانّ الجزائريين فقد فقدوا أراضيهم بسبب الاستعمار الاستيطاني[3]، وبما أن الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى كانت اضطرارية، ذلك أنّ الدولة الفرنسية كانت قد نقلت تحت ضغط ظروف الحرب عددا كبيرا من الجزائريين يقدر بنحو 270 ألف بين الجنود في الجيش والعمال في المصانع أو في الفلاحة.

وهذا الرقم يكشف لنا أن هذه الحروب كانت دافعا لهجرة الكثير من الجزائريين[4]، اضافة الى هذه الأسباب فقد أرخ بعض المؤرخين أسباب أخرى للهجرة الجزائرية إلى فرنسا وأرجعوا هذه الأسباب إلى النمو الديمغرافي الهائل وسط السكان الأصليين وعدم وجود توازن بين السكان وهؤلاء المؤرخون الفرنسيون لا يريدون أن يحملوا الاستعمار الفرنسي الاستيطاني تبعية ما آل إليه وضع الفلاحين الجزائريين الذين تركوا قراهم

[1] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص120.

[2] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدر للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص212.

[3] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ج2، مرجع سابق ص120.

[4] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) ... مرجع سابق ص64.

ومداشرهم وركبوا البحر الى فرنسا بحثا عن لقمة العيش التي حرموا منها في بلدهم الأم الجزائر[1].

وهذا ماتطرق إليه الباحث عمار بوحوش في كتابه "العمال الجزائريون في فرنسا" أي لزيادة السريعة تعتبر الدافع الكبير للهجرة وخاصة في بلد ارتفعت فيه العناية الصحية، وقلت فيه الوفيات بشكل لم يسبق له مثيل[2].

بدأت الهجرة الجزائرية في البروز مع بداية القرن العشرين هناك من يذهب من الكتاب إلى أن بدايتها سبقت هذه المرحلة بقليل ولكن أغلب المراجع والكتابات تقر بأنها جاءت مع مطلع القرن العشرين أي بعد سنة 1905 حيث تركزت أهم الأسباب التي دفعت الجزائريين إلى الهجرة حول ما يلي:

فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين واستيلاء فرنسا بصفة نهائية على الأموال والأراضي التابعة للحبس وتصاعد نسبة الضرائب وتعيين بعض اليهود في مناصب حساسة ليقوموا بدور الشرطي السري[3]، أما في سنة 1912 أعطيت التقديرات الإحصائية التالية:

- 2000 قبائلي في منطقة مرسيليا حيث كان المهاجرين يقومون بالأعمال الشاقة في المصافي ومصانع الصابون والتفريغ في الموانئ.
- 1500 جزائري في المناجم ومعامل التعدين في بادكالي.

[1] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون: ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، ط2، الأبيار، الجزائر، 2007، ص10.

[2] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا (دراسة تحليلية)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص165.

[3] نفسه، ص ص 95- 96.

– بعض من الجزائريين في باريس يشتغلون في مصفاة "سالي" في شركة أمنييس وفي ورشات في منطقة العاصمة باريس[1].

إن هذه الأرقام المقدمة قد توحي للقارئ بأن المهاجرين الأوائل إلى فرنسا قد لقوا الإستقبال اللائق وفرص العمل المناسبة لكن هذا كله سابق الأوان من أجل معرفة أوضاع اليد العاملة المهاجرة إلى فرنسا فأوائل المهاجرين كانو بأعداد بسيطة لم تشكل القلق لدى السلطات الفرنسية، حيث ما ندرسه من تطور بالهجرة إلى فرنسا كفيل بتباين الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتي عاشها الجزائريون في بلاد الهجرة[2].

– في سنة 1914 قد وصل عدد المهاجرين 199.000 مهاجر ويتضح لنا أن سنة 1916 كان عدد المهاجرين في ارتفاع وفي نهاية الحرب وصل عددهم إلى 270.000 مهاجر عمل منهم ما بين 120.000 و142.000 في التجهيزات العسكرية ومعامل الذخيرة وفي المواصلات والمناجم وفي حفر الخنادق بجبهات القتال[3].

– لم تكن الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى طواعية، وإنما كانت إجبارية وإقتضت الضرورة أن تقوم فرنسا بتجنيد كل عامل جزائري وكل العمال المتواجدون بمستعمراتها وذلك للقيام بعمل الفرنسيين الذي قامت بالحاقهم في صفوف الجيش الفرنسي للدفاع عن وطنهم[4]، وتشير الإحصائيات إلى أن هناك 100.000 جزائري بالأراضي الفرنسية وذلك مع نهاية الحرب العالمية الأولى حيث كان جل هؤلاء الجزائريين عمال في

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ...، مرجع سابق، ص242.

[2] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص242.

[3] محمد، ياحي، النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية ابان مرحلة الاحتلال من 1830–1962، فندق الأوراسي يومي 31–32 أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

[4] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، مرجع سابق ص ص 135–134.

المصانع الفرنسية وبعد ذلك أصبحت الهجرة الجزائرية في تزايد مستمر حيث أنه في عام 1921 كانت تقدر بـ 17259 وعام 1924 بـ 71028[1].

وبما أن فرنسا خرجت من الحرب وهي تعاني من خسائر باهظة في العتاد والأرواح حيث خسرت مالا يقل عن 180.000 شاب فرنسي ما بين 1914 و1918، ونتج عن كل هذه الخسائر نقص كبير في اليد العاملة ولإعادة بناء البلاد قررت الحكومة الفرنسية جلب السواعد الجزائرية، وحسب ما جاء في كتاب طيب بلولة "الجزائريون في فرنسا" أن عدد العمال الجزائريون والذين يعملون في الأراضي الفرنسية عام 1924، وقد بلغ عددهم 100.000[2].

وبما أن الجزائر لم يكن بها سكان كثيرون احتج المعمرون الأجانب بالجزائر، عند فقدان اليد العاملة الجزائرية التي كانت تعمل بأبخص الأثمان لهذا أصدر الوالي العام قرار في عام 1924، وكانت هذه التعليمات في 8 و11 أوت 1924 ثم في 12 سبتمبر 1924، فرضت على المهاجرين الحصول على تعاقد وعلة شهادة طبية، شرط أن يكون خالي من الأمراض المعدية وقادر على العمل وفي الأخير يجب عليه الحصول على بطاقة تعريف عليها صورته وكان لهذه الشروط أثر كبير على المهاجرين وشل حركة الهجرة لذلك بدأت الهجرة في الإنخفاض إلى 24.753 خلال 1925 بينما كان قبلها نسبة 71028[3].

---

[1] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الجزائر، 2010، ص185.

[2] TayebBaloula, Les algérien en France. LEURS passé, Leurs participation à la lutte de libération national, leurs perspectives, lere édition Alger E.N.A , 1965, p36.

[3] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، مرجع سابق ص137.

لكن في السنوات الأخيرة لم تتناقص أعداد المهاجرين في فرسنا بسبب الإجراءات الإدارية الرقابية المفروضة على الجزائريين فقد بل كذلك كان السبب المحوري خاصة في فترة ما بين 1928 و1930 هي الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929، حيث تباطأت الهجرة بين 1931 – 1933 ثم عرفت تزايدا ملحوظا سنوات 1936 – 1937.

وصلت أعدادها إلى غاية 46562 مهاجر لكن الأعداد سرعان ما تناقصت مرة أخرى إلى غاية 1941 حيث وصلت إلى غاية 24584[1].

وفي سنة 1947 بلغ عدد الجزائريين حوالي 6700 عامل، تظهر أهمية هذه الأرقام إذ قمنا بمقارنة هذه الحقائق بالعدد الذي عاد في تلك السنة إلى الجزائر حوالي 22,300 عامل، في نفس السنة، و بذلك يكون عدد الذين بقوا بفرنسا حوالي 45,000 و هو أكبر عدد المهاجرين الذين استقروا في فرنسا خلال سنة واحدة [2].

3-2-الهجرة نحو البلاد المغاربية:

أ-تونس: تعود هجرة الجزائريين إلى تونس و الاستقرار بها إلى عهود ما قبل الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر، فقد ارتفع عدد هؤلاء المهاجرين بعد سنة 1830 م تدريجيا لعدة عائلات جزائرية نحو تونس، كمنطقة استقرار أو عبور إلى البلاد العربية أو الإسلامية خوفا من الثأر أو القمع السياسي الفرنسي بفشل أعمال المقاومة الوطنية[3] بلغ عدد المهاجرون في تونس حسب الإحصائيات الفرنسية الرسمية غير الدقيقة في بعض الأحيان مع تأكيد تقرير القنصل الفرنسي في تونس الذي أرسله للسلطات ببلده في شهر أوت 1876،سكان حوالي 1600 شخص مهاجر، أما الوزير الفرنسي فقد قدر عدد هؤلاء

[1] Kamel Kateb preface de benjamine stora : européens indigènes et juifs en Algérie (1830-1962), PP 260-261.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص140.

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954،ج5،مرجع سابق، ص490.

و في السنة نفسها 1500 فرد و يفسر ذلك العدد إلى هجرات جماعية معتبرة و على فترات متباعدة.[1]

من القطاع القسنطيني، و قد قدر عدد المهاجرين من هذا القطاع وحدة حوالي 700 عائلة، منها ما تم تحت أعين السلطات الفرنسية، و منها ما تم خفية عبر الطرق البرية المؤدية إلى تونس و طرابلس[2].

و في سنة 1876 م بلغ عدد المهاجرين إلى تونس حوالي 16600 شخص، حيث مارست الغالبية منهم مهمة الزراعة بعد أن منحتهم السلطات التونسية ملكيات زراعية، و جزء منهم انخرطوا في الجيش التونسي، و أصبحوا من القوات العسكرية التابعة لباي تونس، و آخرون انخرطوا في الحياة السياسية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي[3].

ب- المغرب الأقصى :رغم حالة التأزم و التوتر التي ميزت العلاقات الجزائرية المغربية خلال العهد العثماني، إلا أن الأمر لم يحول دون انتقال العديد من الجزائريين إلى المغرب الأقصى و الاستقرار بها، إما للدراسة أو ممارسة التجارة، و قد ازدادت الهجرة الجزائرية نحو المغرب بعد سقوط مدينة الجزائر سنة 1830 بيد الاحتلال الفرنسي هروبا من جرائم هذا الأخير و خوفا على شعائرهم الدينية.[4]

لكن رغم كثرة اللجوء إلى المغرب فإن عدد المهاجرين المستقرين فيه لم يكن كبيرا، فهل ذلك راجع إلى أنهم كانوا يتخذون للعبور فقط؟ أم إلى أن المهاجرين قد رجعوا إلى الجزائر بعد استقرار الوضع؟ لكن الغالب هو الاحتمال الثاني، لأن القبائل المهاجرة فلما

[1] 3 خير الدين تشرة، المهاجرين الجزائريون إلى البلاد الفرنسي، ط ح، دار كردادة، الجزائر 2013،ص246.

[2] خير الدين شتوة، مرجع سابق، ص247.

[3] نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي اثناء الاحتلال، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص ص 264-265

[4] نفسه، ص264.

كانت تطيل الإقامة في المغرب، أما الأفراد فكانوا يفعلون، و لاسيما إذ كانوا من ذوي العلم و الثقافة و التجارة و غيرها من المهن الحرة[1].

إن مرحلة القرن 19 شهدت تزايد عدد العلماء الجزائريين في المغرب بحيث ما يميز هاته المرحلة عن المراحل الأخرى هي عندما وضع الفرنسيون أيديهم على البلاد ،و قاموا بعزلها لمدة قرن و ما يزيد عن نصف القرن من الزمن عن باقي أجزاء الوطن العربي ،و قد ضيق الخناق على الأهالي بحيث جعل أجيالا كثيرة تولد و تنشأ في منطقة ما ،دون أن تنتقل إلى البلاد الأخرى ،نظرا للقوانين الردعية الإستعمارية ،و هو ما جعلنا نلاحظ أن طلاب العلم الجزائريين في المغرب خلال هذه المرحلة كلهم تقريبا من مناطق الغرب الجزائري، بحيث كان في وسعهم التنقل إلى المغرب أكثر من غيرهم ،و قد يكون للقرب الجغرافي دور كبير في هذا .[2]

3-3-الهجرة نحو المشرق العربي:

أ-بلاد الشام: بالإضافة إلى هجرة الجزائريين نحو الدول المغاربية ،فهناك من قصد و اتجه البعض الأخر إلى الحجاز، كما توجه بعضهم نحو بلاد الشام، و يمكن القول أن هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي كانت هجرة اختيارية، أما بعد الاحتلال الفرنسي فأصبحت الهجرة اضطرارية ،حيث غادر الجزائريون وطنهم حفاظا على أرواحهم و أعراضهم و دينهم وقصدوا ديار الإسلام و العروبة في بلاد الشام و خصوصا سوريا التي استقطبت أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين الأوائل خاصة بعد هزيمة الامير عبد القادر و كان من اتباعه ثم التحق بهم الامير بعد إطلاق سراحه سنة 1852 ليصل إلى سوريا سنة 1856 و تستمر جسور التواصل بين هؤلاء المهاجرين الأوائل و أهاليهم في

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5 مرجع سابق، ص487.

[2] خير الدين بشرة، مرجع سابق ،ص 295 .

الجزائر [1] استقبلت بلاد الشام في 1871. عددا مهما من العائلات الزواوية المهاجرة من مناطق بجاية والبويرة وتيزي وزو، وكذلك من مناطق الشاوية في الأوراس و جبل إغريس و غيرها، إذ حلوا عند إخوانهم المهاجرين الجزائريين الذين سبقوهم، وفي سنة 1876 و صل عدد المهاجرين إلى تونس وحدها حوالي 16.600 شخصا و ما ميزها أنها تمت فرارا عبر الطرق البرية ،و منها إنتقل جل هؤلاء المهاجرين إلى بلاد الشام، ومصر و الحجاز و إسطنبول [2] ،أما سنة 1888 م شهدت هجرة جزائرية كبيرة إلى سوريا و إعتبرتها السلطات الفرنسية هجرة غير قانونية أي بدون ترخيص من الإدارة الإستعمارية ،حيث عرفت الجزائر العاصمة هجرة أكثر من 347 شخصا كما شهدت بلدية قسنطينة في نفس الظروف و في الوقت نفسه هجرة حوالي 231 شخص [3]، وإعتبرت هجرة 1898 م أهم حركة من تحركات الجزائريين نحو الأراضي العثمانية، لم تقتصر هذه الهجرة على الأهالي المقيمين في الداخل فقط بل تعددت لتشمل المهاجرين في تونس فحسب تقارير الحاكم العام الفرنسي للجزائر بل تعددت لتسهل المهاجرين في تونس فحسب تقارير الحاكم العام الفرنسي للجزائر ،فإن أكثر من 38 عائلة مكونة من حوالي 176 نسمة من ياكوران فقط، قد شهدت رحيلها إلى دمشق بعد أن كانت مستقرة في تونس مدة تتراوح ما بين 3 و 8 سنوات [4] ، كما تطلعت بعض المصادر إلى وصول عدة جماعات من المهاجرين الجزائريين إلى دمشق من تيزي وزو و ضواحيها، وفي نهاية سنة 1898 ،وصل أكثر من 600 مهاجر إلى سوريا .[5]

---

[1] سهيل الخالدي،الإشعاع المغربي في المشرق ،دار الجالية الجزائرية ،دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر 1997 ،ص297 .

[2] نادية طرشون،الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي ،أثناء الإحتلال مرجع سابق ،ص 30 .

[3] عمار هلال،الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام ،مرجع سابق ،ص 43-44.

[4] عمار هلال،الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي (1898-1918) ،القسم الثاني ،مجلة الثقافة ،العدد 84 صفر ربيع الأول 1405 هـ -نوفمبر -ديسمبر 1984 م ،ص 90 .

[5] عمار هلال،الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام ،مرجع سابق ،ص 54 .

ب-إلى الحجاز:

لم تكن الهجرة إلى مكة والمدينة نشيطة كالهجرة إلى الشام، و كان الحجاز منطقة فقيرة لا يقصدها المسلمون إلى الأغراض دينية كالحج و العمرة، مع تحمل كل المعاناة المادية و حتى السياسية أحيانا، وكان الحجاز يعيش على ما تجود به أيدي الحجاج كل عام، و مع ذلك هاجر الجزائريون إلى الحجاز بأعداد قليلة منذ الإحتلال، وفي أواخر القرن الماضي تحدثت الأرقام عن وجود ألف جزائري في الحجاز، خاصة بعد قوة الدعاية الإسلامية، و رغم ظروف الحرب العالمية الأولى لم يمنع ذلك الجزائريين من التوجه نحو الحجاز[1].

من المشاهير العلماء و رجال التصوف و الضباط و الثوار الهاربين من المنافي الفرنسية، منهم قدور بن رويلة كاتب الأمير عبد القادر ومحمد البشير الإبراهيمي الذي عاد إلى الجزائر بعد إقامة دامت سنوات[2] .

اسكن الجزائريين و بالترتيب رجال مهاجرين تابعا للسلطة العثمانية مدينة دمشق في بادئ الامر في احياء مثل السويقية والحوايطية والخيضرية وغيرها حيث تم توزيع الاراضي عليهم، ومن بين المناطق التي سكنه الجزائرون.

ج- مصر :

رحل الكثير من الطلبة و العلماء الجزائريين إلى مصر في القرن الثامن عشر لطلب العلم أو طلب الرزق ،و لوقوع مصر على طريق الحج و إحتضانها الجامع الأزهر الذي كان الجزائريون يتوقفون بها للدراسة و هم ذاهبون لأداء فريضة الحج .[3]

فمنذ الإحتلال إستقبلت مصر أيضا أعداد من الجزائريين لقد كانوا يأتونها منفيين أو مهاجرين أو حجاجا[1]، ومن جهة أخرى يذكر بعض المؤرخين أن الطلبة الجزائريين كانوا

[1] سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 5 ،مرجع سابق ،ص ص 282-285 .

[2] نفسه ،ص 486 .

[3] عمار هلال،الهجرة الجزائرية ،...،مرجع سابق ،ص 161 .

كثيرين في مصر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ،بحيث حققت لهم رواق كان يعرف برواق المغاربة[2] .

لقد كانت الهجرة الجزائرية نحو مصر في سنة 1870 تضم كبار التجار و الملاك و طبقة معينة من الجزائريين أصحاب الأموال و ذوي المداخيل المادية على مختلف أنواعها [3] ،أما عن عدد المهاجرين الجزائريين زيادة على الرقم 1744 نسمة أي المسجلين في القنصليات بمصر حسب مراسلاتها كانت ترفض الكثير من الجزائريين في دفاترها لعدم ثقتها في المهاجرين كانت ترفض الكثير من الجزائريين في دفاترها لعدم ثقتها في المهاجرين الجزائريين في مصر سنة 1870 .[4]

[1] سعد الله،أبحاث و أراء تاريخ الجزائر ،ج 4 ،ط2 ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،لبنان ،2005 ،ص495 .

[2] عمار هلال،مرجع نفسه ،ص 161 .

[3] مرجع نفسه،ص166 .

[4] نفسه،ص 167 .

المبحث الثالث

السياسة الاستعمارية إتجاه سكان الجزائر و أثرها على الواقع الديمغرافي بالجزائر.

أولا : السياسة الادارية

ثانيا : السياسة العسكرية

ثالثا : السياسية الاقتصادية و الثقافية

المبحث الثالث السياسة الاستعمارية إتجاه سكان الجزائر و أثرها على الواقع الديمغرافي بالجزائر.

تمهيد

لقد ارتكزت فرنسا منذ احتلالها للجزائر على مجموعة من السياسات المحكمة لأجل اخضاع الشعب الجزائري و السيطرة على البلاد، فكل هذا ما أثر بشكل جلي على واقع سكان الجزائر فكيف ذلك؟.

أولا :السياسة الإدارية

ترددت فرنسا منذ احتلالها الجزائر في اتباع سياستها الإدارية، و المتمثلة في الاحتلال الشامل و الإدارة المباشرة، أو اتباعها سياسة الاحتلال و الإدارة غير مباشرة، لكنها مالت إلى الأسلوب الاحتلال الشامل و الإدارة المباشرة أخذت أول خطواتها في تنفيذ و تطبيق سياستها في تشجيع هجرة الأوربيون إلى البلاد، عملت بكل الطرق و الوسائل على دعمها بإمكانيات اللازمة، و استولت على الأراضي الزراعية، و الأملاك العقارية، حتي يستطيعوا أن يقوموا بأعمال الفلاحة، و تأقلم مع طبيعة البلاد، و استقروا في الأراضي و الأملاك التي استولوا عليها.[1]

و قامت بنفي العائلات التركية، و تشكيل لجنة فرنسية تتكفل بشؤون الجزائريين، و قد أصدرت فرنسا مجموعة من الأوامر و القوانين بإسم ملك فرنسا، و بموجب هذه الأوامر و القوانين استولت فرنسا على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت ملك الأتراك الذين غادروا البلاد، و من أهم هذه القوانين:

- **قرار 9 سبتمبر 1830:** بموجب هذا القرار تم إنشاء محكمة بمدينة الجزائر، مشكلة من قضاة فرنسيين لهم صلاحيات جزئية و مدنية، و يحاكمون المتهمين المسلمين غير أن هذه المحكمة ألغيت في 22 أكتوبر 1830 م، بعد أن أصدرت 13 حكما قضائيا فقط و هو ما يوضح الاضطراب و التردد الذي كانت تعاني منه[2].

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري، مرجع سابق، ص8.

[2] يحي بوعزيز، نفس المرجع السابق، ص7.

- **قرار 22 أكتوبر 1830** الذي أسس ثلاثة محاكم مختلفة عن بعضها البعض تتمتع كل واحدة منها بكامل شخصيتها و هي محكمة إسلامية، و محكمة فرنسية أو محكمة اليهودية.

- **مرسوم 22 جويلية 1834** حدد وضعية الجزائر بالنسبة لفرنسا و اعتبرتها أرضا من فرنسا.

- **قرار 11 سبتمبر 1834** تم بموجب هذا القرار السماح لفرنسا بإنشاء المحافظة الجزائرية في كل من وهران، و عنابة و محافظتين في بجاية و مستغانم، و اعتبرت الجمعات المتبقية مناطق عسكرية.[1]

- **مرسوم 28 فيفري 1841** حول المحكمة العليا بمدينة الجزائر إلى محكمة استئناف.

- **قرار 15 افريل** 1845 و قد نص هذا المرسوم على تقسيم مدينة الجزائر إلى ثلاث أقاليم، و إلغاء التقسيم القديم ليفسح المجال لظهور أشكال إدارية عربية و مدنية و أوربية.

- **مرسوم 20اوت 1848** لقد فصل هذا المرسوم بين جهاز العدالة الإسلامية و العدالة الفرنسية، فربط الجهاز القضائي الفرنسي بوزارة العدل، و أبقى على العدالة الإسلامية تابعة لوزارة العربية.[2]

- **مرسوم 12 سبتمبر 1853** نص على وضع أغلب السكان الجزائريين تحت التصرف المباشر لسيادة الولاية[3].

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص224.

[2] رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة(1830-1892)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي، 2009 العدد الرابع.

[3] عبد القادر كركار، الطائفة اليهودية في الجزائر 1830-1900 التجسس و ردود الفعل، مذكرة شهادة الماجستير تخصص تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، الجزائر 2008،ص87.

- **مرسوم كريمو 1870** أصدره أدولف إسحاق كريمو في 24 أكتوبر 1870 أصدر فيه مرسوم يتم بموجب هذا المرسوم تجنيس يهود الجزائر، ومنحهم صفة المواطنة و إعطاءهم الجنسية الفرنسية تضمن هذا المرسوم أحكاما من بينها:

- إقامة نظام مدني في الجزائر يهدف إلى إلحاق الجزائر بفرنسا بالقوة عسكرية و اعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا.

- منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية[1].

و كما أن قرار التجنيس ضيق على المحاكم اليهودية الدينية، إلا أنه رفع من شأن اليهود قانونيا فلم يعد مصطلح الأهالي يطلق إلا على المسلمين دون غيرهم، كما تجنس اليهود و أصبحوا مواطنين فرنسيين حوالي 34574، يهود بالمقابل كانوا يمثلون حوالي 5,13٪ سنة 1866.شكل خطورة على الجزائريين حيث مكنهم هذا القرار من الانتقام منهم على معاملتهم في القرون الماضية، وكما يرى أن قرار كريمو لم يطالب به الإسرائيليون لأنه يحرمهم من الإستفادة من تعدد الزوجات الشرعي، و الذي يتمسكون به و سيربطهم بالإلتزامات المدينة. وهكذا أصبح الفرنسيون في الجزائر و اليهود متساويين في الواجبات و الحقوق أمام القانون، و بقى المسلمون في الدرك الأسفل، استقبل الرأي العام الفرنسي القرار بمشاعر مختلفة بعضهم قبله كأمر واقع، و بعضهم نظر إليه على أنه ضربة لمصالحهم السياسية و الإقتصادية[2].

- **قانون 1874** لقد فرض هذا القانون على الجزائريين الهجرة إلى الخارج إلا بترخيص.

---

[1] أمينة عباسي، السياسة الفرنسية اتجاه يهود الجزائر ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،تخصص حديث معاصر، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،قسم العلوم الإنسانية ،شبعة التاريخ 2013-2014 ،ص 66.

[2] عبد القادر كركار، مرجع سابق، ص 102-103.

- **قانون الأهالي** أصدره البرلمان الفرنسي 1871 عقب اندلاع ثورة بوعمامة ليبقى ساري لمدة سبع سنوات، قابلة للتجديد، و هو مجموعة من القوانين الاستثنائية و الإجراءات القمعية التي فرضتها فرنسا على الشعب الجزائري، و يهدف هذا القانون إلى فرض الرقابة على الجزائريين.[1]

و هو قانون جاء لمحاولة من الإستعمار الفرنسي لفشل المقاومة عند الشعب الجزائري و إخضاعه، و من المخالفات التي يعاقب عليها هذا القانون:

- التلفظ بعبارات معادية لفرنسا.
- رفض العمل في المزارع الأوربية.
- السكن خارج القرية، أو الدوار بلا إذن خاص.
- التنقل من غير رخصة.
- عدم الانصياع لأوامر القواد و الجند[2].
- **قانون 1907** نص على فصل الدين الإسلامي عن الدولة[3]، و تكريس سياسة فرنسا في الجزائر قام الجنرال بيجوا بتقسيم الجزائر إلى 3مناطق.

الأولى: المدن و المناطق الزراعية المجاورة لهذه المدن، تخضع الإدارة المدنية و تتبع نفس النظام السائد في فرنسا.

الثانية: مناطق إدارية مختلطة، وهي التي يسكنها الأوربيون، وأقلية من الجزائريين، و فيها تخضع الجالية الجزائرية للإدارة العسكرية، و الجالية الأوربية للإدارة المدنية.

الثالثة: المناطق العسكرية يعمرها سكان الجنوب، و مناطق الصحراء و التي تمثل الجزء الأكبر من البلاد.[1]

---

[1] عميراوي أحميدة، آثار السياسة الإستعمارية و الاستطانية في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص47.

[2] عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1،دار الشهاب، بيروت 1999،ص25.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص233.

ثانيا: السياسة العسكرية

بعد أن وقع (الداي حسين)، والقائد دي يرمون للجيش الفرنسي على معاهدة الاستسلام، و قد تضمنت هذه المعاهدة عدة مواد و كانت كالتالي منها: تسليم حصن القصبة و جميع الحصون و التابعة للجزائر، إضافة إلى ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية[2].

- حق الاختيار للداي المكان الذي يريد أن يستقر فيه خارج الوطن، و إذا أراد أن يستقر في الوقت فإنه يتمتع بالحماية الفرنسية.
- تعهد فرنسا باحترام الشعائر الدينية للسكان و عدم التعرض لتجارتهم و ممتلكاتهم و أملاكهم.
- إن تفتح المدينة في اليوم الموالي للقوات الاستعمارية، و تسلم إليها جميع الحصون و القصبة.

و مع ذلك لم تراعي فرنسا بنود المعاهدة بإحترام، تعهدت على احترام أملاك الأهالي، و لكن أظهرت فيما بعد مصادرة أملاك، و كذلك البند الخاص بإحترام الشعائر الدينية حينما حولت المسجد الكبير إلى كنيسة[3].

و لقد كان دخول الجيش الفرنسي للجزائر دخولا عسكريا استخدمت جميع الطرق و الوسائل العسكرية، و ذلك من أجل الاستلاء على الجزائر، و على خزينتها[4] و بهذا كان دخولهم بحملات عسكرية قدم لهم أموال طائلة، و قد قضوا على ديونهم في الجزائر، و ذلك بعد سقوط العاصمة مما أدهش دي برمون في سرعة السقوط، و اعتقاده في سهولة

---

[1] صلاح الدين، العقار المغرب العربي في التاريخ، ط6،مكتبة الأنجل المصرية، مصر 1993،ص132.

[2] Arsène Bertel Algérie Francesca tome pfemier-paris1856,p142.

[3] مولود قاسم، المرجع السابق، ص93.

[4] مولود قاسم، مرجع نفسه، ص250-253.

الاستيلاء على بقية المناطق الأخرى، و مما سهل لهم مهمة الاستلاء تعاونهم مع حكام الأتراك ، الذين كانوا يأملون من أن فرنسا ستحفظ لهم امتيازاتهم و مناصبهم، تغيرت نوايا هؤلاء الحكام بعد ظهور نوايا فرنسا في التوسع، و احتلالها للمدن السواحل و ظهور سياسة دي برمون في الجزائر[1].

بعد السيطرة على البلاد، أخذ دي برمون في تنفيذ سياسته الإدارية في الجزائر حيث كان أول قرار قام به هو:

- تحرير الفرنسيين المسجونين في الجزائر.
- ترحيل الأتراك الذين حكموا البلاد مدة ثلاث قرون.
- عمل دي برمون على إنشاء إدارة فرنسية في الجزائر، حيث كلف لجنة حكومية، و كانت من أعضاء الفرنسيين و الجزائريين و يهود أبعدت (العناصر التركية) وكانت مهمة اللجنة تسيير شؤون المدينة، وتوفير الحاجيات للسكان و الجيش المحافظة على الأمن، و قد كان من أعضاء اللجنة(دوبينيوس) الذي كلف بمهمة الشرطة أوكان من المستوطنون، كان يميل لليهود على الخصوص، وقد أعطى النقود لبوشناق و بكري، و قد شهد عهده الإهمال والغش والإحتيال، والسرقة و كان المتضرر الوحيد هو سكان الجزائر.

أما اللجنة الثانية هي لجنة البلدية و تقوم على رئاسة المدينة و هي خليط من الفئات الإجتماعية، و قد كان من بين أعضاءها حمدان خوجة، أحمد بوضربة و كان كل منهم مكلف بمصلحة معينة.

أما اللجنة الثالثة هي لجنة دينية تقوم على الأوقاف، وقد سميت باللجنة الخيرية، و كانت تتألف من تسعة أشخاص، و كانت تحت سلطة حكومية[2].

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص21.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ،ص 28 .

سياسة كلوزيل حاكم عام في الجزائر من 1835-1836، واعتمد على تطبيق سياسة الإستطان الحر، وقد عمل على تحويل سهل متيجة و القرى العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأروبيين الوافدين من أروبا و فرنسا ،حيث سيطروا على كل المباني ،و الغابات الساحلية ،و القرى بشكل فوضوي ،بعد أن طردوا منها سكانها ،و أرغموهم على الهجرة ،و النزوح تحت ضغط من كلوزيل، حيث شجع على هذه العملية ،و إنشاء قرية بوفريك جنوب مدينة الجزائر ،أخذ يوزع الألات، الأراضي و الحيوانات مجانا على المستوطنين الأوروبيين الجدد تشجيعا لهم على الإستقرار والبقاء في هذه الأرض، ومع ذلك فشلت هذه السياسة و لم تلقى نجاح لغاية عام 1839 .[1]

4-1-المكاتب العربية :

لقد علم إسكندر دوماس بأنها مؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة، وكذلك تهدئة السبل و الإستطان الفرنسي ،و ذلك عن طريق توفير الأمن، وزيادة الرخاء لدى الأهالي، وحماية كل المصالح الشرعية [2]، وتم إنشاء هذه المكاتب في أوت 1854 بطلب من الماريشال فيون وزير الحربية، ووقع نابليون الثالث مرسوما يتعلق بإنشاء المكاتب العربية بصفة رسمية بالجزائر، وبعد أن كانت تعمل دون مرسوم و تحت إسم مكاتب الشؤون العربية فقد جاء هذا التعيين بناء على مستجدات معا.

- كثرة الأراضي التي استولت عليها فرنسا .
- تطبيق مرسوم سبتمبر 1853 الذي ينص على وضع أغلب السكان الأصلين تحت التصرف المباشر لسيادة الوالي .
- نجاح السياسة التي طبقتها مكاتب الشؤون العربية في إدارة السكان .[3]

[1] يحي بوعزيز،المرجع السابق ،ص 8.

[2] عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث ،د ط ،المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 ،ص 177 .

[3] عمراوي حميدة،قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر ،المرجع السابق ،ص 115 .

– و تتشكل المكاتب العربية من مدير ،و ضابط مسؤول عن دفع المكافأت المالية ،و ضابط مسؤول عن الصحة ،و وكيل الضياف.[1]

4-2-سياسة الإبادة الجماعية :

إنتهجت السياسة الإستعمارية الإبادة الجماعية لإخضاع الشعب الجزائري بالقوة وزرع الرعب في نفوس الشعب الجزائري، و كسر شركة المقاومات الشعبية، وإخضاع الأهالي للسلطة الفرنسية ،أدت هذه السياسة إلى استشهاد الألاف من الجزائريين، وأبرز مثال لهذه السياسة التي مارستها فرنسا في الجزائر هي :

1) مجزرة إبادة سكان منطقة البليدة كانت في نوفمبر 1830م حيث نضمت السياسة الفرنسية مذبحة رهيبة ضد السكان العزل، تحولت المدينة إلى مقبرة، وامتلأت الشوارع بالجثث، ولم تزحم أطفالا أو شيوخا أو عجوزا ،حيث ارتكبت فرنسا أبشع الجرائم في حقهم [2].

2) مجزرة إبادة قبيلة العوفية: كانت في أفريل 1832 بأمر من الدوق روفيقو، وكان سبب إبادتها هو اشتكاك فرنسا في خيانتها لها، بعد سرقة هذه القبيلة للعميل الفرنسي أمتعتهم حيث أصدر القائد الأعلى لفرنسا بلاغ يمجد فيه هذه الجريمة، ويهنئ فيها الجيوش عن الذكاء و الحماس الذي أبدوه فيها، والأبشع في هذه الإبادة هو قطع رأس الشيخ القبيلة و حمله إلى الدوق روفيقو فقام هذا بالتبرع برأسه.[3]

[1] عمار بوحوش،مرجع سابق ،ص 130 .

[2] عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ ،2014-2015 ،ص21 .

[3] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشور المتحف الوطني للمجاهد،1994 ،ص115 .

3) مجزرة ضد سكان أولاد رياح 1845م: يعود سبب إبادة هذه القبيلة هو دعمها لمقاومة بومعزة، وتقع هذه القبيلة بجبال الظهرة غرب الجزائر، قام بإبادتها الجنرال بيجوار الذي قدم إلى المنطقة للمشاركة في المعركة 1845، وأمر كل من العقيد بيلسي و لادمير و سانت أرنو بمعاقبة هذه القبائل في 17 جوان 1845 قصد العقيد بيليسي قبيلة، حيث أغزاها وحطم و أحرق ما فيها، وخاف السكان من انتقام إدارة المستعمر لدعمهم للمقاومة ،كان عددهم حوالي 1000 شخص أخذوا معهم حيواناتهم و أغراضهم [1]، فقام هذا العقيد بمحاصرتهم، وطلب منهم الإستسلام فردوا عليه بالرصاص، فأمر جنوده بجلب حزن حطب و وضعه في المدخل الرئيسي و أمر بإشعالهم، مما أدى بحياة كل من فيها حرقا و خنقا .[2]

4-3-سياسة الأرض المحروقة :

لقد عملت القوات الإستعمارية من أجل القضاء على المقاومة الشعبية، كل الطرق و الأساليب الأكثر اضطهاد و تسلط، ومن بين هذه الأساليب والطرق وهي سياسة الأرض المحروقة التي عملت فيها على حرق المحاصيل الزراعية من أجل إنهاك الشعب الجزائري، وتشريده وتجويعه ،حيث طبقت هذه السياسة من طرف الجنرال بيجوا، والغرض منها هو الإستيلاء على مطاميير القمح و بذلك قرر الجنيرال بيجوا الإستيلاء على المحاصيل الزراعية، وحرقها و تدميرها، ونهب الأراضي الخصبة حيث صرح بيجو قائلا :"محاربة السكان و القضاء عليهم أمر لابد منه لذا يجب تحطيم كل قبيلة و تدمير

[1] عشور مرزاقة، جرائم فرنسا في الجزائر الإبادة الجماعية (1830-1849) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث معاصر، كلية العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،قسم التاريخ 2013-2014 ،ص 57 .

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،1956 ،ص 90 .

القرى، وقطع الأشجار المثمرة و حرق المزروعات و نهب المطامير و أسر النساء و الأطفال و الشيوخ و سلب المواشي أنها الطريقة الأمثل لخضوعهم .[1]

و لقد ذكر اليكسدي توكفيل 1840 عند زيارته للجزائر ،حيث كتب :"لقد سمعت أحيانا في فرنسا أناس احترمهم يقولون بأن من السيء أن يتم حرق المحاصيل الزراعية ، وأن يقع تفريغ مخازن القمح ،و أن يلقي الفيض على رجال المسلمين، وأيضا النساء و الأطفال، وأنا لا أوافق هؤلاء السائدة على مثل هذا الكلام، فأرى مثل هذه الأعمال المؤسفة ضرورية لشعب ،يرغب في شن حرب ضد العرب بفرض إجبارهم على الرضوخ له .[2]

القوانين العسكرية الفرنسية ضد الجزائريين :

سعت فرنسا على إصدار العديد من القوانين العسكرية التي كانت تهدف من خلالها إلى إستغلال الأهالي ،و إجبارهم على خدمة فرنسا و من بين هذه القوانين:

أ- **قانون جونار** :صدر هذا القانون أثر ثورة عين بسام عام 1906، عن الحاكم الفرنسي جونار شارل [3]، بعث بهذا القانون إلى ولاة الولايات الثلاثة العاصمة قسنطينة، وهران نص هذا القانون على إغلاق مقاييس الجزائريين المشبوهين، وأن يمنحوا إقامة المهرجانات في المناطق المشكوك فيها و أن يسحبوا رخص حمل السلاح، ويسجنون أي جزائري مشكوك فيه [4] .

ب- **قانون التجنيد الإجباري 1912م:** وهو قانون أصدرته فرنسا في 1902م، ونشر في الجريدة الرسمية فيوم في مارس 1912 و طبق هذا القانون قبل الإعلان عنه بعدة سنوات و بعد التفكير ودراسته تم الإعلان عنه، وهو قانون يهدف إلى تجنيد الشباب

[1] أبو قاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ،مرجع سابق ،ص 22 .

[2] سعدي بزيان ،جرائم فرنسا في الجزائر ،د ط ،دار هومة ،الجزائر 2005 ،ص19 .

[3] قمر قويدرية، الجمعيات والنوادي الثقافية و دورها في الحركة الوطنية (1900-1939)، شهادة لنيل ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر،بسكرة ،2014-2015 ،ص27.

[4] بشير بلاح، مرجع سابق ،ص 237 .

البالغين سن 18، ويكون التجنيد لمدة ثلاث سنوات، تتم عملية التجنيد بعد إحصاء الشباب، واختيارهم بعد عملية القرعة، وفي حالة عدم إلتحاق الشباب الذي تم إختيارهم لمدة ثلاثين يوم يصبح متمردا في نظر القانون .[1]

كما ظهرت معارضة لهذا القانون بعد موافقة البرلمان الفرنسي عليه 1912 فاتخذ الإحتجاج أشكال مختلفة و تمثلت في المعارضة، وتقديم العرائض إضافة على توزيع المنشورات و الكتابة على الجرائد و الصحف.

و نتيجة للخطر الذي يهدد مصالح فرنسا حاولت الأزمة بتحريض بعض المسؤولين الموالين من فئة المسماة (وي،وي) لإصدار مذكرة في جوان 1912 بإسم القسم العربي للجان المالية جاء فيها كمنظمة، و لقد بعثت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين بوفد إلى باريس مكون من شخصيات التي كانت تحتل مناصب استشارية و إدارية على مستوى البلديات ،و سلمت إلى السيد بو انكارية في 1912 . مذكرة اقترحت فيها مجموعة من الإصلاحات جاءت فيها النقاط التالية و هي :

- إصلاح نظام العقوبات .
- أن تكون المدة العسكرية سنتين .
- توزيع المصادر المالية بشكل متساوي بين جميع أفراد المجتمع الجزائري[2] .

و كما نص هذا القرار على العديد من التشريعات التي تخص المجندين و كانت من بينها إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الأنديجينا عليهم .

- إلغاء الكثير من المخالفات التي تستلزم دفع الغرامات .

[1] مسعودة بلمسعي، التجنيد الإجباري و الفرنسي وأثاره على الجزائريين ،مذكرة لنيل الماستر ،تخصص حديث معاصر ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014 م ،ص 26 .

[2] مريم حداد، الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين العالميتين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث و معاصر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية، بسكرة 2014-2015 ،ص 14-15.

– إحالة باقي المخالفات الأخرى على قضاة الصلح بدلا من السلطات الإدارية

رغم كل هذا الا ان الاهالي رفضوا هذا القانون، و كما رفض العلماء الجزائرين موت الشباب في الجيش الفرنسي تحت لواء العلم الأروبي، و بهذا دفع الكثير من الأهالي الى الهجرة نحو البلاد الاسلامية .

ثالثا السياسة الاقتصادية و الثقافية:

سعت فرنسا من أجل إنجاح سياستها الاقتصادية في الجزائر، على اتباع سياسة الاذلال، وإخضاع الشعب بالقوة، فعملت بكل الطرق والوسائل على ضرب قوة الشعب، وهي الأراضي الزراعية، والتي تعتبر المصدر الوحيد لرزقهم حيث اتبعت عدة إجراءات و قوانين تهدف إلى نهب وسلب أملاك، وتشريد و طرد السكان من خلال فرض الضرائب، وإجبارهم على مغادرة البلاد، والإستيلاء على أراضيهم، بعد مغادرتها منها بالقوة و استغلالها لخدمة مصالحهم وقد تعددت هذه السياسات و منها:

5-1-سياسة الاستطان:

كان من أكبر مشجعي الاستطان كلوزيل حيث أمر بإنشاء أول قرى الزراعية لأروبين في متيجة بعد إخلاء السكان منها، أو أصبحت بوفاريك قاعدة عسكرية، بعد أن اشترى كلوزيل المباني الكبيرة الموجودة فيها، ونجح المستوطنين فيها بزراعة أشجار الزيتون، وقصب السكر و حاولوا استبعاد صغار المهن واستغلالهم في هذه المزارع بالقوة [1] واستولى على المناطق و الأملاك القريبة من هذه المنطقة. حيث صرح قائلا للأروبين عام 1835 م لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشؤون، ولكم أن تستولوا على الأراضي الموجودة في المناطق التي نحتلها[2].

[1] إبراهيم مياسي، مقارنات في تاريخ الجزائر، دار هومة، د ط، د ج، الجزائر 2005،ص 122.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص118.

5-2-سياسة نزع الأراضي:

سعت فرنسا بمجرد احتلالها للجزائر على مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية العالية الخصوبة تحت إسم الدومين [1]، ومنحها للمستوطنين الأوربيين، حيث قدر إحصاء الأراضي عام 1842 حوالي (105000) هكتار منح للمستوطنين، وقامت بمصادرة (60000) هكتار من أراضي متيجة، والسبب في عدم تقديم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها في الوقت المناسب، ولم تكتف بإستلاء على الأراضي، بل لجأت إلى أراضي الأوقاف والحبوس الدينية، وسعت إلى ضمها إلى الأراضي الأخرى، ولكنها فشلت، حيث لجأت إلى طرق أخرى لنهب المزيد من الأراضي، وهي طريقة الإيجار و البيع الشكلي، وإذا رفض الأهالي بيع أراضيهم يطردون منها بالقوة.

كما استخدمت الحكومة الاستعمارية عدة قرارات، و قوانين التي اعتمدت في شأنها على نزع ملكية الأراضي من أيادي أصحابها و من هذه القوانين هي:[2]

- قانون 8 سبتمبر 1830 بموجب هذا القانون تم الاستلاء على مساحات واسعة من الأراضي الاتراك الذين غادروا الجزائر، ونصبت نفسها وريثة للدولة العثمانية، كما سمح هذا القانون بمصادرة الأملاك الوقفية[3] .
- مرسوم 24 مارس 1843 يقضي هذا المرسوم بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تسعى على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الاستعمارية، و كان هذا المرسوم يستعمله الفرنسيين كسلاح لاختيار أجور الأراضي الزراعية.

---

[1] ابراهيم مياسي، مرجع سابق، ص123.

[2] مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية، مجلة مركز بابا للدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 3،8 افريل 1921 ص224.

[3] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الانسانية و الإجتماعية، بسكرة 2014-2013،ص 22.

– مرسوم 1 أكتوبر 1844 م أعلن هذا المرسوم ان جميع الأراضي الغير مستغلة في مناطق محددة، ستصنف على أنها خالية إذا لم تثبت ملكيتها.

– مرسوم 16 جوان 1831: و تم صدوره بسبب التدفق الكبير للمهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر سنة 1848،مما دفع فرنسا للتفكير في كيفية الحصول على الأراضي لتوطين هؤلاء المهاجرين، فأصدرته بموجب الاستلاء على أراضي العرش و القبائل بحجة المنفعة العامة.

5-3- قانون الغابات:

أجبر الجزائريين إستغلال الغابات، وفرض عليهم عقوبات تعسفية، وصارمة في حالات الحرائق[1] وكما حرص على الوصول بأسرع ما يمكن إلى الإصلاحات المترتبة في قطاع الغابات، رفض ممارسة الرعي في الأراضي التابعة للأملاك الدولة، بالرغم من أن التشريع الساري لا يسمح له بذلك إلا في حالة الضرورة الاستثنائية.

– أمر بفتح مساحة 227000 هكتارا من الأراضي في حجة الرعاة الذين كانت قطعان مواشيهم معرضة للموت بسبب الجفاف والحرائق.

وفي 1892 نصب لجنة مكلفة بدراسة التحولات التي ينبغي ادخالها التشريع الخاص بالغابات، ولكن تلك اللجنة لم تجرؤ على اقتراح مراجعة شاملة لقانون الغابات.

الترخيص للسكان المجاورين للغابات، باستغلال المراعي المتواجدة داخلها حتى بعد إخماد الحرائق، بشرط ألا يكونوا متورطين في استعمالها، تخفيف الشروط المجحفة التي تحرم بناء المساكن على حافة الغابات، و تخفيف الشريط المتعلقة بحرثها.[2]

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 248.

[2] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919،ج1،الراءد للكتاب، الجزائر 2007،ص ص 884-885.

إلغاء حجز الأملاك كإجراء من الإجراءات القمعية. اجتمعت اللجنة من جديد بعد أن أعيد تشكيلها، وتراجعت عن قراراتها السابقة، حيث قررت العودة إلى فرض الغرامات الجماعية، و اعتبار أعمال الحرث في المناطق المحسوبة على الغابات من بين الجنح التي تستدعي عقوبة.

وافقت اللجنة على ترخيص برعي الأغنام، في المناطق المجاورة للغابات التابعة للأملاك الدولة، ولكن القرار تعرض لمقاومة شرسة من طرف مصالح الغابات بالرغم من احتجاج الموظفين.

أما الحاكم العام فكان حريصا على مراعاة كل ما يضمن ازدهار الغابات و تحقيق مصالح الأهالي، و الاستجابة لاحتياجاتهم، ولهذا الهدف طلب من غرفة النواب أن تبادر بأسرع ما يمكن إلى المصادقة عليه، و لكن النتيجة كانت مخايبة لأماله.

واصلت مصلحة الغابات انتهاج نفس الطرق القديمة، و ازدادت وضعية الأهالي تدهورا[1].

- **قانون وارني** :كان يهدف هذا القانون للقضاء على الملكية الجماعية والعرش، و تفويضها بالملكية الفردية، وتم فيه إجراءات جديدة لتأسيس الملكية العقارية بالجزائر، و اخضاعها للقانون الفرنسي، ولقد كان هذا القانون من أهم الانشغالات التي حرصت عليها فرنسا على تطبيقها.[2]

- قانون 1873 الذي يهتم بالمستوطنين بالدرجة الأولى، وكان الغرض منه القضاء على الملكية الجماعية لأعراش والقبائل، و قد استولت فرنسا بموجب هذا القانون على 20٪ من أراضي الشرق، والوسط الجزائري و 40 ٪ من أراضي الغرب، وحسب تصريح المستشار bellenbre يؤكد بأن الغرض من إصدار هذا القانون هو توسيع محتويات

[1] نفسه، ص 887-888.

[2] mohamed koyidri, colonisation indeperdance, insaniyat n55,66 juillet. Decempre 2014,p160.

أملاك الدولة، ثم تفكيك كل مشروع تجاوز دائرة الورثة المعنيين مباشرة به و قد نص قانون 1873 على إزالة الملكية الجماعية من غير تميز بين عرش و ملك.

و كما عبر القانون بصدق عن الآمال التي كان الاستيطان يعقدها حيث توصل إلى تحقيق استفادة واسعة من ذلك، و بخصوص في منطقة الغرب الوهراني، و بهذا بعد سنة من تطبيقه تقريبا من بدأ المشروع في تنفيذ القانون، أشار تقرير خاص إلى أن دائرة سيدي بلعباس، وحدها قد شهدت 82 تنازلا بالبيع للأوربيين فور تسلم العقود الفردية لمساحة قدرها 197,2 هكتار.

قانون 1887: تم بموجب هذا القانون بيع الأراضي في المزاد العلني بأرخص الأثمان لصالح الأوربيين، دون شرط الإقامة فيها[1] وهو قانون يرمي إلى توسيع و دعم الحقوق، التي يسمح بها قانون وارني للأوربيين، صارت الأراضي الجماعية في متناول المحتكرين بعد أن كانت مجال محروسا تتصرف فيه الإدارة وحدها[2].

5-4-النظام الضريبي و التنظيم الجمركي :

أ-**التنظيم الضريبي:** لقد فرضت فرنسا على الجزائريين الضريبة على دفعها سواء بالقوة أو باللين، و تعد مظهر من مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين و قد اتسمت بالقوة و الاضطهاد، و قد قسمت الإدارة الفرنسية دفع الضرائب إلى نوعين و هي:

- الضرائب المشرعة بالقوانين الإسلامية[3] .

[1] شارل اندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الاسلامية، و السيادة الفرنسية، د ط، دار التونسية، تونس 1976،ص 48.

[2] charles robert ageron, pop, cit, p 17.

[3] شهرزاد شلبي، ثورة واحة العامري و علاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19،رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر المعاصر، كلية الأدب و العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008-2009،ص121.

– الضرائب الخاصة بالقانون الفرنسي، أو الضرائب الأوروبية، و قد أصدرت السلطات الفرنسية العديد من المراسيم و القوانين في هذا المجال منها:

* **الأمر الصادر بتاريخ 17 جانفي 1845:** نص على أن الأهالي يدفعون الضريبة العربية، و قد كانت الضرائب العربية في ايدي المكاتب العربية حيث كانت تستعمل القيادة الأهلية لتنفيذ إدارتها.

* **مرسوم 1847** :يحدد الضرائب التي تدفع من قبل الأهالي و الأجانب، و من أهمها ضريبة المساكن، و كانت مقتصرة على البلديات و المتمثلة في تنمية الكراد التي لا تتعدى عشر السكن.

* **ضريبة الخدمات:** وهي ضريبة عائدات القوات البرية.

* **ضريبة المتابعة:** وهي ضريبة خاصة بغرفة التجارة.

ب–**النظام الجمركي:** تعتبر السياسة الجمركية من أهم العوامل التي تتحكم فيها الدول في التجارة الخارجية، و تسخيرها للخدمة الاقتصادية، و لهذا استغلت الإدارة الفرنسية في ربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا، فقد أصدرت مجموعة من القوانين و الأوامر من بينها:

أمر 1835/11/11م الذي نص على إعفاء الصادرات الجزائرية الموجهة إلى فرنسا من الرسوم الجمركية، بينما الصادرات الغير موجهة إلى فرنسا تم اخضاعها إلى التعريف العام و هذا الأمر يعتبر أول تنظيم رسمي للعلاقات الجزائرية الخارجية.

قانون 1845/6/9 م هذا القانون نص على إعفاء الصادرات الفرنسية إلى الجزائر من الرسوم الخارجية.[1]

[1] نجاة دهون، التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على المجتمع الجزائري (1900–1830) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015–2016،ص 40

كما سعت السلطات الاستعمارية في الجزائر على محاربة الهوية الشخصية، للشعب الجزائري، ومحاربة الثقافة الجزائرية واستبدالها بالثقافة الأوربية الفرنسية، حيث اتبعت سياسة لتغيير كل العادات والتقاليد، ومحاربة الدين الإسلامي، كما سعت على فرنسته، من خلال إحلال اللغة الفرنسية، وإدراج اللغة العربية في المرتبة الثانية، ولم تحترم حتى بنود معاهدة الاستسلام التي جاء فيها بالتعهد على احترام الشعائر الدينية، وعدم المساس بأماكن العبادة. كما سعت فرنسا على تحويل المساجد إلى كنائس[1].

1-6 السياسة التعليمية:

لقد اتخذت السلطات الفرنسية سياسة التعليم وسيلة للوصول إلى غرضها وهو تنصير، و فرنسة الشعب الجزائري منذ الاحتلال، حيث سعت على مصادرة الأوقاف، والاستيلاء على الأملاك والمؤسسات الوقفية، تعطي حاجيات و بهذا تكون قد قضت على مؤسسات التعليمية، لأنها كانت تربطهم علاقة، حيث أن المؤسسة الوقفية، نقضي حاجيات المؤسسة التعليمية وهي الممول الوحيد لها، وكما سعت على اقناع الشعب الجزائري، بالإلتحاق بالمؤسسات الفرنسية، و بذلك قامت بإصدار مجموعة من القرارات و القوانين منها:

1- قرار 13 أكتوبر 1871م سمح هذا القرار للمعهد البلدي القسنطيني باتخاذ مكان المعهد العربي الفرنسي مقرا له ، و كذلك في وهران أما الجزائر فحول معهدها إلى فندق للعساكر، وبهذا القرار أدى إلى تراجع عدد الطلبة كان عددهم يقدر ب 154 طالبا، فأصبح بعد هذا القرار 35 طالبا وهذا ما بين 1872 م إلى 1873 م.

2- مرسوم 15 أوت 1875 م نص هذا المرسوم على مجانية التعليم في المناطق العسكرية. رغم هذا إلا أن الأهالي رفضوا هذا القانون، وكما لهز العلماء الجزائريين موت

[1] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص292.

الشباب في الجيش الفرنسي تحت رواد العلم الأوربي، وبهذا دفع الكثير من الأهالي إلى الهجرة نحو البلاد الإسلامية.[1]

مرسوم 26 فيفري 1876: منح هذا المرسوم للمدارس العربية إدارة بيداغوجية، و كانت السلطة العليا لهذه المدارس في يد الحاكم العام.

قرار 7 مارس 1877م واعتبر هذا القرار المدارس الاسلامية مدارس عليا للقانون الإسلامي في كل من مدارسه، وكما أقام بتعيين فرنسيين على إدارة هذه المدارس، و يشرفون على إدارتها، أما الأساتذة مهمتهم التدريس.

مرسوم 13 فيفري 1883: نص هذا المرسوم على إجبارية التعليم للجنسين معا.

مرسوم 1896: نص هذا المرسوم على إعادة مهام الإدارات إلى سلطة الحاكم العام الذي قام بإلغاء هذه الوظيفة في مرسوم 1889، ونص أيضا على إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا، وبهذا سيطروا المحتلين الفرنسيين على المدارس.

مرسوم 3 جانفي 1893: وينص على توزيع المدارس الأهلية، و المراسيم الوزارية[2].

6-2-المدارس العربية الفرنسية :

أنشئت المدارس العربية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852) بمرسوم رئاسي في 14 جويلية 1850 في المناطق المرتكزة بالسكان، و أنشأت المدارس الابتدائية لتدريس اللغتين، و تتألف من مدير ضريبي، و نائب مسلم، و كما يعلم فيها القراءة و الكتابة و القرآن الكريم و ذلك تحت كتب مراقبة من طرف السلطة الاستعمارية.

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 44-45.

[2] راضية بن جابور، المكاتب العربية و دورها في إنتاج السياسة الفرنسية بالجزائر (1844-1900. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة تاريخ بسكرة 2012-2013،ص

و تنظم الإناث في هذه المدارس زيادة عن التعليم العام، الخياطة، و الأشغال اليدوية، و الغالب على هذه المدارس الطابع السياسي أكثر من الطابع التعليمي.[1]

6-3-سياسة التنصير: بعد فشل مؤسسة الأسقفّة في تنصير المسلمين في المدن اتجه نحو النائية والمعزولة، وكان من دعاة التنصير لافيجري، حيث عمل على توسيع النشاط الكاثوليكي في المشرق، حتى قيل أن الحكومة الاستعمارية عجزت عن الحد من نشاطه الديني، و لقد كون سلسلة من المدارس، و عمل على توحيد الأسقفة في الجزائر، و كانت تضم 83 فرع و فيها 104 من دعاة التنصير، و كانوا يخضعون خضوعا لإدارة لافيجري، و كان معظمهم مطرودا من فرنسا.

وكانت لديهم عادات سيئة، وكان لافيجري لماذا لم تنجح فرنسا في تنصير الجزائر طيلة هذه السنين و بهذا أثر في نفوس الجزائريين[2].

1-أثار السياسة الفرنسية على النمو الديموغرافي:

أ- تأثير السياسة الفرنسية على الجانب الإداري:

كان للسياسة الإدارية التي طبقتها فرنسا على الأهالي آثار كبيرة وخيمه، حيث أن الأوامر و القوانين تم إصدارها في حق الأهالي كان الغرض منها إذلال اخضاع الشعب الجزائري تحت أحكامه وسلطته، والإستيلاء على كل ما يملكه فقد تركت هذه القوانين التي فرضتها و منها قانون وارني 26 جويلية 1873 الذي نص على مراقبة الأملاك العقارية بهدف القضاء على القوانين الاسلامية وأشكال التعاون بين أفراد القبيلة و تقاليدها

[1] كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس و التطور 1850-1851. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي، حديث و معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2007،ص ص 35-36.

[2] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1،دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998،ص 119.

المتعارضة مع القوانين الفرنسية، وما هو إلا وسيلة دعم للاستيطان[1] ، وقد نجح هذا القانون في تفكيك وحدة الأهالي وحفظ عدد القضاة المسلمين وأسند مهنتهم إلى القضاة الفرنسيين الذين أصبحوا يتولون إصدار أحكامهم طبقا للقانون الفرنسي وبإسم الاندماج ضيق على الدين الاسلامي بتحديد الكتاتيب و تحديد مهامها ومراقبة الزوايا والعبادات وعدم الترخيص بالحج إلا لأفراد قلائل[2]، إضافة إلى قانون الأهالي أو مايسمى بالأندجينا 1871م فرض على الأهالي بالطاعة العمياء للمستوطنين واخضاعهم على الطاعة بالظلم والقهر والقوة، و تسليط العقوبات على الأهالي دون محاكمة قضائية لأدنى عمل يقومون به دون علم السلطات الفرنسية [3]، وأيضا عدم التأخر في دفع الضرائب، أو الغرائم و كل مال من أموال الدولة و عدم فتح أي محل ديني أو بناء مدرسة للتعلم بدون إذن من الإدارة الفرنسية[4].

و استمرت الإدارة الفرنسية في تطوير هذه المخالفات و تجديدها حتى تم إلغاؤها نظريا عام 1930،و لكن استمر العمل بها حتى قيام ثورة 1 نوفمبر 1954[5] .

إضافة إلى قانون المشايخ الصادر 1863 م بسيناتوس كونسولت الذي أصدره نابليون الذي حدد فيه كيفية المحافظة على أملاك الجزائريين، وتضمن مجموعة من المواد من أبرزها:

---

[1] عيسى بزيز، السياسة الفرنسية إتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة 2008-2009،ص74.

[2] عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار و التحرر في إفريقيا و آسيا، د ط، د ج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص 73.

[3] سعيد بوزيان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر، ج2،ط2،دار الأمل، الجزائر 2014،ص14.

[4] محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الإجتماعي و الثقافي، ط3،دار المحفوظة للمنشورات، تال الأبيار، الجزائر 2010،ص 409.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص38.

المادة الأولى التي نصت على أن قبائل الجزائر هي التي ملكت الأراضي و تتمتع بها بصفة دائمة و كل العقود و التقسيمات و توزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة و الأهالي بالنسبة لملكية الأرض مؤكدة، كما نصت المادة الثانية من القانون على تحديد مناطق القبائل ثم تقسيمها على مختلف الدواوير، وثم تطبيق قرار مجلس الشيوخ انطلاقا من 6883811 هكتار، كما مس هذا القرار 3 قبائل بتكوين 667 دوار بهم 2129052 جزائري، و بالتالي تم سلب 2,520,207 هكتار من الجزائر بنسبة 36٪ من اراضيهم[1] وعمل هذا القرار على تفكيك أراضي العروش و فرض تقسيمها على الأفراد بتحويلها إلى ملكيات فردية بهدف جذب الجزائريين إلى الحضارة الفرنسية من خلال معاملاتهم العقارية مع المستوطنين[2].

ب- **تأثير السياسة العسكرية:**

كانت للسياسة العسكرية التي مارستها قوات الجيش الفرنسي في حق الأهالي آثار وخيمة والدليل على ذلك عدد الضحايا الذي خلفته المجازر التي نفذتها في البليدة و قبيلة العوفية و الظهرة التي حاولت من خلالها اخضاع سكان الجزائر لسلطاتها، حيث أن مجزرة البليدة تعد من أبشع المجازر وسبب ذلك أن البليدة كانت عاصمة أول مقاومة شعبية واجهت الجيوش الفرنسية[3] هذه المجزرة أظهرت وحشية الفرنسيين التي فاقت كل الحدود بأقدامهم على قتل الأطفال و الرضع، فقد اكتظت المناطق بعدد الجرحى و القتلى

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مرجع سابق، ص165.

[2] شير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر...، مرجع سابق، ص159.

[3] بوعزة بوضرساية، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،ط خاصة خ،(د، ت(، ص 122.

حيث تغير لون المياه و اختلط بالدم وامتلأت بيوت السكان بالجثث[1]، إضافة إلى مجزرة العوفية التي ارتكبها الجيش الفرنسي بقيادة الدوق دي رونيفوا في حق قبيلة من القبائل العربية، والتي كانت تقطن بمنطقة وادي الحراش، وكان ذلك في 7 افريل 1830[2] خلفت هذه المجزرة عددا كبيرا من القتلى و قدر بحوالي 1200 شخص وهو العدد الإجمالي لسكان هذه القبيلة [3]أما مجزرة الظهرة نفذتها فرنسا في حق سكان منطقة الظهرة و التي خلفت خسائر كبيرة تجاوز فيها عدد الضحايا 870 ضحية بريئة من نساء ورجال و أطفال مفككة الاوصال و ممزقة الأشلاء، وهذا حسب قول أحمد توفيق المدني في كتابه هذه هي الجزائر [4] و تعرف هذه المعركة التي وقعت بناحية الظاهرة في يناير 1845 بانتفاضة الطرق الصوفية، و قد شاركت فيها خاصة القادرية و الرحمانية و الدرقاوية و الطيبية و فروعها[5].

ويعود سبب هذه المجزرة إلى دعم قبيلة أولاد رياح القاطنة بجبال الظهرة غرب الجزائر العاصمة لمقاومة الشيخ محمد بن عبد الله الملقب بومعزة، وهي المقاومة التي استمرت ما بين 1844 إلى 1847[6] .

---

[1] عشور مرزاقة، جرائم فرنسا في الجزائر الابادة الجماعية (1830-1849)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم التاريخ، 2013-2014،ص43.

[2] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص 122.

[3] أبو العبد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان (1830-1855)، د ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د س، ص 12.

[4] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص91

[5] سعد الله، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 228.

[6] بوعزة بوضرساية و آخرون، الجرائم الفرنسية و الابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2007،ص 126.

حيث نفذ هذه المجزرة أحد غلاة الاستعمار الفرنسي الذي دخل التاريخ من بابه الواسع بسبب جرائمه و أفعاله الدموية على غرار بقية القادة العسكرين في الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر ألا وهو الجنرال بيليسي [1].

أما المكاتب العربية فكانت عبارة عن همزة وصل مع الأهالي اتبعت فيها أسلوب القمع الجماعي لفرض الهيمنة الاستعمارية و بسط نفوذها في مختلف أنحاء البلاد، من خلالها عملت فرنسا على تسيير شؤون الإدارية للأهالي وذلك من خلال جمع المعلومات عنهم[2] ومعرفة خباياهم [3]هذه المكاتب كان بمثابة جهاز تجسسي واستخباراتي يزود الإدارة الاستعمارية بكل المعطيات عن الاهالي [4].

كما سمحت هذه المكاتب للسلطات الفرنسية بمعرفة تشكيلة المجتمع الجزائري، و هو ما مكنها خلق خلافات قبلية في أوساط المجتمع، واضعاف المقاومة الشعبية الوطنية و تتمثل وظائف رؤساء هذه المكاتب في جمع المعلومات التي تخدم و تساعده على تقوية نفوذه باعتباره الدعاية الأساسية للسلطة العسكرية الفرنسية.[5]

ج- تأثير السياسة الاقتصادية:

كان للسياسة الاقتصادية التي مارستها فرنسا في حق الأهالي آثار متعددة ووخيمة من جراء نهب و سلب الأراضي من السكان الأصليين، فحاولت خلق طبقة فرنسية، في المجتمع الجزائري من خلال سياستها الاستطانية والاقتصادية، وبذلك جعل الطبقة

---

[1] نفسه، ص 126.

[2] مختار هواري، سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية إتجاه بعض العائلات المنفذة في الجنوب القسنطيني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الاوراس الحديث و المعاصر، كلية الآداب و العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة لخضر، باتنة 2008-2009،ص 59.

[3] صالح فركوس، مختصر..، مرجع سابق، ص204.

[4] خديجة بقطاش، الحركة البشرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871 الجزائر، 1977،ص ص 26-27.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي،....، مرجع سابق، ص 132.

الأوروبية هي الطبقة الأولى، بحصولهم على كل التسهيلات في كل المجالات الاقتصادية والزراعية، ويعشون في المدن الكبرى، وجعل الطبقة الجزائرية في المرتبة الثانية، كانوا يعشون في المناطق الجبلية، ويعتمدون على تقنيات زراعية تقليدية ضعيفة المردود لم تكن كافية لسد حاجياتهم، وكانوا يسكنون في البيوت القصديرية، و نتيجة للوضع السيء أصيب المجتمع الجزائري بالخمول، والتدهور والحالة الصحية للمجتمع الجزائري، الأمر الذي جعل المجاعة تفتك بالمعوزين غير القادرين على توفير قوتهم اليومي[1] واشهر هذه المجاعة التي أصابت مدينة قسنطينة التي يفصل فيها صالح العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة، حيث يذكر ان عدة مجاعات و قحط تركت أثارا سيئة على سكان قسنطينة، ساهمت في انتشار الأوبئة كالكوليرا و غيرها من الأمراض، و في سنة 1838، وقع قحط شديدا هلك بالسكان بسبب حدوث جائحة أصابت الزراعة، وتسبب في اتلافها، وساهمت في إرتفاع أسعار الحبوب ونتيجة لهذا الوضع المتدهور انتشر بين الناس الربا، و ضاعت عقاراتهم وأملاكهم، تحت تأثير الحاجة إلى النفور [2] ومن أبرز مخلفات السياسة الاقتصادية نذكر منها:

نتائج قرار 7 ديسمبر 1830 نتج عنه مشاكل خطيرة ترددت السلطة الاستعمارية في تطبيقها، وعدم اشرافها، و مراقبتها للمالية التامة، وكل هذا جعل الملكيات الدينية تعيش فوضى و اضطراب في التسيير، حيث ارتكب وكلاءها أخطاء منها اغتنامهم فرصة ضعف المراقبة القانونية الفرنسية في مسألة الأوقاف، فحولوا جزء من الدخل إلى مصالحهم الخاصة، إضافة إلى سياسة الضرائب اتخذت السلطة الفرنسية، هذه السياسة كأداة قمعية لتحقيق مشاريعها الفرنسية في الجزائر، واخضاع الأهالي لإدارتها، فعملت على شقاء و بؤس الجزائريين وكما ساهمت في تردي اوضاع الحياة اليومية للشعب

[1] مريم حداد، الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين،...، مرجع سابق، ص 23.

[2] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، ترجمة رابح يونار، د ط ذخائر المغرب العربي، الجزائر، 1974،ص17.

الجزائري، وللتحكم في جباية الضرائب عملت على إنشاء عدد كبير من البلديات، وبها تحققت الاستفادة من الضرائب و الحصى عليها، وتوسع مناطق النفوذ الفرنسية. وعلى العموم سياسة الضرائب كانت كارثية على السكان الجزائريين، كما خلفت للشعب الجزائري اثارا وخيمة.[1]

إضافة إلى ذلك البطالة إذ يذكر أحمد توفيق المدني عن البطالة التي أصابت البلاد جراء السياسة التي مارستها السلطات الفرنسية يقول «إن إبعاد الجزائريين عن الأرض، وعن الوظائف الحكومية والإدارية، وعدم وجود صناعة في البلاد لاحتكار الأوربيين لها، وتكاثر عدد السكان مع عدم توفر أسباب حاجيات الحياة، وجد بين الأهالي طبقة كبيرة من العمال العاطلين عن العمل الذين يقضون حياتهم عبثا بل أن حياتهم تغيرت، بسبب تصاعد نسبة البطالة، و قدرتها الإحصائية 100000 رجل عاطل، لأنهم لا يجدون أي عمل في الأرض، ولا في التجارة، ولا في الصناعة[2].

و مازاد في تضاعف نسبة البطالة في المجتمع أن السلطة الاستعمارية، قد قامت بتدمير الصناعة التقليدية عام 1868 من خلال تطبيق قانون النظام العرفي [3].

أما بالنسبة للجراد و الزلزال ففي سنة 1866 عبرت أفواج من الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى الشمال، والتهمت كل ما وجدته أمامها من ثمار وخضر، وفق الإنتاج و تعرض الناس لضائقة مالية[4]، إضافة إلى الوضع الكارثي الذي كانت تعاني منه الجزائر، حيث حدث زلزال في البليدة، قرب متيجة في مطلع عام 1867 م، وانتشرت أمراض خطيرة أدت إلى فقدان الجزائريون، حيث أصبح عدد الموتى في تزايد، لذا عملت

[1] أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص116.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص132.

[3] نجاة هنون، مرجع سابق، ص56.

[4] نفسه، ص 71.

السلطات الاستعمارية على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى، وقد قدر عدد الضحايا حوالي 1200 شخص خاصة في مقاطعة الشرق قسنطينة، وفي وهران تم جمع حوالي 2500 فرد جاءوا من عدة مناطق مستغانم، معسكر وقدر في فترة ما بين 1867-1868 هلاك حوالي 2540 جزائري معظمهم من سكان بلدية معسكر و 1353 شخص في غليزان و 1853 في مستغانم، وقد بلغ مجموع من هلك من الجزائريين في مقاطعة وهران وحدها أكثر 160000 حتى شهر ابريل 1868 نشرت السلطات العليا حصيلة الموتى بعد صمت طويل معلنة موت 217000 شخص نتيجة لهذا الوضع [1].

د-**تأثير السياسة الثقافية:**

لقد خلفت السياسة الثقافية التي انتهجتها السلطات الفرنسية في أوساط المجتمع الجزائري، والتي عملت بكل الطرق والوسائل على تكريسها من خلال تدمير المؤسسات الدينية والمساجد والزوايا، حيث كتب السيد موريل صاحب كتاب الجزائر إفريقيا الفرنسية سنة 1854 قائلا:

منذ احتلال الفرنسي لاحظت في الكثير من المدن و لاسيما العاصمة، أن عدد المساجد يفوق الحاجة، و لذلك حولوا عددا منها إلى مستشفيات و إلى مستودعات[2].

لقد كانت مدينة الجزائر العاصمة تحتوي على 176 مؤسسة دينية سنة 1830،و لم يبقى منها سواء 67 مؤسسة سنة 1862م.

أما باقي المؤسسات فقد تم هدمها أو الاستلاء عليها أو استغلالها في الوظيفية غير الوظيفة التي بنيت من أجلها، ولم تكتف بهذا فقط بل عملت على استغلال الأوضاع المأساوية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري من مجاعة و فقر وبطالة، إلى نشر سياسة

[1] l'abbe burzet-histories des sastres de l'alherig cure de chebli a lherie 1869 p8.

[2] كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر تأسيس و التطور 1850-1951،مذكرة شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008،ص 42.

التنصير التي كان قائدها لافيجري الذي سعى بكل الطرق والوسائل لتنصير المجتمع الجزائري من خلال تأسيس فرقة، التي عملت تحت غطاء المساعدات وتقديم الخدمات الإنسانية للتنصير المجتمع و القضاء على الدين الاسلامي، وكانت لهذه السياسة تأثيرات سلبية خطيرة منها انتشار الجهل والأمية بسبب منع تدريس اللغة العربية ومحاربتها، إضافة إلى هجرة الكثير من المثقفين والمعلمين إلى الخارج خاصة إلى المشرق العربي منذ الاستلاء على المدارس و أماكن التعليم، زيادة على ذلك ظهور البدع و الخرافات.[1]

يذكر أبو القاسم سعد الله في هذا الخصوص في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي أن مدينة قسنطينة عام 1847 كان فيها ما بين 700/600 تلميذ في التعليم الثانوي، و لم يبقى بعد هذه السياسة سوى 60 تلميذ فقط، و المدارس الابتدائية كان فيها 90 تلميذ و لم يبقى سوى 30 تلميذا، و الأطفال الدارسين فيها ما بين 1300 و 1400 لم يبق إلا 350 تلميذا. أما عن التأثير الذي تركته سياسة تأسيس المدارس الفرنسية في الجزائر فقد سعت إلى غرس اللغة الفرنسية في أوساط المجتمع الجزائري، والقضاء على اللغة العربية و العمل على مسحها و زوالها، حيث يذكر الشيخ أبو يعلي الزواوي «أن فرنسا الزمت العائلات الجزائرية على بعث أولادها إلى تلك المدارس اجباري، و قررت عقوبات للمتخلف عن المدارس الفرنسية و لم تدرس العربية، وخلفتها الفرنسية وأقيمت في مقام اللغة العربية.[2]

[1] رمضان حيولي، واقع الثقافة في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر، المركز الجامعي لكاسفيت، للجزائر، 2016 – 2014،ص12.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3،.....، مرجع سابق، ص332-331.

الخاتمـــة

الخاتمة

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر من اخطر أنواع الاستعمار الذي عرفته البشرية كونه كان استيطانيا لان هذا النوع يعتمد على إبادة العنصر المحلي من السكان ، لكي يحل محله عنصر غريب أخر ، وإذا كان الاسبان والانجليز والبرتغاليين قد قاموا في يوم ما بإبادة شعوب بأكملها في كل من استراليا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى ، فان الاستعمار الفرنسي عمل أكثر من ذلك بالجزائريين لهذا يعد من أخطر المستعمرين أو بالأحرى المستدمرين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وقد كانت لسياسة فرنسا التعاونية والاجتماعية انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري حيث أدت إلى نتائج رهيبة ، إذ تدهور واقع ومكانة اللغة وعم الجهل والفساد ، وفسدت أخلاق البعض وعم الفقر والجوع بسبب نزع ملكياتهم وقوانين مصادرة الأراضي ، إذ كل القوانين العقارية التي أصدرت من طرف فرنسا لم تراعي مصالح الجزائريين ولا خصوصية المجتمع الجزائري الذي كان يعتمد على الأرض كمصدر رزق أساسي وبالتالي فتجريده من أرضه يعني ببساطة دفعه للهلاك ، كما انعكست السياسة الاستيطانية على الحالة المعيشية للسكان الجزائريين حيث أصبحت جد صعبة وأكثر تدهورا مما دفع بالجزائريين إلى أكل جذور الحشائش وأوراق الشجر وحتى الكلاب ووصل الأمر من كثرة المعاناة إلى الاعتداء على المستوطنين ليسجنوا لعلهم يجدون لقمة العيش في السجون.

-ومن خلال محطات بحثنا وعملنا فإننا وجدنا أن المجتمع الجزائري عرف إبان الفترة الاستعمارية تدهورا في الأوضاع المعيشية والصحية نتيجة انعدام وسائل الرعاية الصحية لكن هذا لم يمنع زيادة النمو الديمغرافي للجزائريين إذ أصبح في تزايد مستمر ، لكن أحيانا أخرى عرف ارتفاع في نسبة الوفيات .

-لقد كانت الإبادة بمختلف أشكالها من خلال القتل والطرد والتهجير عاملا لإفناء العنصر الجزائري أو على الأقل وضعه في شروط قاسية كانت ستسمح بالطبع في تراجعهم ديمغرافيا .

اتبعت السلطات الفرنسية سياسة تعسفية تهدف إلى استنزاف ونهب الثروات الجزائرية من خلال إصدار مجموعة من القوانين الجائرة والممارسات العميقة في حق الشعب الجزائري الأعزل. ومثال ذلك.

قانون الأهالي الذي كان من أقصى السياسات الردعية بحق المسلمين الجزائريين من خلال حرمانهم من ابسط الحقوق التي تكلفها القيم الإنسانية

-اثر السياسة الاستيطانية التي اتبعتها فرنسا لاعمار الجزائر توافد إليها عدد من الفرنسيين والاوروبيين الذين أطلق عليهم الكولون والمستوطنين والمعمرين وكذلك بعض النعوت من بينها أصحاب الأقدام السوداء ، فيأتي بالدرجة الأولى الفرنسيون فمعظمهم عسكريين جاءوا مع الحملة ثم يأتي العنصر الاسباني ثم المالطيون والايطاليون والألمان والجالية اليهودية التي كانت تقطن في الجزائر قبل مجيء الحملة وزاد نفوذها بعد احتلال الجزائر.

-لتثبيت السياسة الفرنسية في الجزائر كان التفكير في تأسيس القرى الفلاحية وهو ما فسر وجود التوسع المدني مرهونا ومتزامنا مع التوسع العسكري فاهتمت السياسة الفرنسية بالمدن الحضرية فاحتلتها لتأسيس القرى الفلاحية الاستيطانية بالقرب من العمرانية التي امتدت على أجود الأراضي.

-اعتبرت فرنسا الجزائر منذ بداية الاحتلال مستعمرة للتخلص من الفائض السكاني ودعم الجانب العسكري لنجاح عملية الاحتلال لكنها صدمت بانخفاض الهجرة الفرنسية إلى الجزائر الشيء الذي جعلها تتجه نحو الأوروبيين ، وهكذا كان الأوروبيون في الجزائر عبارة عن خليط من الأجناس لكن العنصر السائد هو الفرنسي وكان ارتباط المعمرين

بالسلطة الفرنسية قويا إذ كانوا حلفاء للاستعمار لان مصيرهم مرهون بالتواجد العسكري والسياسي الفرنسي في الجزائر .

-إن طبيعة الاستيطان الفرنسي في الجزائر قد اثر تأثيرا واضحا على المجتمع الجزائري في شتى الميادين دينيا واقتصاديا ، ثقافيا واجتماعيا . إذ كان استعمار عنصري أقيم على مبدأ التمييز العنصري والفوارق بين المعمرين الأوروبيين والأهالي الجزائريين ، صورة مبدأها حاضر في كل شيء وموجة لجميع السياسات الاستعمارية والتي طبقت في جميع المجالات.

قائمة المصادر و المراجع

مصادر

1) ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني (تح، تق، المهدي بوعبدلي)، منشورات وزارة التعليم الاصلي، وشؤون الدينية، مطبعة البحث، الجزائر، 1973.

2) ابي راس الناصري الجزائري، عجائب الاسفار ولطائف الاخبار، ج1،دار تح، محمد بوركبة، الجزائر، 2011.

3) بن ميمون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني(تح، تق، المهدي بوعبدلي)، منشورات وزارة التعليم الاصلي وشؤون الدينية، مطبعة البحث، الجزائر، 1973.

4) الحاج احمد باي، مذكرات الحاج احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة،(تح، تق، محمد العربي الزبيري)، ط2،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

5) خوجة حمدان بن عثمان، المرأة،(تق، تع، تح، محمد العربي الزبيري)، ط2،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

6) الزهار احمد شريف، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار، نقيب اشراف الجزائر (تح، احمد توفيق المدني) ط خ، دار البصائر، الجزائر، 2009.

7) العنتري محمد صالح، مجاعات قسنطينة (تق، تح، رابح بونار)، سلسلة دخائر المغرب، شق، ون، ت، الجزائر، 1974.

8) الورتلاني، نزهة الانظار في فضل علم التاريخ والاخير، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1974.

9) وليام شالر، قنصل امريكا في الجزائر،(1824/1816)،(تع، تق، تح: اسماعيل العربي)، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1968.

المراجع

1) باياني سيد احمد، الجزائر، سلسلة الفن والثقافة، وزارة الاعلام والثقافة، ش، و، ن، ت، الجزائر 1974.

2) بحري احمد، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية ابان الحقبة العثمانية ج2، دار الكفاية، الجزائر، 2013.

3) بزيان سعدي، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائرين في 17اكتوبر 1961 ط2،الابيار الجزائر، 2007.

4) بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر،(1989/1830)، ج1،دار المعرفة الجزائر، 2006.

5) بن اشنهو عبد الحميد، احوال الاتراك العثمانين في الجزائر، الجزائر 1872.

6) بن حموش مصطفى احمد، فقه العمران الاسلامي من خلال الارشيف العثماني الجزائري (1830/1549)، من واقع الاوامر السلطانية والعقود المحاكم الشرعية، دار التراث الاسلامية، احياء التراث ط1،دبي 2000.

7) بن حموش مصطفى احمد، في العهد العثماني، ط1،مطبوعات مركز الجمعة الماجد للثقافة والتراب، دمشق 1999.

8) بن داهة عدة الاستطان والصراع حول الملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي،(1902/1830)، ج2،ط، خ، د، م 2008.

9) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار العربي الاسلامي، بيروت ط1 ،1997.

10) بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا دراسات تحليلية، ط2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

11) بوضرساية بوعزة واخرون، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954،الجزائر، 2007.

12) بوضرساية بوعزة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954،ط، خ، د، ت .

13) بوعزيز يحي، علاقات الجزائر مع دول ومماليك اوروبا 1830/1500ط معالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

14) حركات ابراهيم، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال القرنين ونصف قبل الحماية ط1،مكتبة الدار البيضاء المغرب، 1985.

15) حساني مختار، موسوعة وتاريخ وثقافة المدن الحزائرية مدن الوسط، ج1،دار الحكمة، الجزائر، 2007.

16) حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، مطبعة العربية للفكر الاسلامي،(د، ن)، 1972.

17) الخالدي سهيل، الاشعاع المغربي في المشرق، دار الجالية الجزائرية، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

18) خياطي مصطفى، الطب والاطباء خلال الفترة الاستعمارية، مطبعة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، 2014.

19) دودو ابو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان (1855/1830)، د، ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د، س .

20) الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر 1972

21) زروقة عبد الرشيد، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1،دار الشهاب، بيروت 1999.

22) زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين،(1939/1914)، نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

23) زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا، د، ط، د، ج، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د، س .

24) زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

25) زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، د، ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

26) سبينسر وليام الجزائر، في عهد رياس البحر، تر، تع، تق، عبد القادر زبايدية (ش، و، ن، ت، د، ت،) .

27) سعد الله ابو قاسم، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج4،ط2،دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 2005.

28) سعد الله ابو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930/1900)، ج2،دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1992.

29) سعد الله ابو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ج2،ط1،دار الغرب الاسلامي، بيروت 1998.

30) سعد الله ابو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ج5،ط خ، عالم المعرفة الحزائر 2015.

31) سعد الله ابو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي،(1830/1500)، ج1،ط1،دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1988.

32) سعد الله أبو قاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

33) سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤولاء المجهولون، شركة دار الامة للطباعة والترجمة ونشر وتوزيع، الجزائر، د، ت

34) سعيدوني ناصر الدين، دراسات في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الاسلامي بيروت، 2001.

35) سعيدوني ناصر الدين، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988

36) سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات في ابحاث التاريخ، الجزائر، ط2،دار البصائر، الجزائر 2009.

37) سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1830/1800، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979

38) شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، (1919/1871)، ج1،الرائد للكتاب 2007.

39) الشوهد عبد الله بن متولي، قانون اسواق مدينة الجزائر، تر: ناصر الدين سعيدوني، ط1،بيروت، دار الغرب الاسلامي، 2009.

40) شيرة خير الدين، المهاجرون الجزائريون الى البلاد الفرنسية، ط خ، دار كردادة، الجزائر، 2013.

41) صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من اراضيهم (1962/1830)، منشورات المركز، الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر 2010.

42) الصديق محمد صالح، اعلام من المغرب العربي ج1مؤسسة موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

43) عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1830/1514)، دار هومة الجزائر 2005.

44) عبد القادر نور الدين، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من اقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي، مطبعة البحث قسنطينة، الجزائر، 1965.

45) العقاد صالح الدين، المغرب العربي في تاريخ، ط6،مكتبة الانجلو المصرية، مصر 1993.

46) عمورة عمار الجزائر بوابة التاريخ ج1،ط1،دار المعرفة الجزائر 2006.

47) عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر ط1،دار الريحانة الجزائر، 2002.

48) عميراوي احميدة واخرون، اثار السياسة الاستعمارية والاستطانية في المجتمع الجزائري (1954/1830)، ط1،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، 1954،الجزائر، 2007.

49) عميراوي احميدة، جوانب من السياسة الفرنسية ومقاومة الجزائرية في منضمة سكيكدة (1850/1838)، دار الهدى، الجزائر، 2004.

50) فركوس صالح، مختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم، الجزائر، 2000.
51) فركوس صالح، تاريخ الجزائر،(ماقبل التاريخ الى الاستقلال)، دار العلوم، الجزائر 2005.
52) قاسم مولود، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830ج2،ط2 دار الامة، الجزائر 2007
53) قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939/1919)، ج1،تر: محمد بن البار، ط خ، دار الامة، الجزائر 2011 .
54) قداش محفوظ، جزائر الجزائرين، تاريخ الجزائر (1954/1830)، تر: محمد المعراجي، ط خ، منشوراتANED ، وزارة المجاهدين، د، ت .
55) قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر منشور المتحف الوطني للمجاهد 1994.
56) كمال كاتب، أوربيوا أهالي ويهود بالجزائر (1962/1830)، تر: رمضان، ط خ، دار المعرفة الجزائر 2011.
57) محمد امين، يهود ليفورن بالجزائر في اواخر العهد العثماني، عائلتا بكري وبوشناق، نموذجا العثمانيون والعالم المتوسطي، مقاربات جديدة،ط1، 2013.
58) المدني احمد توفيق، كتاب الجزائر، د، ط، المطبعة العربية، د، س .
59) المدني احمد توفيق، مذكرات شريف الزهار، اشراف الجزائر (1830/1719)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر 1974.
60) المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1956.
61) مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.
62) مريوش احمد واخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، 2007.
63) ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة اول نوفمبر 1954،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007.

64) مياسي ابراهيم، مقارنات في تاريخ الجزائر، دار هومة، د، ط، د،ج الجزائر 2005.
65) هلال عمار، ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1962/1830،الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1995
66) هلايلي حنيفي، بنية الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني ط1دار الهدى، عين مليلة الجزائر 1428هـ2007
67) وولف جون الجزائر واروبا 1830/1500(تح أبو قاسم سعد الله)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

المجلات و مقالات

1)الزين محمد، نظرة على الاحوال الصحية بالجزائر العثمانية في اواخر عهد الدايات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع17،جامعة سيدي بلعباس، 2012.
2)سعيدوني ناصر الدين، الاحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر اثناء العهد التركيز، مجلة الثقافة، ع92،وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1986.
3)مجلة المصادر المركزية للدرسات والبحث في الحركة الوطنية 1نوفمبر 1954،الجزائر، عدد سابع، 2020 .
4)قاسم مولود، شخصية الجزائر وهيبته العالمية قبل 1830،مجلة الاصالة، ع89،السنة العاشرة ذو القعدة 14018،الجزائر، 1981.
5)مجاهد يمينة، انعكاس الاحوال الاقتصادية من خلال التشريعات والمراسيم على النمو الديمغرافي لسكان الجزائر والمستوطنون (1954/1830)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3،ديسمبر 2019.
6)غطاس عائشة، اوضاع الجزائر اواخر العهد العثماني المجاعات والاوبئة (1830/1787)، مجلة الدراسات العثمانية، ع17_18،تونس، 1988.

مذكرات ورسائل جامعية

1)عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519_1830)، دار السلطان نموذجا مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر جامعة وهران 2013_2014.

2)شيرة صبرينة، حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية شعبة التاريخ بسكرة، 2013.

3)سقاي نوال وشريفة يوسف، الاوضاع الاجتماعية والثقافية في اواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، بوزريعة، كلية العلوم الانسانية، 2006.

4)قريشي محمد، الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945_1954)، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001_2002.

5)5شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939_1945)،دراسة سياسة اقتصادية واجتماعية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2014.

6)كركار عبد القادر، الطائفة اليهودية في الجزائر (1830_1900)، التجنيس وردود الفعل، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، 2008.

7)باس امينة، السياسة الفرنسية اتجاه يهود الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، 2013_2014.

8) زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830_1914)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2014.

9)مرزاقة عشور، جرائم فرنسا في الجزائر الارادة الجماعية (1830_1949)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة قسم التاريخ، 2013_2014.

10) قويدرية قمر، الجمعيات والنوادي الثقافية ودورها في الحركة الوطنية (1900_1939)، شهادة مكملة لنيل ماستر التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، شعبة التاريخ، بسكرة، 2014_2015.

11) بلمسعي مسعودة، التجنيد الاجباري والفرنسي واثاره على الجزائرين، مذكرة مكملة لنيل الماستر، تخصص حديث ومعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم التاريخ كلية العلوم الاسلامية، 2014.

12) حداد محمد، الاوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين العالميتين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية، قطب شتمة، بسكرة، 2014_2015.

13) رواضة عبد الكريم، السياسة الاقتصادية الفرنسية الفرنسية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ، 2013_2014

14) دهون نجاة، التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830/1900)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترة تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015_2016.

15) شلبي شهرزاد، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19،رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر المعاصر، كلية الادب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008_2009.

16) بن جابو راضية، المكاتب العربية ودورها في انجاح السياسة الفرنسية بالجزائر (1844_1900)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية شعبة التاريخ، بسكرة، 2012_2013.

17) خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاثة في الجزائر التأسيس والتطور (1850_1851)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي حديث

والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008_2007.

18) بزيز عيسى، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830_1914)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2008_2009.

19) مرزاقة عشور، جرائم فرنسا في الجزائر الارادة الجماعية (1830_1849)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم التاريخ، 2013_2014.

20) هواري مختار، سياسة الادارة الاستعمارية الفرنسية اتجاه بعض العائلات المنتفذة في الجنوب القسنطيني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الاوراس الحديث، والمعاصر، كلية الاداب والعلوم الانسانية قسم التاريخ، جامعة لخضر باتنة، 2009_2008.

المراجع باللغة الأجنبية

1) HaedoFraydiego, topagraphie et histoire d'alger, in 1870.
2) Jeanson, colette et francais, L'Algéroie hors la loi, 2émédition du seuil, paris, France, 1955, .
3) Agoon C.R. les Algériens musulmans et la France .op cit. p816.
4) Dominique Maison, la population de l'Algérie, population (Franche edition), 28, Année, N° 5NON-D2C°) P1094.
5) Jeanson, colette et francais, L'Algéroie hors la loi, 2émédition du seuil, paris, France, 1955.
6) Dominique Maison,op, cit pp 1079 -1107.
7) Stora Benjamine, histoire de l'Algérie colonial 1830-1954 paris, 1991.
8) TayebBaloula, Les algérien en France. LEURS passé, Leurs participation à la lutte de libération national, leurs perspectives, lere édition Alger E.N.A , 1965.
9) Kamel Kateb preface de benjamine stora : européens indigènes et juifs en Algérie (1830-1962),
10) Arsène Bertel Algérie Francesca tome pfemier-paris1856,p142.
11) mohamed koyidri, colonisation indeperdance, insaniyat n55,66 juillet. Decempre 2014.
12) l'abbe burzet-histories des sastres de l'alherig cure de chebli a lherie .

الفهـــرس

الفهرس

مقدمة .....أ
مدخل: أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي1830/1800م 6
تمهيد:.....8
1-الأوضاع السياسية: 8
2-الأوضاع الاقتصادية: 12
3-الاوضاع الاجتماعية: 15
4-الأوضاع الثقافية: 22
المبحث الأول 26
توزيع سكان الجزائر وخصائصهم الديمغرافية: 26
تمهيد:.....27
أولا- توزيع السكان وتركيبهم.....27
1-1-التوزيع الجغرافي لسكان الجزائر : 27
1-2-التركيب السكاني حسب العرق:.....30
1-جماعة الأشراف: 35
2-الجالية الأندلسية:.....35
3-فئة البرانية: 36
4-فئة أهل الذمة (اليهود): 37
5-المسيحيون: 38
6-الزنوج: 40
ثانيا : التركيب السكاني حسب العمر والجنس 40
المبحث الثاني
تطور الخصائص الديمغرافية لسكان الجزائر في فترة الاحتلال.
تمهيد:.....45
أولا : تطور عدد السكان:.....45
ثانيا-النمو الديمغرافي في الجزائر 52
2-1-المرحلة الأولى: معدل النمو السكاني في الجزائر ما بين 1856 – 1896: 56
ثالثا : الهجرة الجزائرية نحو الخارج و تأثيراتها الديمغرافية 60
3-1-نحو فرنسا: 60
3-2-الهجرة نحو البلاد المغاربية: 65

3-3-الهجرة نحو المشرق العربي:.....67

المبحث الثالث

السياسة الاستعمارية اتجاه السكان الجزائر وآثارها على الواقع الديمغرافي في الجزائري

تمهيد.....70
أولا :السياسة الإدارية 72
ثانيا: السياسة العسكرية 76
4-1-المكاتب العربية :.....78
4-2-سياسة الإبادة الجماعية :.....79
4-3-سياسة الأرض المحروقة : 80
ثالثا السياسة الاقتصادية و الثقافية:.....83
5-1-سياسة الاستطان:.....83
5-2-سياسة نزع الأراضي:.....84
5-3- قانون الغابات: 85
5-4-النظام الضريبي و التنظيم الجمركي: 87
6-1 السياسة التعليمية:.....89
6-2-المدارس العربية الفرنسية:.....90
1-أثار السياسة الفرنسية على النمو الديموغرافي: 91
الخاتمة 101
المراجع 106
الفهرس.....116